



جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

أمن اللبس وأثره في التطور اللغوي

إعداد

عبد المجيد السوالقة

إشراف

الدكتور عادل بقاعين

رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في
اللغة العربية وآدابها/ قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، 2016

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



MUTAH UNIVERSITY
College of Graduate Studies

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من عبد المجيد هلال عطا الله السوالقة الموسومة بـ:

امن اللبس وأثره في التطور اللغوي
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في دراسات لغوية.
القسم: اللغة العربية.

التاريخ	التوقيع	
2016/7/21		د. عادل سلمان البقاعين مشرفاً ورئيساً
2016/7/21		د. جزاء محمد المصاروه عضواً
2016/7/21		د. فايز غيسى المحاسنة عضواً
2016/7/21		د. منصور عبد الكريم الكفاوين عضواً



MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail:

<http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm>

dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo

موتة - الكرك - الأردن
الرمز البريدي: 61710
تلفون: 03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الإلكتروني
الصلحة الإلكترونية

الإهداء

إن من حق برهما أن أهديهما هذا العمل... إلى روح والديّ رحمهما الله.
ومن حق صحبتها أن أهديها هذا العمل... إلى زوجتي الغالية.
ومن حق رعايتهما أن أهديهم هذا العمل... إلى أبنائي وبناتي وفقهم الله جميعاً.
ومن حق الأخوة بيننا أهديهم هذا العمل... إلى زملائي وأصدقائي جميعاً.
عبد المجيد السوالقة

الشكر والتقدير

لا بد لي في هذه العجالة أن أشكر الله العلي القدير على هذه المنة، وهذا الفضل الذي تفضل به علي، وأنجزت هذه الدراسة، فهو وحده المستحق للحمد والثناء. ولا يفوتني أن أشكر أستاذي وشيخي في هذه الدراسة، والمشرف عليها، الدكتور: عادل البقاعين، فله مني جزيل الشكر، وعظيم المحبة والامتنان على ما قدمه لي ضمن مسيرة هذه الدراسة.

كما لا يفوتني أن أشكر أعضاء هيئة المناقشة الموقرين، والعلماء الأجلاء، الذين لهم دورهم في تنقيح الدراسة، وتمحيصها، وتدقيقها، وإخراجها على الوجه القويم السليم، فلهم مني جزيل الشكر، ولهم مني جميل الاحترام.

عبد المجيد السوالقة

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
أ	الإهداء
ب	الشكر والتقدير
ج	فهرس المحتويات
هـ	الملخص باللغة العربية
ز	الملخص باللغة الانجليزية
1	المقدمة:
5	الفصل الأول: مفهوم أمن اللبس وأهميته في الدرس اللغوي
6	1.1 مفهوم أمن اللبس
13	2.1 علاقة مفهوم أمن اللبس بمفهوم القرينة
15	3.1 أمن اللبس وعلاقته بمستويات اللغة
20	4.1 أهمية أمن اللبس في اللغة
24	الفصل الثاني: التطور اللغوي
26	1.2 مفهوم التطور اللغوي
26	2.2 عوامل التطور اللغوي وأسبابه
29	3.2 خصائص التطور اللغوي
31	4.2 قوانين التطور اللغوي
37	الفصل الثالث: أثر أمن اللبس في التطور اللغوي ضمن الإعلال والإبدال
37	1.3 ضمن الإعلال
60	2.3 في باب الإبدال
73	الفصل الرابع: أثر أمن اللبس في التطور اللغوي ضمن الإدغام
73	1.4 مفهوم الإدغام
76	2.4 مظاهر أمن اللبس ضمن باب الإدغام

101	الفصل الخامس: أثر أمن اللبس في التطور اللغوي ضمن الصيغ الصرفية
101	1.5 صيغة التصغير
110	2.5 صيغة النسب
117	3.5 صيغ الجمع
130	الخاتمة
134	ثبت المصادر والمراجع

المخلص

أمن اللبس وأثره في التطور اللغوي

عبد المجيد السوالقة

جامعة مؤتة، 2016م

تتناول هذه الدراسة الحديث عن أمن اللبس وأثره في التطور اللغوي، إذ هدفت هذه الدراسة بداية إلى إبراز عناصر أمن اللبس ضمن المستوى الصرفي، وبيان كيف أثر أمن اللبس في تشكيل عناصر التطور اللغوي ضمن أبواب الصرف المختلفة.

كما اهتمت هذه الدراسة بالنظر إلى قضايا المعنى والدلالة التي كان لها أثرها البالغ في ظهور التطور اللغوي أو عدمه كي تحافظ اللغة على دلالاتها ومعانيها.

وقد انقسمت الدراسة إلى الفصول الآتية:

الفصل الأول: يتحدث عن مفهوم أمن اللبس وأهميته في الدرس اللغوي: فيبين مفهوم أمن اللبس، وما تحدث به القدماء والمحدثون عن هذا المفهوم، وبيان علاقة أمن اللبس بالقرينة، والحديث عن دور أمن اللبس ضمن مستويات اللغة المختلفة، ومن ثم بيان أهميته ضمن الدرس اللغوي.

في حين تناول الفصل الثاني الحديث عن التطور اللغوي، من حيث مفهومه، وعوامله، وخصائصه، وأبرز قوانينه، مثل: قانون المماثلة والمخالفة، وقانون الأصوات الحنكية، وقانون الاقتصاد في الجهد.

وتناول الفصل الثالث الحديث عن مظاهر أمن اللبس في التطور اللغوي ضمن باب الإعلال والإبدال، ويبين كيف أثر أمن اللبس ضمن عناصر التطور اللغوي في صيغ الإعلال والإبدال.

أما الفصل الرابع، فتناول الحديث عن مظاهر أثر أمن اللبس في التطور اللغوي ضمن الإدغام، إذ تحدث عن مفهوم الإدغام، وتفسير العلماء له، كما بيّن الكيفية التي أثر فيها أمن اللبس ضمن عناصر التطور اللغوي.

وتناول الفصل الخامس الحديث عن مظاهر أمن اللبس في التطور اللغوي ضمن الصيغ، واشتمل على الحديث عن صيغة التصغير، وصيغ الجمع، وصيغة النسب، وبيّن هذا الفصل كيف تأثر التطور اللغوي بعناصر أمن اللبس في الكلام.

وأخيراً فقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها وأبرزها أن أمن اللبس له تأثير مزدوج على التطور اللغوي وفقاً لما تملّيه الدلالة والمعنى، فإما أن يقود إلى تطور لغوي جديد ضمن العنصر الصرفي، أو أن ينفى تطوراً كان من المفترض أن يقع على الكلمة، ولكن أمن اللبس أوقف هذا التطور.

Abstract
The Equivocation Safety and its Impact upon
the Components of the Linguistic Development.
Abd Al Majeed Al Swalgah
Muta University, 2016

This study discusses the equivocation safety and its impact upon the components of the linguistic development. It aims initially at demonstrating equivocation safety components within the morphological level and manifesting how the equivocation safety influence on forming or shaping the components of the linguistic development within the various morphological domains as well.

The study also concerns about considering the meaning and indication issues which have their extreme effect on the linguistic development rise or its nonexistence so that the language can keep its indications and meanings as well.

The study is divided into the following chapters:

The First Chapter: it talks about the concept of the equivocation safety and its significance in the linguistic lesson: It shows the concept of the equivocation safety, what the ancients and recent writers talked about this concept, manifests the relation connecting the equivocation safety and the presumption, talks about the equivocation safety role within various morphological levels, and then demonstrates its significance within the linguistic lesson.

The Second Chapter: it discusses the linguistic development concerning its concept, factors, characteristics, the most important laws such as homology and inconsistency law, palatal sounds law and effort frugality law.

The Third Chapter: it discusses the aspects of the equivocation safety influence on the linguistic development within vocalic and replacing domains. It makes clear how the influence equivocation safety within the components of the linguistic development concerning vocalic and replacing forms.

The Fourth Chapter: it discusses the aspects of the equivocation safety influence on the linguistic development within the diphthong. It talks about the diphthong concept, how linguistic scientists explain it. It shows the way in which the equivocation safety influenced within the components of the linguistic development.

The Fifth Chapter: It talks about the aspects of the equivocation safety within formulas or forms. It includes talking about the diminutive form, pluralizing forms, propinquity form. It also shows how the linguistic development has been influenced by the components of the equivocation safety in speech.

Finally, the study has come up with a collection of findings. The most important one is that the equivocation safety has a double effect on the linguistic development in accordance with what the indication and meaning enforce. Either it might lead to a new linguistic development within the morphological component or negate a development assumed to occur on the word but the equivocation safety has stopped this development.

المقدمة:

تسعى اللغة نحو البيان والإيضاح، إذ ما دامت هي وسيلة التواصل والاتصال بين أفراد الجماعة اللغوية، فلا بد لها من أن تضع في أولى أولوياتها أن تزيل الغموض، وتدحض اللبس عن عناصرها كافة، سواء أكانت هذه العناصر تركيبية، أم بنائية، أم تصويتية، فأمن اللبس له أهميته البالغة في تحقيق عناصر التواصل السليم، والفهم المتبادل بين أفراد الجماعة اللغوية، وهذا ما تتصف به اللغة العربية شأنها في ذلك شأن سائر لغات العالم الأخرى.

ولكن قد تطرأ بعض الأمور التي تتعارض مع طبيعة أمن اللبس، أو مع بعض قواعد اللغة وقوانينها، الأمر الذي يجعل اللغة تضحى ببعض عناصر هذه القواعد من أجل الوصول إلى غايتها من الإبانة والإيضاح، فالتطور اللغوي مثلاً سبيل لتحول الألفاظ والمكونات اللغوية عن بابها إلى حالة تطويرية جديدة، إلا أن هذا التطور اللغوي يصطدم ببعض مكونات أمن اللبس، فتندفع اللغة نحو التخلص من هذا اللبس بإيقاف التطور اللغوي عن تأثيره في المادة اللغوية، سواء أكانت ضمن المستوى النحوي أم الصرفي أم الصوتي أم الدلالي أم المعجمي؟

وهذه الدراسة تسعى إلى إيضاح أثر أمن اللبس في التطور اللغوي، ودوره في تشكيل عناصر اللغة بالطريقة التي تؤدي فيها اللغة دورها التواصلية دون لبس أو غموض، ولكن ذلك محصوراً ضمن عناصر المستوى الصرفي، إذ لو أردنا الحديث عنه ضمن عناصر اللغة كافة لما استطعنا لذلك سبيلاً، الأمر الذي جعلنا نتحدث عن هذا الموضوع ضمن المستوى الصرفي فحسب.

وبناء على ذلك فإن أهمية هذه الدراسة تكمن في أنها تتناول موضوعاً صرفياً يمزج بين معطيات الدراسة الصرفية القديمة، وما توصلت إليه عناصر البحث العلمي الحديث، ضمن منظومة من البحث الدلالي المرتبطة بجانب أمن اللبس، للوصول إلى غايتها من الحديث عن هذه الناحية التواصلية المهمة في تشكيل اللغة.

وتبرز مشكلة هذه الدراسة في أنها تتناول موضوع أثر أمن اللبس في التطور اللغوي ضمن السؤال الكبير الآتي:

ما أثر أمن اللبس في التطور اللغوي ضمن المستوى الصرفي؟

ولكي تجيب هذه الدراسة عن هذا السؤال انبثقت عنه مجموعة من الأسئلة الفرعية، التي هي على النحو الآتي:

1. ما مفهوم التطور اللغوي وما عناصره؟
2. ما مفهوم أمن اللبس وما هي أبرز مكوناته؟
3. كيف يؤثر أمن اللبس في تشكيل العناصر اللغوية؟
4. ما أثر أمن اللبس في الجوانب الصرفية المختلفة؟
5. كيف تأثر التطور اللغوي بأمن اللبس في باب الإعلال والإبدال والإدغام، والتراكيب الصرفية المختلفة؟

ومن هنا فقد هدفت هذه الدراسة إلى بيان مفهوم أمن اللبس، وبيان أهم مكوناته وأركانه في الدراسات اللغوية المتتابة، وبيان كيفية نظرة القدماء إلى هذا المصطلح، كما هدفت هذه الدراسة للحديث عن مفهوم التطور اللغوي، ومكوناته، وعناصره، ومظاهره اللغوية، وانتقلت الدراسة لتوضيح أهم آثار أمن اللبس ضمن الأبواب الصرفية المختلفة، إعلالاً، وإبدالاً، وإدغاماً، وضمن الصيغ الصرفية المتعددة.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على بعض الدراسات السابقة التي نظرت إلى هذا الموضوع من بعض جهاته، دون أن تفصل في الحديث فيه، ومن أهم هذه الدراسات:

دراسة رمضان عبد التواب، بعنوان: التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، إذ تناولت هذه الدراسة الحديث عن التطور اللغوي بطريقة نظرية بحثية، على الرغم من أنها تناولت بعض النماذج المسموعة في العربية، إلا أنها لم تكن تقصد للجوانب التطبيقية تماماً.

دراسة منصور كفاوين، بعنوان: ظاهرة الركام اللغوي بين القدماء والمحدثين، وهي رسالة دكتوراة في جامعة مؤتة، وقد تناولت الحديث عن بعض جوانب أمن اللبس بالإضافة للحديث عن أثر التطور في الركام اللغوي.

هذا علاوة على البحوث والدراسات التي تناولت الموضوع بجانب من الجوانب، أو اشتملت على حديث عن جزئية من جزئياته.

وتميزت هذه الدراسة عن سائر الدراسات السابقة بأنها تناولت الحديث عن أمن اللبس وأثره في التطور اللغوي بشكل مفصل، وتناولت الحديث عنه ضمن أكثر الملامح الصرفية أهمية في الدرس اللغوي، فجانبا الشمول، وجانب التعمق يمثلان أهم ما تميزت به هذه الدراسة عن سابقتها.

وتعتمد هذه الدراسة في منهجها على عناصر المنهج الوصفي التحليلي، القائم على بناء النتائج وفقاً للمنهجية العلمية في الوصول إلى القوانين والقواعد، هذا المنهج الذي يعتمد على رصد الظاهرة، وبيان ملامحها، ومن ثم تحليل تلك الملامح تحليلاً علمياً دقيقاً، ينتج عنه الوصول إلى نتائج علمية دقيقة.

وقد قسم الباحث هذه الدراسة إلى مقدمة وخمسة فصول وخاتمة: أما المقدمة فتشتمل على الحديث عن أهمية الدراسة، ومشكلتها، وهدفها، ومنهجها، وأبرز الدراسات السابقة.

أما الفصل الأول: فيتحدث عن مفهوم أمن اللبس وأهميته في الدرس اللغوي: فيبين مفهوم أمن اللبس، وما تحدث به القدماء والمحدثون عن هذا المفهوم، وبيان علاقة أمن اللبس بالقرينة، والحديث عن دور أمن اللبس ضمن مستويات اللغة المختلفة، ومن ثم بيان أهميته ضمن الدرس اللغوي.

في حين تناول الفصل الثاني الحديث عن التطور اللغوي، من حيث مفهومه، وعوامله، وخصائصه، وأبرز قوانينه، مثل: قانون المماثلة والمخالفة، وقانون الأصوات الحنكية، وقانون الاقتصاد في الجهد.

أما الفصل الثالث فيتناول الحديث عن مظاهر أمن اللبس في التطور اللغوي ضمن باب الإعلال والإبدال، ويبين كيف أثر أمن اللبس ضمن عناصر التطور اللغوي في صيغ الإعلال والإبدال.

أما الفصل الرابع، فتناول الحديث عن مظاهر أثر أمن اللبس في التطور اللغوي ضمن الإدغام، إذ تحدث عن مفهوم الإدغام، وتفسير العلماء له، كما بيّن الكيفية التي أثر فيها أمن اللبس ضمن عناصر التطور اللغوي.

أما الفصل الخامس، فتناول الحديث عن مظاهر أمن اللبس في التطور اللغوي ضمن الصيغ، واشتمل على الحديث عن صيغة التصغير، وصيغ الجمع، وصيغة النسب، وبيّن هذا الفصل كيف تأثر التطور اللغوي بعناصر أمن اللبس في الكلام. ثم يلي ذلك قائمة بنتائج هذه الدراسة التي وضعتها ضمن الخاتمة، ثم ألحقت ذلك كله بثبت المصادر والمراجع التي عدت إليها. وأخيراً، فإني أسأل الله العليّ القدير أن يكتب لهذه الدراسة كل توفيق، وأن يجعلني خادماً لهذه اللغة المقدسة طوال حياتي.

الفصل الأول

مفهوم أمن اللبس وأهميته في الدرس اللغوي

في بادئ الأمر لا بد أن نشير إلى وظيفة اللغة التواصلية التي لا بد منها في أي لغة كانت، وإلى أي حد يمكن تداولها، فاللغة تواصلية بطبيعتها، قائمة على تواصل أفرادها بعضهم مع بعض، وإن كانت تظهر ببعض المظاهر الأدبية والفنية، فالغاية من اللغة التواصل والإبانة، وليس الجانب الفني الأدبي، إذ إن هذا الجانب يأتي تالياً للجانب التواصلية⁽¹⁾.

وقد اتسعت الوظيفة اللغوية باعتبارها تداخلت مع علوم أخرى، كعلم النفس، وعلم الاجتماع، وعلم الفن، وعلم التاريخ، إلى غير ذلك من هذه العلوم، فتداخلت هذه بتلك، مما أدى إلى توسيع دائرة الوظيفة اللغوية⁽²⁾.

فاللغة تتكون من مجموعة من الأصوات أو الإشارات التي من شأنها أن تنقل أفكار المتكلم أو المتحدث إلى المتلقي، وما هذه الإشارات والأصوات إلا وسيط بين هذا المرسل، وذاك المتلقي للوصول إلى الأفكار التي يريد المرسل، يعني ذلك أن اللغة أداة تمكن الفرد من تكوين حياة اجتماعية نامية مع وسطه الاجتماعي الذي يعيش فيه، كما تساعده على تطوير علاقاته الفكرية واللغوية مع مجموعة الأفراد الذين يحيطون به في مجتمعه ذلك⁽³⁾.

يقول الدكتور محمود حجازي في هذا الصدد: " يرتبط الرمز اللغوي ببيئة محددة يطلق عليها الجماعة اللغوية فعندما يسمع إنسان لغة أجنبية لا يعرفها يسمعها أصواتاً غير متميزة، وليس لها تصنيف واضح عنده، وليست لها دلالة رمزية، إنه يسمع سلسلة صوتية ليست لها وحدات متميزة. ولكن ابن اللغة أو

¹. انظر: الصالح، صبحي إبراهيم (1960م). دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت

– لبنان، الطبعة الأولى، ص: 101.

². انظر: عبد التواب، رمضان (1997م). المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة

الخانجي، القاهرة – مصر، الطبعة الثالثة، ص: 125.

³. انظر: حسان، تمام (د.ت). مناهج البحث في اللغة، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة –

مصر، ص: 244.

العارف بها لا يسمع هذه السلسلة الصوتية فحسب، بل يميز مكوناتها ويفهم محتواها الدلالي"⁽¹⁾.

ومن هنا فلا بد من وضع مجموعة من العناصر التقييدية التي من شأنها أن تجعل اللغة قادرة على أداء وظيفتها التواصلية بين أفرادها، هذه العناصر التقييدية ربما كانت بمثابة أشكال دلالية، أو مكونات تركيبية، يدخل أمن اللبس في إطارها، وهو محور هذه الدراسة.

ولا يخفى على كل باحث في علم اللغة ومصطلحاتها هذا المصطلح الدارج على السنة القدماء والمحدثين، ألا وهو مصطلح أمن اللبس، وهو المصطلح الأبرز في هذه الدراسة؛ لذا فإن من الأهمية بمكان أن نخصص الحديث في هذا الفصل عن هذا المصطلح وما يتعلق به من مظاهر اللغة المختلفة.

1.1 مفهوم أمن اللبس:

يظهر لنا من خلال المصطلح القائم على علاقة التضاييف بين كلمتي "أمن" و "اللبس" أنّ علينا أن نبحث في هذين اللفظين في المعجم العربي، ومن ثم نربط بين معنييهما لنصل إلى معنى مشترك بينهما.

يشير لفظ "أمن" إلى الجذر اللغوي "أمن"، إذ يبين ابن فارس أنّ هذا المصطلح المكون من الهمزة والميم والنون يدل على معنيين متقاربين، الأول: الأمانة، وهو ضد الخيانة، ويتصل هذا المعنى بسكون القلب، أما الثاني: فهو التصديق، والمعنيان متقاربان في دلالتهما على كل حال، إذ يقال: رجل أمانة، إذا أمانة الناس ولم يخشوه، وهذا مرتبط بالمعنى الأصلي لهذا الجذر وهو سكون القلب⁽²⁾.

¹. حجازي، الدكتور: محمود فهمي (د.ت). علم اللغة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ص: 16.

². انظر: ابن فارس، أبو الحسين أحمد (1979م). معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 133 - 134، جذر الهمزة والميم والنون.

والأمن ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة، والإيمان ضد الكفر، والإيمان بمعنى التصديق، وهو بذلك ضد التكذيب، ومن هنا فإن الجذر اللغوي "أمن" يدل على ضد الخوف، وضد التكذيب، وضد الخيانة⁽¹⁾.

إن المعنى الذي يترجح من خلال هذه المعاني اللغوية الثلاثة يتمثل بضد الخوف، فالأمن ضد الخوف، فإذا أمن الإنسان يدل ذلك على أنه ليس خائفاً. أما المكون الثاني الذي يظهر لنا في هذا المصطلح فهو "اللبس"، واللبس مأخوذ من اللام والباء والسين، وهو أصل لغوي واحد يدل على معنى المخالطة والمداخلة، ومنه لبست الثوب أو اللباس، وهو الأصل في معنى هذا الجذر، ومنه تتفرع بقية المعاني، واللبس اختلاط الأمر، يقال: لبستُ عليه الأمرَ البسُّه، أي خالطته عليه⁽²⁾.

ولما كان كلام ابن فارس السابق يعتمد على عنصر واحد ومعنى واحد، فإن ابن منظور قد فصل الحديث في معاني هذا الجذر، وبطبيعة الحركات التي تدخله، فإن اللبس، بضم اللام يدل على اللباس، ومنه لبست الثوب ونحوه، في حين أن "اللبس" بفتح اللام يدل على معنى الخلط والاختلاط، ومنه لبس عليه الأمر، إذا اختلط⁽³⁾.

ومن هنا يظهر لنا أن المعنى اللغوي لهذا المصطلح يرتبط بناحيتين الأمن، وهو ضد الخوف، واللبس، وهو الاختلاط، ومن خلال علاقة الإضافة القائمة بين هذين اللفظين يتضح لنا أن المعنى اللغوي لهذا المصطلح يرتبط بمعنى انتقاء الخوف من وقوع الاختلاط في أمر ما، يعني ذلك أن "أمن اللبس" يدل على انتقاء الخوف من وقوع الخلط والاختلاط في أمر ما، وهو ما دلت عليه المعاجم العربية كما مرّ سابقاً.

¹. ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي جمال الدين الإفريقي (1993م). لسان

العرب، دار صادر، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، ج: 13، ص: 21، الجذر: أمن.

². ابن فارس. معجم مقاييس اللغة، ج: 5، ص: 230، اللام والباء والسين.

³. ابن منظور. لسان العرب، ج: 6، ص: 202، الجذر: لبس.

وحيث ننتقل للحديث عن المعنى الاصطلاحي لـ "أمن اللبس" نجد أن هذا المفهوم لا يخضع لوجهة نظر أهل اللغة فحسب، بل نجد أهل المعاني، والبلاغة، وأهل المعاجم والمعاجم الاصطلاحية يتناولون هذا المصطلح، إذ يرد هذا المصطلح في هذه المصنفات العلمية جميعها، وأكثر العلماء يشيرون إليه إشارة دون الحديث عن مفهومه، فأمن اللبس عند هؤلاء العلماء يشير إلى ما يرتبط بجانب التفريق بين المعنى والمعنى من خلال عناصر التركيب والبنية، فليس أمر التركيب مجرد ضم مجموعات الكلام بعضها إلى بعض، وإنما يرتبط بجوانب المعنى ارتباطاً وثيقاً، فلا بد للغة من وضع حدود فاصلة يؤمن معها اللبس، فلا يلتبس على القارئ أو المتلقي معنى بمعنى آخر يتشاركان بالبنية نفسها⁽¹⁾.

ومصطلح أمن اللبس قديم في الدرس اللغوي عموماً، والنحوي خصوصاً، إذ كانت إشارات النحاة القدماء من أمثال المبرد إلى أن ما يدخل الكلام من اللبس لا بد من التخلص منه عن طريق الوصول لبعض العلامات الفارقة في تشكيلات الكلام تلك، ومن أهمها جوانب التراكيب وبنى الألفاظ⁽²⁾.

فإن النحاة القدماء يعرفون مصطلح أمن اللبس معرفة تامة، وهم يجدون فيه سبيلاً لبيان مظاهر الاختلاف بين عناصر الكلام المختلفة، فمفهوم أمن اللبس لديهم قائم على أساس التخلص من قيم التشابه بين عنصرين لغويين⁽³⁾، سواء أكان هذان العنصران ضمن المستوى النحوي، أم ضمن المستوى الصرفي، أم ضمن المستوى الصوتي.

¹. حسان، تمام (2006م). اللغة العربية معناها ومبناها، دار عالم الكتب، القاهرة - مصر، الطبعة الخامسة، ص: 34.

². انظر: المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (د.ت). المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، دار عالم الكتب، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 111.

³. انظر: الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (2003م). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 623.

وبناء على ما رآه الباحث عند رجوعه إلى مصنفات العلماء الأوائل في النحو واللغة، فإن علماء العربية القدماء قد عرفوا مفهوم أمن اللبس، وإن لم يعثر الباحث على تفصيل دقيق لهذا المصطلح لديهم، إلا أنهم قصدوا به دائماً التخلص من عناصر اللبس في الكلام، والوصول إلى الغاية المرجوة من اللغة⁽¹⁾. وهنا نشير إلى نقطة فارقة مهمة جداً في مفهوم أمن اللبس، وهو ذلك التشابه الذي يقع بين بعض البنى في الكلام، فإن هذا التشابه لا بد له من طريقة للخلاص من ذلك اللبس الناشئ عن هذا التشابه، ومن هنا انطلقت عناصر اللغة في تحقيق أمن اللبس، وأخذت اللغة مكانها في تطبيق بعض مظاهر الكتابة أو الخط أو الإملاء للتخلص من بعض هذه الملامح الملبسة، وباختصار فإن مفهوم أمن اللبس يرتبط بنواحي تشابه بنيتين أو تركيبين في بعض النواحي التي تدخل شيئاً من الالتباس على المتلقي أو القارئ⁽²⁾.

وبناء على ما سبق يتضح لنا أن مفهوم أمن اللبس عند النحاة واللغويين كان واضح المعالم في كلامهم، على الرغم من أنهم لم يضعوا له تعريفاً محدداً، إلا أن إشاراتهم اللغوية ضمن كتبهم ومصنفاتهم تدل على معرفتهم لهذا المصطلح، ودرائتهم بأهميته في الدرس اللغوي عموماً. والأمر ذاته قد نجده عند أهل المعاجم ومعاجم الاصطلاحات، وذلك أنهم لم يضعوا مصطلحاً واضحاً لأمن اللبس، وإنما تناولوا الحديث عن اللبس بوصفه

¹. انظر: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف (د.ت). التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هندراوي، دار القلم، دمشق - سوريا، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 76، و المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم (1992م). الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ص: 161، و ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد (د.ت). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت - لبنان، ج: 1، ص: 195.

². انظر: إبراهيم، عبد العليم (د.ت). الإملاء والترقيم في الكتابة العربية، مكتبة غريب، القاهرة - مصر، ص: 46.

مصطلحاً يدل على معنى الشبهة وعدم الوضوح في الشيء، وهو مأخوذ من الالتباس⁽¹⁾.

هذا يعني أن أصحاب المعاجم الاصطلاحية لم يضعوا لأمن اللبس مفهوماً مخصصاً كما هو الحال عند علماء اللغة، ولكن أهل المعاجم اللغوية والاصطلاحية جعلوا لبعض المصطلحات والمفاهيم سبيلاً للوصول إلى معنى أمن اللبس، إذ يشير الكفوي مثلاً لبعض من ملامح مفهوم أمن اللبس من خلال حديثه عن مصطلحات أخرى ذات علاقة وثيقة بهذا المصطلح، إذ بين أن تحقق اللبس يدل على تساوي الاحتمالات جميعها في أي شيء كان، وهنا لا بد من رفع هذا الالتباس، أما مفهوم توهم اللبس، فهو مختص برجحان بعض الاحتمالات على بعضها الآخر، وهنا لا يُشترط رفع هذا الالتباس⁽²⁾، ومن خلال حديث الكفوي عن تحقق اللبس، وتوهم اللبس، يمكننا أن نفهم الإشارة إلى أمن اللبس، وهو عدم تساوي الاحتمالات، واختلافها اختلافاً فاصلاً بينها.

وأكثر إشارات أهل المعاجم الاصطلاحية عند حديثهم عن اللبس، أو أمن اللبس متعلقة بجانب الخلط والاختلاط، واشترك أمرين في دلالة، أو تركيب، لذا يتوجب على اللغة أن ترفع هذا اللبس⁽³⁾.

فمن خلال حديثنا عن مفهوم أمن اللبس عند أصحاب المعاجم يمكننا أن نصل إلى أمرين اثنين هما: الأول: لم يضع أصحاب المعاجم الاصطلاحية مفهوماً محدداً لأمن اللبس، شأنهم في ذلك شأن اللغويين والنحاة خصوصاً، إذ تحدثوا عنه

¹. انظر: المناوي، عبد الرؤوف بن تاج العارفين (1990م). التوقيف على مهمات التعاريف،

دار عالم الكتب، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، ص: 287.

². انظر: الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى (د.ت). الكليات معجم في المصطلحات والفروق

اللغوية، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ص:

316.

³. انظر: الأحمد نكري، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول (2000م). دستور العلماء، أو جامع

العلوم في اصطلاحات الفنون، عربّ عباراته الفارسية: حسن هاني، دار الكتب العلمية،

بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 203.

حديثاً عاماً، ولكنهم لم يضعوا له مفهوماً خاصاً، الثاني: أن الحديث عن أمن اللبس عند أصحاب المعاجم في أكثر الأحوال لم يأتِ على هذا المصطلح، وإنما جاء مرتبطاً بمصطلحات أخرى، كتحقق اللبس، وتوهم اللبس، والأمن عند اللبس، وغيرها من المصطلحات التي لا توافق هذا المصطلح في طبيعته البنائية.

وحين نريد الحديث عن مفهوم أمن اللبس عند الأدباء والنقاد خاصة القدماء منهم، نجد أنهم لم يختلفوا كثيراً عما كان عليه الحال عند اللغويين وأصحاب المعاجم، فإن حديثهم عن أمن اللبس كثيراً ما يرتبط بالجانب الدلالي عند تناولهم لبعض العناصر الأدبية، وما تلك إلا إشارات عامة لمفهوم أمن اللبس، كنحو ما نجد من حديث ابن عصفور في ضرائر الشعر عن بيت امرئ القيس⁽¹⁾:

أحار ترى برقاً أريك وميضه كلمع اليدين في حبيّ مكلل

فبين فيه أن أمن اللبس هو الذي دفع بامرئ القيس أن يحذف همزة الاستفهام، أي أن التقدير في هذا البيت: أترى برقاً؟ غير أنه حذف همزة الاستفهام لأمن اللبس⁽²⁾.

في حين يشير القلقشندي إلى أن أمن اللبس داخل حتى في الهيئة التي تكون عليها حروف العربية، فإن الخوف من اللبس دفع بأهل اللغة إلى نقط الحروف، لكي لا تشترك في صورتها بعضها مع بعض، أما الحروف التي أمن التباسها بغيرها فإنها لم تأخذ نقطاً، بل بقيت مهملة على حالها، وحديثه هذا عن نقط

¹. البيت في ديوانه، انظر: الكندي، امرئ القيس بن حجر بن الحارث من بني آكل المرار (2004م). ديوان امرئ القيس، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ص: 63.

². ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد (1980م). ضرائر الشعر، تحقيق: السيد إبراهيم بن محمد، دار الأندلس للطباعة والتوزيع، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، ص: 158.

الحروف فيه إشارة إلى مفهوم أمن اللبس في مقابل خوف اللبس، إذ إن أمن اللبس يدفع باللغة نحو التخفيف من بعض عناصرها التشكيلية⁽¹⁾.

ويشير البغدادي إلى أن أمن اللبس يختص بجانب التخلص من إشكالية اختلاط المعاني، وذلك في حديثه عن تغيير الحركة والإعراب إذا أمن اللبس، فما دام اللبس مأموناً فلا ضير من تغيير بعض عناصر الكلام الإعرابية؛ لأن المعنى منوط بالتراكيب، فإذا كانت التراكيب واضحة الدلالة على المعاني فلا ضير من تغيير هذه العلامات الإعرابية⁽²⁾.

وهذا مصطفى صادق الرافعي يبين لنا أن أمن اللبس في العربية دفع بأهل البلاغة والفصاحة إلى المجيء بالكلام على غير مقتضاه الظاهري، فيكون المعنى المفهوم لدى المتلقي هو السبيل إلى الوصول إلى غاية المتكلم، فيأتون بالفاعل بلفظ المفعول، نحو قولهم: بيع مغبون، يريدون: غابن، ويقولون: عيشة راضية، وهم يريدون مرضية، كما توسعوا في ذلك فأسندوا إلى غير ما عليه الفاعل الحقيقي، فقالوا: ليلهم ساهر، إذا سهروه، وليلهم نائم، يريدون أنهم ينامون الليل، ومن هنا لما أمن اللبس توسعوا في هذا الكلام⁽³⁾.

ومن هنا يتضح لنا أن مفهوم أمن اللبس عند أهل الأدب والنقد كان يمتاز بأنه لا يختلف عما عليه الحال عند اللغويين وأصحاب المعاجم، من حيث إنهم لم يجعلوا لأمن اللبس مفهوماً دقيقاً ومحددًا، بل اعتمدوا في بيان مفهومه على العناصر الكلامية ذات التشارك اللفظي في هذا المعنى، فبيّنوا مفهوم أمن اللبس من خلال حديثهم عن عناصر أدبية أخرى، أو عناصر لغوية، وهكذا، وهم في

¹. انظر: الفلقشندي، أحمد بن علي بن أحمد (د.ت). صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ج: 3، ص: 148.

². انظر: البغدادي، عبد القادر بن عمر (1997م). خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، الطبعة الرابعة، ج: 4، ص: 426.

³. انظر: الرافعي، مصطفى صادق بن عبد الرزاق (د.ت). تاريخ آداب العرب، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 150.

مفهومهم لأمن اللبس لم يخرجوا عما عليه الحال عند اللغويين وأصحاب المعاجم من حيث حديثهم عن أمن اللبس باعتباره سبيلاً للخلاص من الخلط والاختلاط بين عنصرين أو أكثر في المعنى والدلالة.

ومن خلال نظرتنا فيما سبق من آراء العلماء واللغويين في مفهوم أمن اللبس، يمكننا أن نصل إلى المفهوم العام الذي أشار إليه هؤلاء العلماء جميعهم، على الرغم من أنهم لم يجعلوا له مفهوماً واضحاً، وهو: انتفاء وقوع الخلط أو الالتباس على المتلقي بصيغة ما، وإمكانية استيضاح ما يقصده المتكلم أو المرسل من رسالته الكلامية، دون أن يشتبك المعنى بمعنى آخر مغاير أو مشابه له في الدلالة، مما يترتب عليه بعض الأحكام اللغوية، منها ما يتعلق بانتفاء علامة، أو تحولها، أو حذفها، أو زيادتها.

2.1 علاقة مفهوم أمن اللبس بمفهوم القرينة:

كثيراً ما نجد في كتب اللغة الربط بين مصطلحي القرينة وأمن اللبس⁽¹⁾، وذلك عند حديث اللغويين عن أمر ما، ومن هنا ارتأينا أن نبين العلاقة بين هذين المفهومين، ومن هنا نبدأ الحديث عن مفهوم القرينة.

يبين ابن منظور أن القرينة مأخوذة من الجذر اللغوي "قَرَنَ"، وهو جذر دال على معنى الاقتران، والقرينة فعيلة بمعنى مفعولة، أي: مقرونة، وهي دالة على معنى الاقتران كذلك⁽²⁾، والقرينة أيضاً وصف توصف به الناقة حين تُشد إلى ناقة

¹. انظر هذا الربط في: ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد (1983م). المسائل السقرية، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ص: 24.

². ابن منظور. لسان العرب، ج: 13، ص: 336.

أخرى، فيقال هذه قرينة⁽¹⁾، كما توصف النفس الإنسانية بالقرينة، والقرونة⁽²⁾، والقرينة أخيراً اسم وادٍ تعرفه العرب⁽³⁾.

إن ما يهمننا من هذه المعاني التي تُطلق على القرينة في اللغة هو المعنى الأول، وهو أن تأتي القرينة بمعنى الاقتران، أي: اقتران شيئين معاً ليدلا على معنى معين، أو يحولاً دون حصول حكم معين.

أما مفهوم القرينة في الاصطلاح فيبين الجرجاني أنها مأخوذة من المقارنة، وهو أمر يشير إلى المطلوب، وهي إما أن تكون قرينة حالية، أو لفظية، أو معنوية⁽⁴⁾.

ومعنى القرينة مرتبط بالأمر الدال على شيء من غير أن تكون مستعملة فيه أصلاً⁽⁵⁾.

ومن خلال ما سبق من مفهوم القرينة يمكننا أن نصل إلى أنها تدل على وجود عنصر في الكلام يدل على المراد، أو يدل على المقصود من الكلام، فإن هذه القرينة تستعمل دليلاً لبيان حقيقة ما أريد، وذلك نحو ما نرى مثلاً في القرينة المعنوية في قولنا: دخل البحر مجلسنا، فإن القرينة المعنوية تحول دون أن يدخل البحر إلى مجلس فيه الناس، فإن المقصود هاهنا رجل مثبه بالبحر، إلا أن القرينة المعنوية دلت على أن الرجل هو المقصود لا البحر⁽⁶⁾.

1. ابن منظور. لسان العرب، ج: 13، ص: 337.

2. ابن منظور. لسان العرب، ص: 339.

3. ابن منظور. لسان العرب، ص: 341.

4. الجرجاني، علي بن محمد بن علي (1983م). كتاب التعريفات، ضبطه وصححه: مجموعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ص: 174.

5. التهانوي، محمد بن علي (1996م). كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم وإشراف: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، نقل النص الفارسي: عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية:

جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 1315.

6. انظر: الهاشمي، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى (د.ت). جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع، ضبط وتدقيق وتوثيق: يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ص: 49.

ومن هنا يتضح لنا أن المقصود بالقرينة الاستدلال بشيء من سياق الكلام، أو مما يرتبط به على معنى ما.

وهذا المعنى للقرينة يقترب من مفهوم أمن اللبس، وذلك أن أمن اللبس يُذكر عند العلماء لبيان تحقق معنى ما، وعدم اختلاطه بغيره، ولكن دون قرينة، بل إن الاعتماد على المعنى وحده، فأمن اللبس يلتقي مع القرينة بكونهما يدلان على معنى محدد دون سواه، ويمنع من إرادة غيره من المعاني.

إلا أن القرينة تختلف عن أمن اللبس بأنها دليل يستدل به على صحة المعنى المراد وحقيقته، في حين أن أمن اللبس يعتمد على جانب المعنى والدلالة اعتماداً كلياً.

وانطلاقاً من هذه الفكرة فإننا كثيراً ما نجد الربط بين القرينة وأمن اللبس في كلام العلماء واللغويين؛ لما لهما من أثر بالغ في تحقق المعاني، وإيصال المتلقي إلى الغاية المقصودة من الكلام، وإبعاده عن المعاني الأخرى التي قد تختلط عليه مع المعنى المراد من الكلام.

3.1 أمن اللبس وعلاقته بمستويات اللغة:

لا ينحصر أمر أمن اللبس على جانب واحد من جوانب اللغة، أو مستوى واحد من مستوياتها، بل نجد أمن اللبس في هذه المستويات كافة، ولكل مستوى من هذه المستويات طريقته في الوصول إلى أمن اللبس هذا، ففي المستوى النحوي مثلاً نجد النحاة منذ بداية الدرس النحوي يشيرون إلى مصطلح أمن اللبس، ومن النماذج النحوية عليه ما جاء في كلمة "دار، وباب، من حيث انقلاب واوها أو يائها ألفاً، فإن دخول الإضافة والتنوين عليها كان أمناً للبس بينها وبين الأفعال من مثل: قال، وباع، فإن هيئة هذه وتلك تؤدي إلى القول بأن الكلمتين قد تتشابهان في معناهما أو تتقاربان في بنيتهما، إلا أن علاقات النحو كانت سبيلاً للخلاص من هذا الالتباس⁽¹⁾.

¹. انظر: المبرد. المقتضب، ج: 1، ص: 111.

كما يعد الإعراب بوصفه أداة دالة على المعنى سبيلاً لأمن اللبس، وذلك في مسائل كثيرة تتعلق بالرتبة، والمعنى، والإضافة، وهلم جرا، فإن هذه القضايا النحوية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأمن اللبس، وتتعلق بعلاقات متينة بين عناصره المتعددة⁽¹⁾.

وإذا أردنا الحديث عن مظاهر أمن اللبس في المستوى النحوي فإن ذلك يتطلب منا حديثاً موسعاً في دراسة خاصة، وما نريد الإشارة إليه هنا تتمثل بأن أمن اللبس حاضر في الدرس النحوي، بوصفه وسيلة لبيان المعاني النحوية المنوطة بالتراكيب، ومن هنا نكتفي بإيراد بعض الأمثلة.

وليس أمن اللبس مرتبطاً بالمستوى النحوي فحسب، فإن هذه الدراسة تحاول الوصول إلى كثير من ملامح أمن اللبس ضمن المستوى الصرفي، مما يشير إلى أن مفهوم أمن اللبس يرتبط كذلك بالمستوى الصرفي ارتباطه بالمستوى النحوي، فكلمة "ودّ" مثلاً هي: وتدّ، وتدّ، ودّ، غير أن أمن اللبس جعلها من باب الإدغام، هذا في أحد الوجهين، أما في الوجه الأول، فإنها لغة سُمعت عن العرب في "وتدّ"، مما يعني أنها ليست من قبيل الإدغام⁽²⁾.

ولأمن اللبس ضمن المستوى الصرفي أهمية كبيرة، إذ هو سبيل للتفرقة بين صيغة وصيغة، أو بنية وبنية أخرى، يقول تمام حسان: "وما دامت المباني الصرفية تعبر عن معانٍ صرفية أو تتخذ قرائن لفظية على معانٍ نحوية، فلا بُدَّ أن يكون أمن اللبس بين المبني والمبني غاية كبرى تحرص عليها اللغة في صياغتها للمباني الصرفية، ولا بُدَّ لضمان أمن اللبس على المستوى الصرفي أن تقوم القيم الخلافية بدور التفريق بين المباني من ناحية الشكل ليكون هناك فارق

¹. انظر: بشر، كمال (د.ت). دراسات في علم اللغة، دار غريب للنشر والتوزيع، عمان -

الأردن، الطبعة الأولى، ص: 268.

². ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد (1420هـ). البديع في علم العربية، تحقيق

ودراسة: فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - السعودية، الطبعة الأولى،

ج: 2، ص: 631.

بين المعنى الصرفي وأخيه، أو بين الباب النحوي وأخيه "وأقصد بالباب هنا المعنى النحوي كالفاعل ونائبه إلخ"⁽¹⁾.

ومن هنا فإن تشابه البنى الصرفية لا بد أن يحمل شيئاً من التخالف كي يؤمن اللبس بين هذه البنى المتشابهة، وذلك كما بيّنا سابقاً في الفرق بين "دار" بوصفها اسماً، و"دار" بوصفه فعلاً، فإن العلاقات النحوية هي السبيل للوصول إلى هذه التفرقة، وثمة علاقات صرفية كثيرة تمنع الالتباس بين هذه الألفاظ، سنورد الحديث عنها مفصلاً في الفصول المقبلة.

وقد تتمازج بعض المستويات اللغوية في الحديث عن أمن اللبس عند العلماء القدماء، وذلك نحو ما نجده مثلاً عند ابن مالك في حديثه عن تثنية الاسم المضاف إلى الضمير المثني، فإن الأولى فيه الجمع، نحو: صغت قلوبكما، فإن ضمير المثني أمن اللبس من الجمع قبله، وكذلك نحو: اقطعوا أيديهما، فإن الضمير هاهنا أزال اللبس في المضاف، فدل به على تثنية المضاف دون جمعه⁽²⁾.

والحديث عن المستوى الصرفي طويل سيأتي لاحقاً في هذه الدراسة، ومن ناحية ثانية فإن أمن اللبس كذلك يدخل ضمن المستوى الصوتي في اللغة، فهذا ابن جني يبين لنا في كتاب "المنصف" أن ناساً من العرب لا يشمون قولهم: بيع الطعام، إذا أمن اللبس⁽³⁾، والإشمام كما نعلم أحد العناصر التي يتشكل منها المستوى الصوتي في اللغة العربية، مما يدلنا على دخول أمن اللبس كذلك ضمن المستوى الصوتي في اللغة، شأنه في ذلك شأن سائر المستويات الأخرى.

ويبين الدكتور تمام حسان أن جميع ما يتشكل في المستوى الصوتي من مظاهر صفات الأصوات العربية، ومظاهر التفريق الدقيق بين الأبعاد الأفقية لتلك

¹. حسان. اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 146.

². انظر: ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (1990م). شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 106.

³. انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان (1954م). المنصف: شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى، ص: 254.

الصفات، علاوة على تحديد مخارجها تحديداً دقيقاً، ما هو إلا طريق سلكته العربية من أجل الخلاص من اللبس بين تلك الأصوات اللغوية، هذا يعني أن الأصوات اللغوية بمخارجها وصفاتها سبيل للوصول إلى أمن اللبس، وهذا ارتباط وثيق بين أمن اللبس والمستوى الصوتي في اللغة⁽¹⁾.

أما في المستوى الدلالي فنجد مفهوم أمن اللبس حاضراً كذلك، وهو لا يختلف ضمن هذا المستوى عن سائر المستويات اللغوية الأخرى، ومن الأمثلة عليه ما كان من تأخير الفاعل على الفعل، فإن أمن اللبس هو الذي جعل الفعل يتقدم على الفاعل؛ لأن المتلقي يعرف مسبقاً أن الفاعل وُجد قبل الفعل؛ لأنه - أي الفاعل - هو الذي أوجد الفعل، فلما أمن اللبس تقدم الفعل على الفاعل⁽²⁾.

وتتسع دائرة أمن اللبس في المستوى الدلالي، إذ تشترك بعض عناصر الكلام في هيئتها الشكلية التركيبية، غير أنها تختلف في دلالتها انطلاقاً من أمن اللبس، فإذا أمن اللبس يُجاء بالكلام على صيغة ويراد بها معنى آخر، فمن ذلك ورود الخبر بصورة الأمر، وورود الأمر بصورة الخبر، وورود الخبر بصورة الاستفهام، وورود الاستفهام بصورة الخبر، ومن ذلك ورود الاختصاص بصورة النداء كقولهم: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة، ونحن معاشر الأنبياء لا نورث⁽³⁾.

ومن خلال اطلاع الباحث على مجموعة الآراء والأفكار التي تناولها العلماء بشتى منابعهم لفكرة أمن اللبس، فإنه يجد أن أمن اللبس أكثر لصوقاً بالمستوى الدلالي عن سواه من مستويات اللغة؛ وذلك لأن أمن اللبس جاء ليرفع الخط والاختلاط في المعاني والدلالات بين عناصر الكلام، وهذا هو مبتغى المستوى

¹. انظر: حسان. اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 78.

². انظر: ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي (2001م). شرح المفصل، تقديم: الدكتور: إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 202.

³. ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (د.ت). شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - السعودية، ج: 1، ص: 91.

الدلالي دون شك، وبالتالي فإن أمن اللبس إذا كان في ظاهره مرتبطاً بالمستوى النحوي، فهو في أساسه جاء ليخدم الدلالة، وكذلك الحال بالمستوى الصرفي، وقد يصل ذلك إلى المستوى الدلالي.

ومن مظاهر علاقة أمن اللبس بالمستوى الدلالي، أن الهيئة الشكلية للكلام قد لا تؤثر في الدلالة المقصودة منه، فكثيراً ما نجد أهل البلاغة مثلاً يتحدثون عن مجيء المفعول باسم الفاعل، واسم الفاعل باسم المفعول، وهكذا، مثل قولهم: عيشة راضية، والحقيقة أنها مرضية، وشعر شاعر، والحقيقة أنه مشعور به، وليله قائم، والحقيقة أنه مقوم فيه، ونهاره صائم، والحقيقة أنه مصوم فيه، وهذا ما أدخل المجاز في الدلالة، وجعل المجاز سبيلاً للبلاغة العربية⁽¹⁾.

ولا يقف أمر أمن اللبس عند المستويات اللغوية المعهودة، بل نجد أن له بعض الآثار في الخط العربي والرسم الإملائي، إذ تتولد في العربية أشكال متحوّلة للكلمات الغاية منها أمن اللبس أو الاختصار والإيجاز... من ذلك زيادتهم حرفاً للفرق بين بعض الكلمات، كواو عمّرو، والألف الفارقة، وألف مائة... ومن ذلك أيضاً حذف الألف اختصاراً من بسم الله، والحرث، ولكن... وحذفها من ما الاستفهامية عند اتصالها بحرف الجرّ: فيم، علام؟. ومنه أيضاً وصل بعض الحروف بما بعدها مثل: ألا = (أن + لا)، أمّن = (أم + من)، أينما = (أين + ما)⁽²⁾.

ومن هنا فإن أمن اللبس ذو اتصال وثيق بمستويات اللغة كافة، بل لا يقف أمره عند مستويات اللغة فحسب، إنما يتعداها إلى الجوانب الكتابية والإملائية التي

¹. انظر: الطالب، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم (1423هـ). الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ج: 3، ص: 143.

². ألب، إبراهيم محمد (2005م). ملامح التوليد في التراث اللغوي، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد: 27، العدد الأول، ص: 111.

من شأنها أن تجعل اللبس منتقياً من خلال عناصر الكتابة الشكلية، وعناصر الخط العربي.

4.1 أهمية أمن اللبس في اللغة:

وُجدت اللغة أصلاً من أجل التواصل بين الأفراد الاجتماعية والبشرية عموماً، أي أن اللغة هي أداة التواصل بين البشر جميعاً، ولا بد لهذه اللغة أن تكون قادرة على أن توصل ما لدى المرسل إلى المتلقي من رسالة، فلا يقع المتلقي في سوء فهم من المرسل، ولا يقع المرسل من سوء تعبير لذلك المتلقي، بمعنى آخر أن تكون الرسالة الكلامية واضحة للمتلقي دون أن يحصل لديه لبس ما، وهذا ما أشار إليه الجاحظ منذ قدم درس اللغوي، إذ يقول: "يكفي من حظ البلاغة أن لا يوتى السامع من سوء إفهام الناطق، ولا يوتى الناطق من سوء فهم السامع"⁽¹⁾.

هذا يعني أن الوظيفة الأساسية للغة تتمثل برفع الإيهام، وأمن اللبس، وكفى بهذه الوظيفة من أهمية لأمن اللبس في العربية، إذ لولا هذه الوظيفة لوقع الناس في إيهام كبير، ولما استطاعت اللغة من تأدية وظيفتها.

فالوظيفة الأساسية للغة تتمثل في التواصل والفهم والإفهام بين الناس، وهذه الوظيفة لا تختلف ولا تتعدد عن أساسها بما منحه الناس للغة من وظائف أخرى، كالوظائف الفنية والنفسية، بل تبقى اللغة مستمرة بهذه الوظيفة التواصلية بين أفرادها الناطقين بها⁽²⁾.

ومن هنا فإن لأمن اللبس في العربية أهمية كبيرة؛ وذلك لما له من حضور واسع ضمن مستويات اللغة كما رأينا، إلا أن هذا التعميم لا يكفي لبيان أهمية أمن اللبس في درس اللغوي عموماً، والدرس الصرفي خاصة.

يمنح أمن اللبس اللغة مقدرة على تحقيق عناصر البلاغة من خلال تراكيبيها، وذلك بربط عناصر التركيب بالمعاني البلاغية التي تُناط بها، فالتقديم والتأخير،

¹. الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب (1423هـ). البيان والتبيين، دار ومكتبة

الهلال، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 90.

². انظر: حسان. اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 233.

والحذف والذكر، والإضمار، والقلب، وغيرها من الأنماط التركيبية لها حضورها الواسع في الدرس اللغوي، ومن ناحية ثانية فلولا أمن اللبس لما تمكن أبناء اللغة من تحقيق هذه العناصر الدلالية بمعانيها وأساليبها البلاغية⁽¹⁾.

ومن مظاهر الاتساع التي يتيحها أمن اللبس في الدرس اللغوي ما نجده من جواز عود الضمير على غير ما اعتيد عليه، فَيُرَدُّ مفرداً على الجمع، نحو قوله سبحانه وتعالى: ((في الفلك المشحون))⁽²⁾، فلما جمعه قال: ((والفلك التي تجري في البحر))⁽³⁾.

لقد بيّن سيبويه أن في كلام العرب ما يأتي للجمع بلفظ الواحد، فمن العرب من يقول: هو الأنعام، والآية الكريمة على ذلك⁽⁴⁾، أي إن كلام سيبويه يُرجع هذا الاستعمال القرآني إلى المسموع من كلام العرب.

وشبيهه بكلام سيبويه السابق نجد أن الأنباري يبين أن بعض الكلمات تُذكَر وتؤنث في العربية، من ذلك الطاغوت، ومنها أيضاً الأنعام، إذ يقال: هذه الأنعام، وهذا الأنعام، والآية جاءت بلفظ المذكر⁽⁵⁾.

والواقع أن أمن اللبس هو الكامن وراء مجيء هذا الضمير مفرداً عائداً على الجمع، فإن قولنا: بطونها، في غير القرآن لا يختلف عن قولنا: بطونه؛ لأن الضمير لا شك عائِد على الأنعام، ومن هنا فإن أمن اللبس هو الكامن وراء

¹. انظر: الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (1993م). المفصل في صناعة

الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ص: 351.

².سورة يس الآية رقم 41

³. سورة البقرة الآية رقم 164

⁴.سيبويه ، ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (1988م). الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد

هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة . مصر الطبعة الثالثة، ج:3،ص:230.

⁵. انظر: الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (1996م). البلغة في الفرق

بين المذكر والمؤنث، تحقيق: رمضان عبد التواب،مكتبة اخانجي ،القاهرة - مصر، الطبعة

الثانية، ص:70.

مجيء هذا الضمير بلفظ الإفراد دون الجمع⁽¹⁾.

ومن أهمية أمن اللبس كذلك في العربية أنه يمنح العناصر اللغوية مزيداً من المرونة، وقدرة على التحول في عناصر البنى التركيبية أو البنى الصرفية على نحو سواء، ومن ذلك مثلاً بناء "أفعل" التعجب أو التفضيل من فعل المفعول، إذ يجوز هذا البناء في حال أمن اللبس بين فعل الفاعل وفعل المفعول، مثل: ما أجنه، وما أبخته، فإن هذين الفعلين بُنِيَ من فعل المفعول لا من فعل الفاعل، وذلك بسبب أمن الالتباس بينهما⁽²⁾.

ومن أمن اللبس أيضاً التخفيف من مكونات التركيب اللغوي، أي إن أمن اللبس يقضي إلى التخفف من بعض عناصر الكلام انطلاقاً من أن هذه العناصر اختزالية يمكن الخلاص منها في حال أمن اللبس، ومن ذلك أن اللغة لا تذكر الضمير في الكلام إلا إذا وقع التباس لدى المتلقي بهذا الضمير المحذوف، أو المستتر، فاللغة لا تقول مثلاً: زيد جاء هو، لأنه لا حاجة لذكر هذا الضمير ما دام اللبس زائلاً، ومن هنا تخفف التركيب من هذا العنصر⁽³⁾.

ولا يقف أمر التخفيف من مكونات اللغة من خلال أمن اللبس، بل يتعداه إلى أن يكون التخفف من بعض ملامح الخط والكتابة العربية، فإن إعجام الحروف لم يكن إلا بسبب الخلط بين بعض الحروف في صورتها مع بعضها الآخر، فلما خيف اللبس نُقِطت بعض الحروف، أما بعضها الآخر فإنها أمن اللبس معها، كالميم مثلاً، والواو، والكاف، والألف، وغيرها من الحروف التي لا يُخشى

¹. انظر: ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 3، ص: 226.

². ابن مالك. شرح تسهيل الفوائد، ج: 3، ص: 45، وانظر: ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد (1428هـ). تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والترجمة، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، ج: 6، ص: 2641.

³. انظر: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن الهمداني المصري (1980م). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، ودار مصر للطباعة، سعيد جودت السحار وشركاؤه، القاهرة - مصر، الطبعة العشرون، ج: 1، ص: 209.

التباسها بغيرها، ومن هنا كان أمن اللبس سبيلاً إلى التخفف من نقط بعض الحروف العربية، وإبقائها على حالها دون نقط⁽¹⁾.
هذه بعض المظاهر التي تمنح أمن اللبس مزيداً من الأهمية في العربية، والأمثلة على هذه المظاهر كثيرة ومتناثرة في كتب اللغويين والعلماء، إذ إن أمن اللبس من بين أبرز الأمور التي تحدث عنها النحاة واللغويون القدماء.

¹. انظر: القلقشندي. صبح الأعشى، ج: 3، ص: 148.

الفصل الثاني التطور اللغوي

ظهر في الدراسات الحديثة حول علم اللغة ما يسمى بنظرية التطور اللغوي، وقد تأثر واضعو هذه النظرية، بنظرية التطور العام، التي أذاعها "دارون وحاول أن يبرهن على أثرها في جميع النواحي بعامة، وفي حياة الفرد والنوع الإنساني بخاصة. وقد أدت دراسة النمو اللغوي عند الطفل، إلى ادعاء أصحاب هذه النظرية، بأن هذا النمو يشبه تطور لغة النوع الإنساني. وهم يزعمون أن لغة الإنسان الأول، سلكت مراحل فطرية متعددة، متمشية مع مراحل نموه العقلي. وهذه المراحل هي⁽¹⁾:

أولاً: مرحلة الأصوات الساذجة الانبعاثية، التي صدرت عن الإنسان في العصور الأولى، حين كانت أعضاء النطق لديه غير ناضجة، وميوله ورغباته غير محددة.

ثانياً: مرحلة الأصوات المكيفة المنبئة عن الأغراض والرغبات، المصحوبة بالإشارات المتنوعة، التي تساعد الأصوات، مساعدة فطرية، في الإبانة عن الأغراض.

ثالثاً: مرحلة المقاطع. وفيها انتقلت لغة الإنسان من أصوات غير محددة المعالم، إلى أصوات محددة، في صورة مقاطع قصيرة، مستتبطة من أصوات الأشياء أو الظواهر الطبيعية، أو على الأقل متأثرة بها إلى حد بعيد.

رابعاً: مرحلة الكلمات المكونة من المقاطع. وفي هذه المرحلة تتكون من المقاطع التي سبق الحديث عنها، الكلمات أو الأصول العامة، التي استعملها الإنسان الأول لقضاء حاجاته، والتعبير عن أغراضه ورغباته. ومن هذه الأصول الأولى اشتق الإنسان كثيراً من الفروع، وبالتأليف بين هذه الفروع وتلك الأصول، اكتمل تكوين اللغة الفطرية.

¹. عبد التواب. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص: 119 - 121.

خامساً: " مرحلة الوضع والاصطلاح. وهذه آخر مرحلة من مراحل النمو اللغوي. وهي وإن لم تكن مرحلة فطرية، فإنها تقوم على أساس فطري، ذلك هو حاجة الإنسان الملحة، إلى الاحتكاك ببيئته، والقبض على ناصيتها، ومسايرة اللغة التي يستخدمها لتفكيره وعقله، ومشاهداته التي يتسع نطاقها على مر الأيام، وكثرة التجارب، وتشعب دروب الحياة.

ومن هنا يظهر لنا أن الإنسان الأول لم يكن يعرف هذه اللغة، وذلك من خلال حديث أهل النظرية التطورية اللغوية في اللغة، فإنه بدأها بتقليد ما حوله من أصوات، سواء أكان تلك الأصوات للحيوان، أم للنبات من حوله، أم للطبيعة التي يعيش فيها، ثم استعان الإنسان بالإشارة للتعبير أكثر فأكثر عما يريد، ثم إنه طوّر هذه الرموز اللغوية لتكون عنصراً مهماً في تشكيل مراحل اللغة البشرية، هذا يعني أن التطور اللغوي نشأ مع نشأة اللغة، وهو ما زال حاضراً إلى يومنا هذا⁽¹⁾.

وتخضع اللغة - أي لغة - إلى مجموعة من العناصر التي تسهم إسهاماً مباشراً في تطور اللغة بمفرداتها، وتراكيبها، ودلالاتها، وذلك نتيجة لانتقالها عبر الأزمنة، وتحولها من جيل إلى آخر، وخضوع اللغة لمزيد من عناصر التحول الأدبي القصدي من خلال أبنائها والناطقين بها، هذا علاوة على تأثير اللغات الأخرى في اللغة نفسها، فإن هذه اللغات تترك أثراً كبيراً في عملية التطور في أي لغة ما، يُزاد على ذلك مجموعة العوامل الاجتماعية والحضارية والجغرافية والنفسية التي تحيط بهذه اللغة أو تلك⁽²⁾.

ولا بد من الإشارة هاهنا قبل الحديث عن مظاهر التطور اللغوي، وخصائصه، وأسبابه في اللغات المختلفة إلى مفهوم التطور اللغوي.

¹. انظر: أبو سكين، إبراهيم محمد (د.ت). دراسات لغوية في أمهات كتب اللغة، دار الكتب

العلمية، بيروت - لبنان، ص: 129.

². انظر: وافي، علي عبد الواحد (د.ت). علم اللغة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة

- مصر، الطبعة الأولى، ص: 249.

1.2 مفهوم التطور اللغوي:

يشير مصطلح التطور اللغوي بمنظور اللغويين إلى ما يطرأ على عناصر الكلام من تحول وتغير وتبدل وفقاً لما تقتضيه مجموعة من العوامل المحيطة باللغة نفسها، وهذا التطور يسير في غالبه نحو السهولة والتيسير، ويتأثر بالعناصر الاجتماعية والجغرافية، والنفسية للطائفة اللغوية التي تنطق بهذه اللغة⁽¹⁾.

والتطور اللغوي مظهر عام في اللغات جميعها ، تحكمه مجموعة من القوانين والضوابط التي من شأنها أن تبين كيفية عمله، وتوضح للباحث الآليات التي يعتمدها هذا التطور من خلال علاقته باللغات البشرية جميعاً، ومن خلال هذا التطور يمكننا أن نفهم السمات العامة والخصائص المميزة للغتنا في مقابل سواها من اللغات البشرية الأخرى⁽²⁾.

ومن هنا يمكن للباحث أن يشير إلى أن التطور اللغوي ما هو إلا تحول في البنى، والألفاظ، والتراكيب، والأصوات، ناشئ عن عامل معين، يطرأ في اللغة في حقبة زمنية ما، ثم يأخذ بالاستمرار في جسم تلك اللغة، وتبقى له مجموعة من الآثار التي تعين على فهم أصل ذلك التطور والتحول اللغوي.

2.2 عوامل التطور اللغوي وأسبابه:

ثمة مجموعة كبيرة من العوامل التي تؤدي إلى التطور اللغوي، وتدفع بعناصر اللغة وتراكيبها نحو التحول والتبدل، من أبرز هذه العوامل ما يتعلق بالجانب التاريخي والجغرافي للغة، فإن العوامل التاريخية التي تعود ببعض عناصر اللغة إلى عشرات بل مئات السنين تكون سبباً في تطور بعض المعاني أو التراكيب، أو المفردات، فهذه العناصر لا يمكن حصرها بزمان محدد، بل لا

¹. انظر: عمر، أحمد مختار عبد الحميد وآخرون (2008م). معجم اللغة العربية المعاصرة، دار

عالم الكتب، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 396.

². الصالح. دراسات في فقه اللغة، ص: 35.

بد من النظر في تاريخها الممتد عبر عشرات السنين، ومن هنا يلعب العامل التاريخي والجغرافي دوراً مهماً في تشكيل التطور اللغوي⁽¹⁾.

وهذا يعني من ناحية أخرى أن الجانب التاريخي له أثره في دراسة الظواهر اللغوية من حيث تطورها اللغوي، فإن الدراسة التاريخية لأي ظاهرة لغوية تنشأ من طريق البحث في حلقات التطور اللغوي لهذه الظاهرة عبر عصورها التاريخية المتعاقبة، الأمر الذي يتبين من خلاله الأثر التاريخي في التطور اللغوي للظاهرة⁽²⁾.

وربما كانت تلك الحلقات التاريخية تشتمل على مجموعة من الألفاظ التي ماتت وانتهت في اللغة، وذلك بسبب ما طرأ عليها من تطور لغوي، فأخرجها من النظام الاستعمالي في اللغة، وهذا ما يُطلق عليه الباحثون مصطلح الممات، أو الألفاظ الميتة، وهكذا، وهم يدللون بهذا المصطلح على تلك الألفاظ التي لم يعد لها استعمال حقيقي ضمن الأداء العام للغة⁽³⁾.

ونجد بعض الباحثين التاريخيين قد أسرفوا في الحديث عن الأثر التاريخي في التطور اللغوي، فحاولوا أن يجعلوا أشكال التطور اللغوي كافة خاضعة للحقب التاريخية المتعاقبة، والواقع أن ذلك قد لا ينطبق على الأداءات اللغوية المتطورة جميعها، فربما كان هناك عامل اجتماعي، أو نفسي، أو فني أدى إلى هذا التطور، فلا يشترط أن يكون التطور اللغوي لتوالي الحقب التاريخية، بل هناك عوامل أخرى ذات أهمية بالغة في حصول هذا التطور⁽⁴⁾.

¹. انظر: فندريس، جوزيف (1950م). اللغة، تعريب: محمد القصاص، وعبد الحميد الدواخلي،

مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، ص: 9.

². عبد التواب. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص: 197.

³. انظر: الصاعدي، عبد الرزاق بن فراج (1418/1419هـ). موت الألفاظ في العربية، مجلة

الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة - السعودية، السنة: 29، العدد: 107، ص: 356.

⁴. انظر: عمر، أحمد مختار عبد الحميد (1998م). أسس علم اللغة، دار عالم الكتب، القاهرة -

مصر، الطبعة الثامنة، ص: 262.

ومن بين العوامل التي تؤثر أيضاً في التطور اللغوي وتدفع إليه، العوامل الاجتماعية، فلا شك أن المجتمعات البشرية تقود إلى تحول اللغة بعناصرها إلى هيئات مغايرة لما عليه الحال، يعتمد ذلك اعتماداً كبيراً على طبيعة تلك المجتمعات التي تستعمل فيها تلك اللغة، فالتطور اللغوي غالباً ما يرتبط بالمدينة أكثر من ارتباطه بأي عامل آخر⁽¹⁾.

وثمة جانب مهم للعامل الاجتماعي، يتمثل باختلاط الشعوب ببعضها البعض، فتؤثر عناصر الحياة الاجتماعية في بعضها، لتؤدي في نهاية المطاف إلى التأثير في عناصر اللغة المختلفة، فالعربية مثلاً خضعت لمجموعة من العوامل الاجتماعية التي نشأت عن الفتح الإسلامية، واختلاط الشعوب العربية بغيرها من الشعوب الأخرى التي فتحت أمام الجيوش الإسلامية، الأمر الذي أدى إلى تأثير كبير على عناصر التطور اللغوي ضمن اللغة العربية⁽²⁾.

ومن بين أهم العوامل المؤدية إلى التطور اللغوي ما يتعلق بتداخل اللغات، وتأثر تلك اللغات ببعضها البعض، فإن اللغات المتجاورة تؤدي إلى التمازج في بعض عناصرها التركيبية أو البنائية، أو التصويتية، وهذا أمر حتمي بين جميع اللغات⁽³⁾.

يقول فندريس في هذا العامل: "تطور اللغة المستمر في معزل عن كل تأثير خارجي، يعد أمراً مثالياً لا يكاد يتحقق في أية لغة. بل على العكس من ذلك فإن الأثر الذي يقع على لغة ما من لغات مجاورة لها كثيراً ما يلعب دوراً هاماً في التطور اللغوي؛ ذلك لأن احتكاك اللغات ضرورة تاريخية، واحتكاك اللغات يؤدي حتماً إلى تداخلها"⁽⁴⁾.

ولا يقف أمر تأثير اللغات وتأثرها ببعضها عند اللغات الحية التي نسمعها، فربما تأثرت لغة ما بلغة ماتت وانتهت، ولكن بقي أثرها في هذه اللغة، ومن هنا

¹. فندريس. اللغة، ص: 19.

². انظر: عبد التواب. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص: 104.

³. انظر: وافي. علم اللغة، ص: 249.

⁴. فندريس. اللغة، ص: 348.

فإن التطور اللغوي قد يبحث في عناصر بعض اللغات الميتة؛ لما لبعضها من أثر في تطور عناصر الكلام، وتحول اللغة عن أساسها، فعامل التقارب بين اللغات عامل مهم في إحداث التطور اللغوي⁽¹⁾.

وأياً يكن الأمر، فإن التطور اللغوي لا بد أن يخضع للدراسة التعاقبية، ولا يقتصر الحال فيه على الدراسة الوصفية الآنية؛ لأن التعاقب في المظاهر اللغوية يقودنا للوصول إلى ملامح هذا التطور اللغوي، مما يؤكد أهمية الدراسة التاريخية في الوصول إلى ملامح التطور اللغوي عموماً، الأمر الذي يزيد من أهمية الجانب التاريخي في مثل هذه الدراسات، ويجعل من العامل التاريخي أيضاً العامل الأهم من بين مجموعة العوامل الأخرى التي تؤدي إلى التطور اللغوي⁽²⁾. إن هذه العوامل والأسباب مجتمعة تدفع بالتطور اللغوي نحو السيرورة والديمومة، وتجعل من هذا التطور اللغوي سبيلاً للوصول إلى تفسير علمي سليم للمظاهر اللغوية أياً كانت، وتمنح الباحثين مقدرة لتسليط الضوء على بعض العناصر اللغوية التي لا يفهم أساسها، ولا كيفيتها، إذ من خلال عوامل التطور اللغوي يمكن للباحثين معرفة الأصول اللغوية التي تمكنت من إظهار هذه الملامح اللغوية، وبيّنت أسس التطور اللغوي لدى هذه العناصر.

3.2 خصائص التطور اللغوي:

ولهذا التطور اللغوي مجموعة من الخصائص المطردة من بينها:

1 . للتطور اللغوي وفقاً لمجريات اللغات العالمية عامة، والعربية خاصة حلقات يسير ضمنها، ويمكن للباحثين الوصول إلى عناصره من خلالها، وكل حلقة من هذه الحلقات تتميز بميزاتها، كما أن في بعض الحلقات التاريخية لهذا التطور اللغوي شيئاً من الاستعمال البعيد عن الاطراد، فهذا الاستعمال البعيد عن الاطراد والقياس إما أن يكون بقايا لظاهرة لغوية أخرى ماتت واندثرت،

¹ . انظر: وافي. علم اللغة، ص: 35.

² . انظر: السعران، محمود (1997م). علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار الفكر العربي، القاهرة – مصر، الطبعة الثانية، ص: 14.

أو أن يكون استعمالاً قديماً تطور لما هو مستعمل ومطرّد في الحلقة التالية من حلقات التطور، هذا يعني أن التطور اللغوي لا يقضي على الأداءات الاستعمالية للظاهرة اللغوية كافة، وإنما يُبقي على بعض عناصرها ماثلة في الدرس اللغوي دليلاً على ما كان من هذه الظاهرة سابقاً⁽¹⁾.

2. إن الظاهرة اللغوية إذا احتملت وجهين، فإنه لا بد من غلبة أحد الوجهين على الآخر، مثل الوقف على الكلمة بالحركة أو بالسكون، فإن الوقف بالسكون هو الغالب على هذه الظاهرة اللغوية⁽²⁾.

3. ومن خصائص التطور اللغوي كذلك أنه لا يحدث فجأة، أي أن التطور اللغوي لا يأتي إلى الاستعمال اللغوي فجأة ويقضي عليه، بل لا بد من حدوث بعض الإرهاصات، ونتيجة لهذا السبب فإننا نجد الاستعمالات اللغوية المسموعة عن العرب تسير جنباً إلى جنب مع الأصل الذي تطورت عنه، مما يشير إلى بطء عملية التطور اللغوي، وعدم حدوثه فجأة دون تسلسل أو تدرج⁽³⁾.

4. ومن خصائص التطور اللغوي أنه لا يشتمل على حالات ثابتة، بل يشتمل على الحالات اللغوية كافة المتحولة عن أصل، ومن هنا يُفتح الباب أمام الدراسة الوصفية المتعمقة لمظاهر هذا التطور اللغوي⁽⁴⁾.

5. ومن خصائص التطور اللغوي كذلك أنه مستمر، فلا يقف أو يكتفي التطور اللغوي بحقبة زمانية دون أخرى، ولا ينتهي هذا التطور اللغوي عند مرحلة ما، وإنما هو دائم مستمر، علاوة على أنه خاضع لمجموعة الأنماط الاجتماعية، فما يطرأ من تحول في الألفاظ في اللهجات العامية ما هو إلا مظهر من مظاهر التطور اللغوي⁽⁵⁾.

1. انظر: عبد التواب. بحوث ومقالات في اللغة، ص: 58.

2. انظر: عبد التواب. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص: 268.

3. انظر: عبد التواب. بحوث ومقالات في اللغة، ص: 77.

4. حسان. اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 14.

5. انظر: بشر. دراسات في علم اللغة، ص: 129.

4.2 قوانين التطور اللغوي:

وضع العلماء المحدثون مجموعة من القوانين اللغوية التي من شأنها أن تقود إلى تحليل سليم لما يطرأ على الكلمات والتراكيب والبنى والأصوات من تطور لغوي، وهذه القوانين ليست خاصة بلغة دون سواها من اللغات، أو بأمة دون سواها من الأمم، وإنما هي قوانين صوتية عامة، تنطبق على اللغات البشرية جميعها، وقد شرع العلماء بوضعها وتدقيقها، وتمحيصها، وبنائها، وتطبيقها على اللغات منذ بدايات القرن التاسع عشر، إذ في هذا القرن ظهرت الرغبة الشديدة في البحث والحديث عن ملامح التطور اللغوي، ومن هنا وُجدت هذه القوانين التي من شأنها أن تبين ما يجري من تطور في اللغات من حولنا⁽¹⁾.

ومن بين هذه القوانين:

1 . قانون الأصوات الحنكية: وهو قانون صوتي بالدرجة الأولى، إذ يعمد للحديث عن أن الأصوات الحنكية "القاف، والكاف، والجيم" تنتقل إلى أصوات أخرى، فالكاف مثلاً قد تصير إلى: تش، أو تس، في حين أن القاف تصبح جيماً قاهرية، والجيم قد تتطق معطشة، إلى غير ذلك من هذه الأحوال التي تطرأ على الأصوات اللغوية باعتبارها من بين الأصوات الحنكية، ويظهر أثر هذا القانون جلياً في الحديث عن اللهجات العربية المعاصرة⁽²⁾.

2 . قانون بلى الألفاظ: ويشير هذا القانون إلى تآكل الألفاظ من أطرافها، شأنها في ذلك شأن سائر الأشياء التي يكثر استعمالها، كالورق مثلاً، والعملات الورقية، وغيرها من الأشياء التي كلما كثر استعمالها تآكلت من أطرافها،

¹ . انظر: ليونز، جون (د.ت). اللغة وعلم اللغة، دار النهضة العربية، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، ص: 45.

² . انظر: عبد التواب، رمضان (1981م). التطور اللغوي مظاهره وعلمه وقوانينه، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، ص: 92 - 94، و عبد التواب، رمضان (1995م). بحوث ومقالات في اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، الطبعة الثالثة، ص:

وكذلك هو الحال في الكلمات والألفاظ اللغوية، فإنها تتآكل من أطرافها نتيجة لما يطرأ عليها من كثرة الاستعمال والتداول على ألسنة الناس، ومن الأمثلة عليه كلمة "سوف"، فإنها تحولت في العربية إلى "سو" بحذف الفاء، و"سَف" بحذف الواو، و"س" بحذف الواو والفاء، وما هذا إلا نتيجة لقانون بلى الألفاظ وتآكلها، فإنها طبقاً لهذا القانون تآكلت من طرفها، ففقدت بعض أصواتها المكونة لها⁽¹⁾.

3 . قانون المخالفة الصوتية: وهذا القانون من بين أهم قوانين التطور اللغوي، إلى جوار قانون المماثلة الصوتية، فإن هذا القانون يبين أن الأصوات المتشابهة تخضع لشيء من التحويل، أو التبديل، أو حتى الحذف لتكون أسهل في النطق على اللسان، وهو يسير على التعادل مع قانون المماثلة الصوتية، ومن الأمثلة عليه حذف همزة "أفعل" من مضارعه، نحو: يُكرم، فإن الأصل فيه أن يقال: يُؤكرم، إلا أن اجتماع الهمزتين "همزة المتكلم، وهمزة الفعل" أوجد شيئاً من الثقل في النطق، فكرهوا أن تجتمع هاتان الهمزتان، ومن هنا حُذفت همزة الفعل، وبقيت همزة المتكلم على حالها⁽²⁾.

وما جرى في هذا الفعل يتمثل بقانون المخالفة الصوتية، إذ إن الإسناد إلى المتكلم يوجد همزة في بداية الفعل المضارع، فنقول: أوكرم، فلما اجتمع المثالان حذفت العربية الهمزة الثانية تخفيفاً في النطق، فصار: أكرم، ثم طُرِدَ الباب على وتيرة واحدة في باقي حروف المضارعة، فقالوا: يُكرم، ونُكِرْم، وتُكِرْم⁽³⁾.

ومن الأمثلة على قانون المخالفة الصوتية في العربية ما يلي: المخالفة بين السامية الأم والعربية كلمة "شمس"، فهي في السامية الأولى: "شمش"، فالعربية حين تأخذ كلمة من الساميات تحتوي شيئاً فإنها تقلبها إلى سين، فأصبحت "شمش"

¹ . انظر: عبد التواب. التطور اللغوي، ص: 98 - 100، وعبد التواب. بحوث ومقالات في اللغة، ص: 23.

² . انظر: المبرد. المقتضب، ج: 2، ص: 97.

³ . انظر: عبد التواب. التطور اللغوي، ص: 70 - 71، وعبد التواب. بحوث ومقالات في اللغة، ص: 51.

سمس" في العربية، فحدث بعد ذلك تشابه بين السينين، ففرت العربية من هذا التشابه إلى المخالفة بين السينين، بقلب أولهما شيئاً.

ومن الأمثلة على ذلك في العربية كلمة "قرّاط، ودنّار" حيث اجتمع لدينا صامتان من جنس واحد، وهذا يدعو على الثقل في نطق الكلمة، ومن هنا فإن العربية حين يكون هناك ثقل مثل هذا الثقل تلجأ إلى المخالفة عن طريق إبدال أحد هذين الصوتين المتشابهين بصوت لين طويل، ويغلب أن يكون الحرف الأول هو المقلوب، فأصبحت الكلمتان: "قيراط، ودينار"، بدليل جمعهما على قراريط، ودنانير.

في المثال السابق تخلصت العربية من التماثل الصوتي بقلب أحد الصوتين إلى صائت طويل، وهي واحدة من الطرق التي تعتمد إليها العربية للتخلص من التماثل الصوتي، والوصول إلى التخالف الصوتي، إذ إن العربية في أكثر أحيائها تبدل أحد الصوتين المتماثلين صوتاً من أصوات اللين الطويلة، أو صوتاً مائعاً من مجموعة الأصوات المائعة، وهي: ل، م، ن، ر، وذلك لسهولة هذه الأصوات في النطق⁽¹⁾، ومن الأمثلة على إبدال أحد المتماثلين صوتاً مائعاً قولهم: في "إجّاص": إنجاص، فأبدلوا صوت الجيم الأولى نوناً، وهي من الأصوات المائعة، وذلك تخفيفاً في النطق، ومثله: أترجّ، صارت: أترنج، قلبت الجيم نوناً، ومثله كذلك: إجانة، صارت: إجانة، فقلبت الجيم نوناً كذلك، وكلمة: كرّاسة، في لهجة أهل الأندلس صارت: كرناسة، إذ قلبت الراء نوناً لتسهيل النطق.

4 . قانون المماثلة الصوتية: وهو واحد من أهم قوانين التطور اللغوي، إذ يعني هذا القانون نزوع أحد الصوتين إلى التشابه مع صوت سابق له، أو لاحق، وذلك طلباً للسهولة واليسر في الكلام⁽²⁾.

¹ . عبد التواب. التطور اللغوي، ص: 71.

² . انظر: القادوسي: عبد الرازق بن حمودة (2010م). أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية تاج العروس نموذجاً، رسالة دكتوراه بإشراف: الدكتور: رجب عبد الجواد إبراهيم، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة حلوان، مصر، 1431هـ، ص: 44.

وتنقسم المماثلة الصوتية إلى قسمين رئيسيين هما: المماثلة القبلية، وهي التي يكون فيها التأثير من الصوت السابق في الصوت اللاحق، والمماثلة البعدية، وهي التي يكون فيها الصوت اللاحق مؤثراً في الصوت السابق له، وينقسم هذان القسمان إلى كلية وجزئية، ومتصلة ومنفصلة، أما الكلية، فتعني أن المماثلة تطرأ على الصوت فتقلبه شبيهاً تماماً بالصوت الذي أثر فيه، أما الجزئية، فتشير إلى تحول الصوت الجديد إلى صوت قريب من الصوت الذي أثر فيه، أما المتصلة، فهي التي اتصل فيها جزء المماثلة اتصالاً مباشراً دون فاصل بينهما، والمنفصلة، فهي التي فصل بين جزء المماثلة بصوت أو أكثر⁽¹⁾.

ومن الأمثلة على المماثلة الصوتية ما يحصل في تحول حركة الراء من كلمة "امرو" بتحول موضعها من الإعراب، فإنها في حال الرفع تكون مضمومة، وفي النصب مفتوحة، وفي الجر مكسورة، وهذا تأثر بحركة الإعراب التي تظهر على الهمزة، وبالتالي فإن هذه المماثلة تعد مماثلة كلية مقبلة في حال الاتصال⁽²⁾.

ومن الأمثلة على المماثلة الكلية القبلية في حال الاتصال كلمة: فيه، إذ إن الأصل فيها أن تكون: فيه، ولكن الضمة تأثرت بالياء الساكنة قبلها، فانقلبت كسرة قصيرة، لتمائل الياء في صوتها، وذلك تسهياً في نطقها⁽³⁾.

وللحديث أكثر عن المماثلة الصوتية نورد فيما يأتي مجموعة من الأمثلة التي تخضع للمماثلة الصوتية، وهي:

أ . المماثلة المقبلة الكلية المتصلة: تتأثر تاء الافتعال بالطاء أو الدال قبلها فتقلب حرفاً من جنسها، وهي مماثلة كلية مقبلة في حال الاتصال، مثل: ادتهن، تصبح: ادهن، واطتلب، تصبح: اطلب. وتقلب ذالاً أو صاداً، مثل: اذتكر، تصبح: اذكر، واصتبر، تصبح: اصبر.

ب . المماثلة المقبلة الكلية المنفصلة: مثل: تقلب الضمة بتأثير حركة الكسر قبلها في ضمير الهاء الغائب في حال النصب والجر، فتقلب كسرة، مثل: فيه،

¹ . عبد التواب. التطور اللغوي، ص: 22، 31، 36، 44، وغيرها من المواضع.

² . انظر: القادوسي. أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية، ص: 44.

³ . انظر: عبد التواب. التطور اللغوي، ص: 25.

تصبح: فيه، وبرجله، تصبح: برجله. وبهنّ، تصبح: بهنّ، وبهما، تصبح: بهما.

ج . المماثلة المقبلة الجزئية في حال الاتصال: مثل: اصتبغ، تصبح: اصطبغ، واضتجع، تصبح: اضطجع، وازتجر، تصبح: ازدجر.

د . المماثلة المقبلة الجزئية في حالة الانفصال: مثل: تتأثر السين المهموسة بالراء المجهورة قبلها، فتقلب على نظيرها المجهور وهو الزاي، في كلمة: مهراس، التي صارت مهاز، في لهجة الأندلس. وتتأثر الذال بالقاف قبلها، فتقلب إلى نظيرها المفخم وهو الظاء، مثل: تركته وقيذاً، ووقيظاً.

هـ . المماثلة المدبرة الكلية في حالة الاتصال: مثل: يتذكر، تصبح يتذكر، ثم: يذكر، أذكر في الماضي، يتطهر، ثم: يتطهر، ثم: يطهر، ومثل: يتناقل، يتناقل، يتناقل.

و . المماثلة المدبرة الكلية في حال الانفصال: مثل: مُنذُ، حيث إن أصلها: من ذو، فتأثرت الكسرة التي تلي الميم، بالضمة التي تلي الذال، فقلبت الكسرة ضمة خالصة.

رُوي أن الأندلسيين كانوا يقولون: مطرقة، ومنجل، ومصيدة، ومنبر.

ز . المماثلة المدبرة الجزئية في حالة الاتصال: مثل: في اللهجات العربية القديمة تتحول الصاد قبل الدال على زاي، مثل: يصدق، تصبح: يزدق. والمصدغة، تصبح: مزدغة.

ح . المماثلة المدبرة الجزئية في حالة الانفصال: مثل: الصاد قبل الراء تقلب زايًا في قراءة القرآن الكريم، مثل: الصراط، تصبح: زراط، وكذلك السين، سرداب، تصبح: زرداب.

5 . قانون المبالغة في التفصح: وهذا القانون يمكن أن يُطلق عليه بعض الأسماء الأخرى، كالتحذلق، أو التفصح، أو المبالغة في التفصح، وينشأ هذا القانون عن طبيعة الحرص الزائد من بعض أبناء اللغة على أدائها وفقاً لقوانينها السليمة الدقيقة، فينشأ عن ذلك غلط قياساً على كلمات أخرى مشابهة، مثل

قولهم: لبأت بالحج، يريد لببت بالحج، وحلأت السوق، يريدون حلبيت السوق، فإن الياء في هذه الكلمة أصيلة، إلا أن المبالغة في التفصح قلبتها همزة قياساً على: بئر، التي أصلها بئر، وذيب التي أصلها: ذئب، ومن هنا هُمزت هذه الكلمات مبالغة في التفصح ومزيداً من الحدقة⁽¹⁾.

ويسمي فندريس هذا القانون اللغوي الإسراف في المدنية، يقصد بذلك المعنى المخصوص للمبالغة في التفصح أو الحدقة⁽²⁾.

هذه أهم القوانين التي تحكم التطور اللغوي، وتبين ملامحه عند العلماء، إذ من خلال هذه القوانين يمكن للباحثين أن يصلوا إلى تفسير واضح لكثير من الظواهر اللغوية التي ربما استغلق فهمها من قبل، أو أنها فُهمت بشكل غير صحيح، فهذه القوانين هي السبيل الأمثل إلى تفسير تلك الظواهر وتبيين ملامح التحول والتبدل فيها.

¹ . انظر: عبد التواب. بحوث ومقالات في اللغة، ص: 233.

² . انظر: فندريس. اللغة، ص: 80، وعبد التواب. التطور اللغوي مظاهره وعمله وقوانينه، ص:

الفصل الثالث

أثر أمن اللبس في التطور اللغوي ضمن الإعلال والإبدال

تفترض هذه الدراسة أنّ ثمة علاقة وثيقة بين عنصر "أمن اللبس" في الدرس الصرفي، والتطور اللغوي، على اعتبار أن أمن اللبس يقود إلى ظهور صيغة غير خاضعة لمظاهر التقعيد الصرفي التي عُرِفَت عن العرب، فراراً من اللبس الذي قد يقع نتيجة وجود تشابه بين صيغة صرفية وصيغة أخرى خضعتا لقوانين اللغة نفسها، ومن هنا سعت اللغة إلى إبطال بعض هذه القوانين اللغوية لتتخلص من اللبس الحاصل في هذه الصيغ اللغوية، وهذا الفصل من هذه الدراسة يحاول أن يثبت هذه الفرضية التي تفترضها الدراسة، من خلال عرض مجموعة من العناصر الصرفية التي سُمعت عن العرب، وكان لأمن اللبس دوره الواضح في تغيير الصيغة، وإبطال عمل بعض القوانين الصرفية اللغوية التي درج عليها اللسان العربي.

1.3 ضمن الإعلال:

اشتق مصطلح الإعلال في العربية من الجذر اللغوي "عَلَّ"، إذ يقول ابن منظور في معناه: "العَلُّ والعَلَلُ: الشَّرْبَةُ الثَّانِيَةُ، وَقِيلَ: الشَّرْبُ بَعْدَ الشَّرْبِ تَبَاعاً، يُقَالُ: عَلَّ بَعْدَ نَهْلٍ. وَعَلَّهُ يَعْطُهُ وَيَعْطُهُ إِذَا سَقَاهُ السَّقِيَةَ الثَّانِيَةَ، وَعَلَّ بِنَفْسِهِ، يَتَعَدَّى وَلَا يَتَعَدَّى. وَعَلَّ يَعْطُ وَيَعْطُ عَلًّا وَعَلَّلًا، وَعَلَّتِ الْإِبِلُ تَعَلُّ وَتَعَلُّ إِذَا شَرِبَتْ الشَّرْبَةَ الثَّانِيَةَ"⁽¹⁾.

إذن فإن المعنى اللغوي للإعلال ينطلق من الأمر يتكرر مرتين، أي أن العرب حين يقولون: أعل الرجل، إذا سقاه مرة ثانية بعد شربة أولى شربها، ومن هذا المعنى اللغوي اشتق المعنى الاصطلاحي للإعلال.

إذ يقول الجرجاني في معناه: "هو تغيير حرف العلة للتخفيف. فقولنا تغيير شامل له، ولتخفيف الهمزة والإبدال، فلما قلنا: حرف العلة، خرج تخفيف الهمزة، وبعض الإبدال مما ليس بحرف علة، أو كأصيلا، في أصيلا؛ لقرب المخرج بينهما، ولما

¹. ابن منظور. لسان العرب، ج: 11، ص: 467، علل.

قلنا: للتخفيف، خرج نحو: عالم، في: عالم، فبين تخفيف الهمزة والإعلال مباينة كلية؛ لأنه تغيير حرف العلة⁽¹⁾.

يشتمل المعنى الاصطلاحي الذي ذكره الجرجاني أعلاه على أمرين اثنين: الأول: أن الإعلال تغيير حرف العلة، أي أن هذا المفهوم الموضوع للإعلال خصّ الحديث عن حروف العلة دون سواها من حروف العربية، فإن هذه الحروف العربية يدخلها بعض التحويل والتغيير، ومن هنا أُطلق على ما يطرأ عليها من هذه الأحوال إعلال، الثاني: أن هذا الإعلال دخل الكلام لغاية مقصودة، وهي التخفيف، بمعنى أن العرب حين نطقوا بهذه التحولات الصرفية، والتبدلات الصوتية في أصوات العلة إنما قصدوا التخفيف في كلامهم، ولم يقصدوا شيئاً آخر.

وبهذا التعريف قال السيوطي⁽²⁾، والمناوي⁽³⁾، وزاد عليهم الكفوي بأن بيّن مظاهر هذا الإعلال، وأنه يقع في الكلام العربي من وجوه ثلاثة هي: القلب، والحذف، والنقل⁽⁴⁾.

ومن خلال ما سبق من ذكر لمفهوم الإعلال في العربية يتبين لنا أن هذا المصطلح الصرفي جاء لدلالة مخصوصة تتمثل بما يطرأ على الكلمة من تحول صوتي صرفي بقلب أحد حروف العلة، أو نقل حركته، أو حذفها مطلقاً من الكلام، وهذا المعنى الاصطلاحي ذو ارتباط وثيق بالمعنى اللغوي، إذ تبين لنا سابقاً أن الإعلال سقاية المرء مرة ثانية بعد الشربة الأولى، وما يطرأ في الكلام هاهنا تحول ثانٍ على صوت العلة بعد الأصل الأولي الذي وُضع له في الكلام، ومن هنا يظهر لنا الترابط بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي.

1. الجرجاني. التعريفات، ص: 31.

2. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (2004م). معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، تحقيق: محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، ص:

92.

3. المناوي. التوقيف على مهمات التعاريف، ص: 56.

4. الكفوي. الكليات، ص: 150.

وفيما يأتي من صفحات سيبين الباحث مجموعة من النماذج اللغوية التي لم تخضع لكافة قوانين الإعلال في العربية؛ لما لتلك القوانين من أثر يقود إلى التباس اللفظ بلفظ آخر، فمنعت العربية هذا اللبس بأن أجرت قانوناً آخر على اللفظ، أو أوقفت إجراء قانون صرفي عليه لتتخلص من هذا اللبس، الأمر الذي قاد في نهاية المطاف إلى تطور لغوي ضمن هذه اللفظة، وأول ما نشير إليه هاهنا ما جاء عن العرب أنهم قالوا: لومة، والحول، فلم يقع الإعلال بقلب الواو ألفاً على الرغم من تحركها بعد فتح، وذلك لئلا يلتبس الاسم بالفعل⁽¹⁾.

بيّن سيبويه أن هذين الاسمين إنما لم يقع الإعلال فيهما، على الرغم من أنهما قد انطبق عليهما شروط الإعلال، خشية اللبس، فلما لم يؤمن اللبس معهما، لم يعلّهما العرب، وبقيت الواو صحيحة دون إعلال، ومثلها كذلك "غير" فإنها لم تعل كذلك⁽²⁾. إن الأصل في هذه الأحوال أن يقع الإعلال على المصدر كما وقع على الفعل، فإن قولنا: قام قياماً، يدل على إعلال المصدر باعتلال الفعل، غير أن مثل هذه الألفاظ لم تخضع لهذا القانون الصرفي، فإن لام: لومة، الأصل فيه أن يقال: لام لامة، وحال: حال، بدلاً من حال: حول، وغار: غار، بدلاً من: غار: غير، ونام: نامة، بدلاً من: نومة، إذ إن الألف مع الفتحة أخف على اللسان العربي من الواو، إلا أنهم لم يقع منهم ذلك خوفاً من وقوع اللبس بين اللفظين، فيأتي المصدر - الاسم - بالهيئة نفسها التي يأتي بها الفعل⁽³⁾.

هذا يعني أن الإعلال لم يقع في هذه الصيغ الاسمية، مع أن الأصل أن يقع عليها الإعلال بالقلب كما وقع على أفعالها، وذلك بقصد التخفيف في الكلام، إلا أن هذا التخفيف لم يتوافق مع قاعدة صرفية أخرى تتمثل بأمن اللبس، إذ لو جاءت هذه

¹. انظر: الهمداني، أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد (1995م). سفر السعادة وسفير الإفادة، تحقيق: محمد الدالي، تقديم: شاعر الفحام، دار صادر، بيروت - لبنان الطبعة الثانية، ج: 1، ص: 103.

². انظر: سيبويه. الكتاب، ج: 4، ص: 373.

³. الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 529.

الأسماء معتلة - أي أن الواو والياء قلبتا - ألفاً لما أمكن التمييز بين الفعل والاسم في سياق الكلام؛ لذا لم يقع عليها الإعلال كما وقع على سواها من الكلمات⁽¹⁾.

إن كلام القدماء السابق كله يدور حول نقطتين هما:

الأولى: أن هذه الأسماء التي لم تخضع للإعلال لم يكن خروجها عن أصل قاعدتها إلا بسبب اللبس الحاصل نتيجة لوقوع الإعلال عليها، فلما كان اللبس متوقفاً في الكلام لم تخضع هذه الألفاظ للإعلال، وإنما بقيت على حالها لتدل على معناها الذي وُضعت له.

الثانية: أن الغاية من الإعلال تتمثل بالتخفيف، ولما لم يكن التخفيف ممكناً من خلال الإعلال بسبب اللبس الحاصل في الكلمة، لم يضطر العرب إلى إعلال مثل هذه الكلمات، وإنما بقيت على حالها دون إعلال.

ولم ينظر المتقدمون إلى عناصر التطور اللغوي التي ربما كانت سبباً للوصول إلى فهم ما جرى لهذه الألفاظ، فإن هذه الألفاظ لم تخضع لعنصر التطور الذي وقع في اللغة تحت مفهوم الإعلال، فإن الأصل أن كل ألف منقلبة عن واو أو ياء، وهذه قاعدة صرفية معروفة في الصرف العربي⁽²⁾، إلا أن بعض الألفاظ في العربية لم تخضع لهذه القاعدة؛ وذلك من وجهة نظر القدماء أمناً للبس بينها وبين أفعالها، إلا أن ذلك من وجهة نظرنا مختلف، يعني أن هذه الألفاظ لم يطرأ عليها هذا التطور اللغوي المتمثل بقلب الواو ياءً لما يرتبط بهذا القلب من اختلال في المعنى.

يعني ذلك أن "لومة، وحول، ونومة، وغير" وسواها من الألفاظ التي لم تنقلب فيها الواو أو الياء ألفاً على الرغم من وجود الشروط التي تُقلب بها، لأن السبب عائدٌ إلى عدم خضوعها لعناصر التطور اللغوي التي تتيح للقاعدة الصرفية أن تعمل فيها، وذلك خوفاً من اختلاط المعاني، واختلاف الدلالات، التي عبر عنها القدماء بوقوع اللبس بينها وبين الفعل.

ومن النماذج التي نُقلت عن العرب، وتبين فيها أن أمن اللبس له دوره في تحقيق بعض مظاهر التطور اللغوي، الاختلاف في إعلال مصدر الفعل "جلا"، إذ جاء على

1. انظر: ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 5، ص: 455.

2. انظر: ابن الأثير. البديع في علم العربية، ج: 1، ص: 19.

"الجلوة" بكسر الجيم، أو بضمها، كما جاء مصدره على "جلاء" بكسر الجيم، فيقال: جلوت السيف ونحوه جلاء، وجلوت العروس جلوة⁽¹⁾.

يقول ابن درستويه في هذا المعنى: "وأما قوله: جلوت العروس جلوة، وجلوت السيف جلاء، وجملا القوم عن منازلهم جلاء، وأجلوا أيضا، وأجلوا عن قتيل لا غير إجماء؛ فإن معنى جلوت نحيت الأذى أو الصدا أو الدرن عن شيء، إذا نظفته، كقولك: جلوت السيف والمرأة والطست؛ ولذلك قيل: جلوت العروس، لما تزين به. وكذلك قولهم: جلا القوم عن منازلهم، إذا تنحوا عنها، وانتقلوا وخرجوا، وكذلك قولهم: أجلي القوم عن قتيل، إنما معناه تنحوا، إلا أن أبنية الأفعال، وتعديتها، ومصادرها اختلفت؛ لاختلاف الفاعلين والمفعولين؛ لئلا يلتبس بعضها ببعض، فقيل: جلوت العروس والسيف والمرأة والطست ونحوها، على فعلت مثل مسحت وصقلت، وعدي الفعل بنفسه، ثم فرق بين مصدر العروس، فقيل فيه: الجلوة، على فعلة، مكسورة الأول، ويقال أيضا: الجلوة، بالضم. وفي مصدر السيف ونحوه: الجلاء، بكسر الأول، على فعال⁽²⁾.

هذا يعني أن ثمة اختلاف في تحقق المصدر الصريح من الفعل "جلا" باختلاف المعنى بين الحالين، وباختلاف السياق، فإذا أريد: جلوت العروس، إذا أظهرتها إلى زوجها وجملتها، فإن المصدر يكون "جلوة" أما إذا أريد جلوت السيف، إذا أزلت ما به من شوائب، فإن مصدره يكون على "جلاء"⁽³⁾.

إن ما جرى في هذا المصدر الصريح لم يكن إلا خروجاً على بعض قوانين الصرف، إذ إن المصدر في "جلوت السيف" يأتي على جلاء، هذا يعني أن الواو قد

¹. ابن منظور. لسان العرب، ج: 14، ص: 151، الجذر: جلو.

². ابن درستويه، أبو محمد عبد الله بن جعفر بن محمد (1998م). تصحيح الفصيح وشرحه، تحقيق: محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى. ص: 196.

³. انظر: ابن الحداد، أبو عثمان سعيد بن محمد (1975م). كتاب الأفعال، تحقيق: حسين محمد محمد شرف، مراجعة: محمد مهدي علام، مؤسسة دار الشعب، القاهرة - مصر، د.ط، ج: 2، ص: 279.

أُعلنت فيه باعتلال المصدر، وهي القاعدة الأصلية التي يسير عليها أهل اللغة في الحكم على المصادر بأفعالها، أما قولهم: "جلوت العروس" جلوة، فإن الواو لم تعتل باعتلال الفعل، وما هذا إلا بعداً عن الالتباس بـ "جلاء السيف"⁽¹⁾.

وبناء على ما سبق يمكننا القول بأن ما جرى في هذا المصدر الصريح كان تابعاً للمعنى والدلالة، وذلك انطلاقاً من فكرة أمن اللبس، فإن أمن اللبس هو السبيل إلى حصول هذا التغيير في مصدر الفعل "جلوت العروس"، إذ إن المعنى يقتضي ألا يختلط بمعنى "جلوت السيف" وهذا ما ارتكز عليه القدماء في هذه الناحية.

والواقع أن ما جرى ما هو إلا بعض آثار التطور اللغوي الذي دخل أحد هذين المصدرين، ولم يدخل المصدر الآخر، فجلاء السيف، انقلبت فيه الواو ألفاً، وهذا القلب جاء موافقاً للقانون الصرفي الذي يقضي بقلب الواو ألفاً إذا فُتح ما قبلها، وهي مرحلة من مراحل التطور اللغوي الذي دخل هذا الفعل، غير أن هذا التطور لم يبلغ مصدر الفعل "جلوت العروس"، إذ لم تنقلب الواو ألفاً في "الجلوة"، على الرغم من تحقق شروط انقلابها؛ وذلك أن التطور اللغوي لو دخل هذه الكلمة لوقع اللبس بينها وبين "جلاء السيف"، ومن هنا لم يدخل التطور اللغوي هذا المصدر، ولم يقع الإعلال على صوت الواو فيه.

ومن النماذج كذلك ما جاء في وصف الماء بأنه مالح، والأصح أن يقال فيه ماء "مليح" غير أنهم خافوا من الالتباس بالصفة التي تطلق على المليح من الأشياء، وهي المستملحة، مثل قولهم: وجه مليح، يقول ابن درستويه في ذلك: "وأما قوله: ماء ملح، ولا يقال: مالح، وسمك مملوح ومليح، ولا تقل مالح؛ فإن العامة تقول في كل هذا: مالح، على فاعل، ولا تعرف غيره. وكان القياس في الماء أن يقال فيه: مليح، على فاعيل، لأن فعله على فعل يفعل، بضم العين من الماضي والمستقبل مثل قولهم: عذب يعذب، ولكن اجتنب فاعيل فيه؛ لئلا يلتبس بفعيل الذي في موضع مفعول في قولهم: سمك مليح، وطعام مليح، وبالشياء المستملح كقولهم للوجه مليح من الملاحه،

¹. انظر: الهروي، أبو سهل محمد بن علي بن محمد (1420هـ). إسفار الفصيح، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة - السعودية، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 507.

فوصفوه باسم الفعل نفسه لذلك، ولخفته، كما وصف بالعذب لخفته في موضع العذيب، والشيء إذا كثر استعماله وجب تخفيفه⁽¹⁾.

ومفاد كلام ابن درستويه السابق يتمثل في أن العرب لم يأتوا بالماء على "فعل" حتى لا يلتبس باسم المفعول في مליح، أي مملوح، وإنما جاؤوا به على "فاعل" لخفة هذا الوزن أولاً، وكى لا يلتبس بـ "فعل".

وقد بلغ الأمر ببعض أهل العلم أن يجعلوا قول العرب "ماء مالح" من الخطأ، فيقولون مثلاً: لا يجوز أن يقال: ماء مالح، وإنما يقال: ماء مليح، على اعتبار أن هذه صفة الماء، وهي صفة مشبهة تدل على صفة دائمة فيه؛ لذا يقال ماء مالح⁽²⁾.

ويبين السيوطي أن هذه اللغة التي يأتي فيها "ماء مالح" إنما هي لغة رديئة في كلام العرب، والأولى أن يقال: ماء مليح⁽³⁾.

يظهر لنا مما تقدم أن العلماء القدماء حين نظروا إلى هذه الألفاظ من مثل "ماء مالح، وماء مليح" إنما اتبعوا فيها ما يرتبط بمعناها، والأصل أن يقال في الماء ماء مليح، بإيقاع الإعلال عليه، إلا أنهم لم يفعلوا ذلك، و جاؤوا بالصيغة على "فاعل" دون فعيل، أي أن الياء انقلبت ألفاً، وذلك من أجل الخروج من اللبس الذي قد يقع في الكلام لو أنهم جاؤوا به على الأصل، فلا بد أن يكون اللبس حاصلًا بصيغة "فعل" التي هي بمعنى مفعول، فما كان منهم إلا أن جاؤوا بهذه الصيغة التي من شأنها أن تكون أسهل وأيسر في النطق.

وما هذا إلا بسبب التطور اللغوي الذي حصل في هذه اللفظة، فإنها جاءت مخالفة للأصل، يعني ذلك أن التطور اللغوي الذي وقع في سواها لم يقع عليها، وذلك مخافة اللبس بغيرها من الألفاظ.

¹ ابن درستويه. تصحيح الفصح وشرحه، ص: 473.

² انظر: ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (2002م). إصلاح المنطق، تحقيق: محمد

عوض مرعب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ص: 206.

³ انظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (1998م). المزهري في علوم اللغة

وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى،

ج: 1، ص: 179.

ومن مظاهر أمن اللبس في التطور اللغوي ما كان في مصدر الفعل "أوى" بالمد، فإن قياسه أن يكون على "إيَاء"، وذلك نحو إيمان، وإيحاء، غير أنه جاء على "إيواء" بغير قلب للواو، مع اكتمال شروط قلبها ياء، وفي الوجه المقابل لهذا المصدر هناك مصدر آخر هو الذي منع من قلب الواو ياء في "إيواء" وهو مصدر الفعل "أوى" فإنه على "إيَاء" بتضعيف الياء، فإن قلبت الواو ياء في المصدر الأول التبتت بمصدر الفعل الثاني⁽¹⁾.

وإن عدم قلب الواو ياء في المثال السابق مخالف لقاعدة صرفية مهمة في الإعلال، وهو من الإعلال بالقلب، وذلك أن العربية تقلب كل واو جاورت الياء - سواء أكانت قبلها أم بعدها - وسبقت إحداهما بالسكون، تقلب ياءً، ثم تدغم الياء الأولى في الثانية، غير أن ذلك لم يحصل في "إيواء" بالرغم من اكتمال شرط القلب في هذه اللفظة، والسبب في ذلك عائد إلى اللبس الذي يقع مع مصدر الفعل "أوى" وهو "إيَاء"⁽²⁾.

ومن هنا فإن اللغويين القدماء قد نظروا إلى هذين المصدرين على أنهما متعلقان بجانب اللبس المعنوي، فإن قلب الواو في "إيواء" ياء، ثم إدغامها في الياء التي قبلها، يُفضي إلى اشتباه هذا المصدر بمصدر الفعل "أوى"، الذي هو أصلاً: إيَاء، وذلك بعد أن انتقل من الصورة "أوياء"، فقلبت الواو ياء، ثم أدغمت في الياء التي تليها، ونتيجة لهذا التشابه بين صورتَي المصدر في الكلمتين آثرت العربية أن تبعد اللبس بعدم إعلال "إيواء" وإبقاء الواو على حالها دون قلب.

والواقع أن ما جرى ما هو إلا مرحلة من مراحل التطور اللغوي، فإن قانون اللغة التطوري يفترض أن يقع هذا القلب على كافة الأشكال الصرفية التي تحمل الطبيعة الصوتية ذاتها، أي أنه إذا تجاوزت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون أنقلبت الواو إلى ياء وأدغمت في الياء الثانية، ولكن الطبيعة المعنوية التي ظهرت

¹. انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان (2000م). سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 421.

². انظر: ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل (د.ت). الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ج: 3، ص: 390.

بين الفعلين "أوى"، و"أوى" هو الذي أوقف هذا التطور اللغوي عن التأثير في "إبواء" وأبقاها على هيئتها دون إعلال، الأمر الذي جعلها تخرق عناصر التقعيد الصرفي، وتبقى ضمن دائرة مختلفة تمثلت بتأثير أمن اللبس في التطور اللغوي.

ومن مظاهر أمن اللبس في التطور اللغوي كذلك ما يطرأ في بعض الألفاظ التي تحذف فيها الهمزة، إذ لا يجوز أن تحذف الهمزة في بعض الألفاظ، من مثل: شئيت، وضئيل، إذ إنها لو حُذفت لبقيت الكلمة على "شيت، وضيل" فكان هذا الشكل شبيهاً بشكل الفعل، فالتبس الوصف بالفعل⁽¹⁾.

وإن كلمة "شئيت" هاهنا اسم، وهي دالة على صفة في الخيل، وتعني أن الخيل تتعثر في سيرها⁽²⁾، وهذا يختلف عما لو كانت هذه الكلمة فعلاً، فإنها تدل على المشيئة، وهذا يدخل اللبس في الكلام، ومن هنا لم يجز حذف الهمزة من هذا الاسم. وما يدفع المتكلم أو الكاتب إلى حذف الهمزة من مثل هذه الأسماء قاعدة صرفية مهمة في الكلام العربي، وهو كراهة توالي الأمثال، فإن من حذفها كره أن تتوالي صورتان للياء في كلمة واحدة، فحذف الهمزة، إلا أن هذا الحذف غير مستساغ؛ لما قد يُدخل من اللبس على الكلام، فإن الكلمة تصبح: شيت، وهو شكل مشابه لشكل الفعل "شاء" مسنداً لضمير الرفع المتصل، كما أن "ضئيل" لو حُذفت الهمزة منه، لصار شكله "ضيل" وهو مشابه للفعل "ضئل" في شكله، ومن هنا يدخل اللبس في الكلام؛ لذا لم يجز الحذف هاهنا⁽³⁾.

يرتبط هذا الاستعمال اللغوي من حذف الهمزة بالإعلال من حيث إنّ الهمزة يدخلها من الإعلال ما يدخل أصوات العلة، وذلك لشيء من الشبه بينها، يقول

¹. انظر: الهوريني، أبو الوفاء نصر الله (2005م). المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية، تحقيق وتعليق: طه عبد المقصود، مكتبة السنة، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، ص: 334.

². انظر: الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل (2002م). فقه اللغة وسر العربية، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء الكتب العربية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ص: 120.

³. الهوريني. المطالع النصرية، ص: 167.

الغلاييني في ذلك: " الهمزة من الحروف الصحيحة، غير أنها تُشبهه أحرف العلة، لذلك تُقبل الإعلال مثلها، فتتقلب إليها في بعض المواضع"⁽¹⁾، وهذا ما أدخلها ضمن حديثنا في هذا الموضوع، فإنها إن حُذفت تُحذف من قبيل الإعلال، غير أنها لم تُحذف، وما حال دون ذلك عائد إلى التباسها بالفعل لو أنها حُذفت.

إن القاعدة الصرفية التي تسير على وفقها هذه الألفاظ تبيح للكاتب أو المتكلم أن يحذف الهمزة من اللفظ، غير أن العلماء بينوا أن هذا الحذف ليس مستحسناً لما يترتب عليه من التباس في المعنى بين الاسم والفعل على ما بيناه أعلاه، فحال ذلك دون حذفها.

ونريد أن نشير هاهنا إلى دور أمن اللبس في هذه اللفظة وما شابهها في التطور اللغوي، فإن الأصل بقاء الهمزة، وإن اللغة حين تطورت في بعض أحوالها أباحت للعرب حذف هذه الهمزة تخفيفاً في الكلام، غير أن هذه الإباحة لم تكن حكماً صارماً على جميع الفاظ اللغة، وإنما انفردت بعض هذه الألفاظ بعدم موافقتها لهذه القاعدة، فلم يجر حذف الهمزة فيها، أي أن التطور اللغوي لم يصل إليها؛ والسبب في ذلك عائد إلى ما يدخل هذه الألفاظ من لبس لو أنها خضعت لهذا المظهر من مظاهر التطور اللغوي.

يعني ذلك أن اللبس في مثل هذه الألفاظ أوقف التطور اللغوي عن التأثير فيها، وذلك محافظة على المعنى، والدلالة، والأشكال الصرفية من التداخل والتمازج، مما يؤدي إلى اختلال في المعاني والدلالات.

ومن بين المظاهر الصرفية المتعلقة بالإعلال، التي لها أثرها في التطور اللغوي انطلاقاً من فكرة التباس المعنى، ما كان من حذف الألف المتوسطة من بعض الصيغ، مثل: عباس، فإنهم لا يحذفونها خوفاً من التباس الاسم بالفعل⁽²⁾.

إن بعض الصيغ الاسمية في الكلام العربي لا يمكن حذف الألف منها، إذ لو وقع هذا الحذف، لأدى ذلك إلى التباس هذا الاسم بالفعل، مثل: عباس، فلو حُذفت منه

¹. الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم (1993م). جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية،

بيروت - لبنان، الطبعة الثامنة والعشرون، ج: 2، ص: 117.

². انظر: الهوريني. المطالع النصرية، ص: 364.

الألف لصار: عبس، وهذه الصيغة شبيهة بصيغة الفعل، ومن هنا لا يمكن التفريق بين ما هو فعل، وما هو اسم، وكذلك الحال في مثل: عامر، فإنه لو حُذفت الألف منه لصارَت الكلمة: عمر، وهذا يلتبس بالفعل، ولا يمكن تحديد المعنى إلا من خلال السياق، ولئلا تلتبس هذه الأسماء بالأفعال، لم تحذف العرب شيئاً من هذه الألفات⁽¹⁾. هذا يعني أن وقوع بعض مظاهر الإعلال بالحذف في بعض كلام العربية يؤدي إلى اختلال المعنى، ومن هنا منعت العربية وقوع مثل هذا الحذف في كلامها، لئلا يؤدي ذلك إلى اختلال المعنى، وهذا الاختلال ناشئ من طبيعة اللبس الذي يدخل الكلمة في حال وقوع بعض مظاهر الإعلال بالحذف عليها، وهذا قد يقود إلى التصحيف في كلام العربية إذا لم يتنبه القارئ لمثل هذه العناصر المحذوفة في الكلام⁽²⁾.

وانطلاقاً مما سبق من كلام اللغويين القدماء، فإن حذف بعض الألفات في الكلام يقود إلى اشتباه الكلمة بغيرها، فقد يقود إلى اشتباه الفعل بالاسم، أو العكس، وهذا ما جرى في نحو "عباس" و"عامر"، فإنهم لم يحذفوا الألف منها، لأنها لو حُذفت لأدى ذلك إلى اشتباهها بالفعل، وهو ما لا يُقصد إليه في الكلام، إذ إن القصد من الكلام الإفصاح والإبانة، وإذا لم يقع ذلك في الكلام، فإن العربية تسعى إلى التخلص من هذا اللبس.

وعلياً أن نشير هنا إلى مسألة أخرى ذات ارتباط وثيق بقضية اللبس في الكلمة، وهي التطور اللغوي، إذ على الرغم من وجود هذا التطور اللغوي الذي دخل الكلمات في العربية، وجعل المتكلم مخيراً بين كتابة الألف، أو حذفها في صيغ كثيرة في العربية، إلا أن ذلك لم يكن واقعاً في بعض الكلمات؛ لأنها لو حُذفت منها الألف

¹. انظر: النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (2004م). عمدة الكتاب، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم، الجفان والجابي للطباعة والتوزيع، الطبعة الأولى، ص: 176.

². انظر: العسكري، أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن إسماعيل (1402هـ). تصحيفات المحدثين، تحقيق: محمود محمد ميرة، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 849.

لأدى ذلك إلى اختلال المعنى، والتباس الدلالة، وهو ما لا تسعى إليه أية لغة في العالم، لذا كان السبيل إلى ذلك توقف مظاهر هذا التطور اللغوي عن التأثير في مثل هذه العناصر الكلامية، سعياً من اللغة إلى الخلاص من هذا اللبس، ومن هنا كان لأمن اللبس دور مهم في التأثير في عملية التطور اللغوي التي تطال عناصر الكلام في العربية.

ومن بين النماذج التي تأثرت أيضاً بظاهرة أمن اللبس في تحقيق التطور اللغوي، ما كان من حذف واو الفعل المضارع لو كانت فاءً، إذ يقول صاحب المفتاح في الصرف: "إنَّ الواو إذا وقعت بين حرف المضارعة وكسرة تحذف، أو كانت في تقدير الكسرة، كيهَبُ وَيَطَأُ، إلا في "اِسْتَوْجَبَ" لئلاً يلبس بـ "لم يَسْتَجِبْ" (1).

إن هذه الأفعال التي ذُكرت آنفاً، وهي: يهب، ويطاء، في تقدير الكلام مكسورة العين، فصارت بذلك مثل "وعد" يعد"، ومن هنا حُذفت الواو من موضعها، ولما كان "يهب، ويطاء" على تقدير الكسرة في عينه، حُذفت الواو من موضع الفاء فيه (2).

ويقول ابن عصفور مبيناً أن الأصل في "يهب" ويسع، ويطاء" كسر العين: "فإن قيل: وما الدليل على أنَّ يَسَعُ وَيَطَأُ: "يَفْعُلُ" بكسر العين؟ وهما وَقَفَ فِيهِمَا مع الظاهر وهو "يَفْعُلُ" لأنَّ العين مفتوحة، وأيضاً فإنَّ قياس مضارع "فَعَلَ": "يَفْعُلُ"، فما الذي دعا إلى جعل "يَسَعُ" و"يَطَأُ" شاذين؟ فالجواب أنَّ الذي حمل على ذلك إنما هو حذف الواو، إذ لو كانا "يَفْعُلُ" لكانا "يُوطَأُ" و"يُوسَعُ". فدلَّ حذفُ الواو على أنَّهما في الأصل "يُوطِئُ" و"يُوسَعُ" فحُذفتِ الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، ثمَّ فُتحتِ العين لأجل حرف الحلق، ولم يُعتدَّ بالفتح لأنه عارض (3).

غير أن النحاة اشاروا من قبل إلى أنه لا يجوز حذف الواو من مثل: يستوجب؛ لأنها لو حُذفت لأدى ذلك إلى التباس يستوجب، بـ "يستجب"، ومن هنا لم تُحذف

1. الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (1987م). المفتاح في الصرف،

تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ص: 71.

2. انظر: ابن جني. المنصف، ص: 206 - 207.

3. ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد (1996م). الممتع الكبير في التصريف،

مكتبة لبنان، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ص: 285.

هذه الواو، ولم يجرِ عليها ما جرى على سواها من الأفعال المضارعة التي حُذفت الواو من أولها⁽¹⁾.

ومن خلال ما تقدم يمكننا أن نلاحظ كيف أن اللغويين العرب قديماً قد أشاروا إلى أنه لا يجوز حذف هذه الواو من مثل الفعل "يستوجب" على الرغم من أنها مشتملة على بعض شروط جواز حذفها، ومشابهتها لسواها من الأفعال المضارعة التي حُذفت الواو من أوائلها، وكان التعليل الأمثل لهذه الحالة عدم التباس هذا الفعل بالفعل "يستجب"، إذ لو حُذفت هذه الواو لالتبس الفعلان، وهو ما لا تسعى إليه العربية.

ونود الإشارة هاهنا إلى أن هذا الفعل قد ابتعد عن مظهر من مظاهر التطور اللغوي الذي تخففت فيه اللغة من بعض أصوات الأفعال تخلصاً من الثقل الحاصل فيها، وذلك مثل: يطأ، ويسع، ويهب، ولكن هذا التطور لم يصل إلى الفعل "يستوجب"؛ لأنه لو حُذفت هذه الواو لوقع التباس في المعنى، واختلال في الدلالة، ومن هنا كانت المحافظة على المعنى، والاهتمام بالدلالة أولى من إتمام مسيرة التطور اللغوي في مثل هذا الفعل، الأمر الذي دفع باللغة إلى التوقف عن هذا التطور اللغوي، وإبقاء الواو على حالها في هذا الفعل محافظة على المعنى من الالتباس.

ومن آثار أمن اللبس في تطور الألفاظ في النواحي الصرفية ما نجده في مصدر الأفعال معتلة الفاء، مثل: وهب، و وعد، ووزن، فإن مصادرها: هبة، وعدة، وزنة، فقد نقلت الكسرة التي حُرِّكت بها الواو في فاء الفعل؛ لاستئصال الكسرة مع الواو، ثم حُذفت هذه الواو كذلك استئصالاً، غير أن هذه القاعدة لم تُطبَّق على "الوجهة"؛ لأنها لو وقع عليها هذا الأمر لالتبست الجهة بالوجهة، ومن هنا لم تحذف الواو في الوجهة⁽²⁾.

والوجهة، والوجهة بالكسر والضم، اسم المكان الذي يتوجه إليه الإنسان، ومنه الوجه، وهذه الواو التي ثبتت في هذه الكلمة؛ لأنها لم تكن مصدراً، وإنما هي اسم،

1. انظر: الجرجاني. المفتاح في الصرف، ص: 71.

2. انظر: الجرجاني. المفتاح في الصرف، ص: 101.

إذ لا يجتمع الواو والهاء في المصادر، في حين أنها تجتمع مع الأسماء، أما الجهة فمعناها الناحية، ومن هنا اختلف معنيا الكلمتين، فهما ليستا بمعنى واحد⁽¹⁾.

تبيين لنا من خلال عرض معنيي الجهة، والوجهة، أنهما ليستا بمعنى واحد، وأن لكل منهما معناها الذي تختص به دون سواها، ومن هنا فلا بد من التفريق بينهما، فكان هذا التفريق من خلال الشكل الصرفي لهذه الكلمة، إذ ثبتت الواو في إحداها، وحُذفت من الأخرى.

والذي يفهم من كلام سيبويه أنه يرى أن "الوجهة" مصدر كالعدة، والزنة، والهبة⁽²⁾، وليس كما ذهب إليه غيره بأنها اسم وليست مصدرًا⁽³⁾، فإنها حين عُدّت اسماً غير مصدر لم يكن إثبات الواو فيها شاذاً، وإنما يقع الشذوذ حينما تعد الوجهة مصدرًا.

وعلى الرغم من شذوذ كونها مصدرًا على غير أصله، إلا أنه مستساغ في كلام العرب، إذ حينما نقول: وعد يَعد، فمصدره: عدة، فإن المصدر هاهنا اشتمل على حذف الواو منه، كما كان الحال في مضارعه، وكذلك: يَزِنُ: زنة، ويَهَبُ: هبة، في حين أنه لم يُسمع عن العرب: يَجِهُ: جهة، وإنما سُمع عنهم الوجهة، فكان هذا المصدر شاذاً عن بابهِ⁽⁴⁾.

وبناء على ما سبق نجد أن اللغويين القدماء قد نظروا إلى ما كان من اختلاف صيغة "الوجهة" عن سائر المصادر الأخرى التي تماثلها في طبيعة ارتباطها بفعلها، فوجدوا أنه لا بد من كون هذه الكلمة جاءت بحذف الواو، إلا أنها شذت عن أصلها، وخرجت عن قانونها الصرفي، الأمر الذي دفع بهم إلى وصفها بالشذوذ من جهة، وبيان أنها جاءت بالواو للتفريق بينها وبين "الجهة" التي يُقصد بها الناحية، إذ لو جاءت هذه الكلمة "الوجهة" بحذف الواو لالتبس الأمر بـ "الجهة" فكلاهما يحملان

1. انظر: ابن منظور. لسان العرب، ج: 13، ص: 556.

2. انظر: سيبويه. الكتاب، ج: 4، ص: 337.

3. انظر: المبرد. المقتضب، ج: 2، ص: 130.

4. انظر: الأزهرى، خالد بن عبد الله بن أبي بكر (2000م). شرح التصريح على التوضيح،

دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 752 - 753.

شكل الكلمة نفسه، ولا بد من سبيل للتفريق بينهما، ولم يكن هذا التفريق إلا بواسطة إثبات الواو في مصدر هذا الفعل.

وهذا الالتباس الذي وقع بين الكلمتين كان سبباً للتأثير في مسيرة التطور اللغوي التي تتحكم بمسيرة هذه الألفاظ، فإن القاعدة الصرفية تقتضي حذف هذه الواو، وذلك بموجب عناصر هذا التطور اللغوي في هذه المصادر، إلا أن هذا التطور لم يقع على الفعل "وجه"؛ لأنه لو وقع لأدى ذلك إلى التباس في المعاني، وهو ما لا تقصد إليه اللغة، فكان السبيل إلى ذلك بإثبات الواو، وعدم حذفها، كي يظهر المعنى المراد على خير وجه.

ومن مظاهر هذا الالتباس في التطور اللغوي كذلك ما نجده في عدم إعلال بعض الأسماء كي لا تلتبس بالأفعال، وذلك نحو قولهم: هذا أطول منك، فإن الواو في "أطول" قد استوفت شروط قلبها ألفاً، إلا أنها لم تتقلب ألفاً؛ لأنها لو قلبت لصارت: أطل، فيلتبس الاسم بالفعل، ومن هنا لم تُعل⁽¹⁾.

ثمة قاعدة صرفية مهمة جداً في تشكيل الكلام العربي، وهي أن العرب يبتعدون عن اشتباه الاسم بالفعل، فلا يقع الشكل النحوي للكلمة متشابهاً بين الفعل والاسم؛ لأن هذا التشابه يقود إلى التباس المعاني، فيلتبس الاسم بالفعل، أو الفعل بالاسم، ومن هنا ابتعدت العربية عن هذا الالتباس بأن أوجدت بعض العلامات الفارقة بين هذا وذاك، ومن بينها عدم إيقاع بعض مظاهر الإعلال على هذه الأسماء أو الأفعال، كما ظهر في "أطول" فإن الواو لم تتقلب ألفاً كي لا تلتبس بالفعل⁽²⁾.

فهذه القاعدة التي تمسك بها الصرفيون كي لا تختلط الأسماء بالأفعال، ولا بد من الوصول إلى الدلالة الحقيقية في ذلك، ولها نماذج متعددة في العربية، إذ إن اللغة تحافظ على السمات العام للفعل، دون اختلاطه بالاسم، إذ لا يجوز قلب الواو في هذه

¹. ابن عصفور. الممتع الكبير، ص: 313.

². انظر: العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (1995م). الباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله النبهان وغازي طليمات، دار الفكر، دمشق — سوريا، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 19.

الحالة ألفاً؛ لأنها ستقود إلى اختلاف المعنى، والتباس اللفظ بلفظ آخر، ومن هنا لم يجز ذلك⁽¹⁾.

يتبين لنا من خلال ما سبق أن القاعدة الصرفية التي تخص قلب الواو ألفاً بطل عملها في مثل "أطول" على الرغم من تحقق شروطها، وإمكان تطبيقها على هذا الاسم، وما حال دون هذا التطبيق لقلب الواو ألفاً في هذه الحالة يتمثل بناحية التباس المعنى، فإن قلب الواو ألفاً يؤدي إلى التباس الفعل بالاسم، وهذا ما لا تقصد إليه اللغة، ففرت من هذا الالتباس بعدم إيقاع هذه القاعدة الصرفية على صوت الواو في كلمة "أطول" وإبقاؤها على حالها دون إعلال.

إن ما جرى في هذه الكلمة مرتبط بجانب التطور اللغوي، فإن الواو في كثير من أشكالها تتقلب ألفاً إذا سكنت أو فتحت وفتح ما قبلها، ثم أخذت هذه القاعدة بالتأثير في عناصر الكلام العربي، وصولاً إلى مثل كلمة "أطول" فإن التطور اللغوي توقف عن التأثير في مثل هذه الكلمة؛ لأنها لو خضعت لمظاهر هذا التطور اللغوي، لما تبين المعنى المراد من الكلمة، ولاختلط الفعل بالاسم، الأمر الذي يؤدي إلى ابتعاد اللغة عن مقصودها بالبيان والإفصاح، ومن هنا لم تنقلب الواو ألفاً في "أطول" وما شاكلها.

ومن بين النماذج الأخرى كذلك ما جاء في قلب الياء واواً كي لا يلتبس الفعل مضموم العين بمكسور العين، فكان هذا أولى من إبقاء الياء على حالها، يقول ابن عصفور: "وأما المضمومة العين فلا توجد إلا في الواو نحو: سرّو. ولا توجد في الياء إلا في التعجّب نحو: لَقَضُوا الرَّجُلُ! أصله "لَقَضِي"، فقلبت الياء واواً لانضمام ما قبلها؛ لأنّ الياء وقبلها الضمّة بمنزلة الياء والواو. فكما أنّ اجتماع الياء والواو ثقيل فكذلك الياء إذا كان قبلها ضمّة، لا سيّما والياء في محل التغيير. وهو الطّرف. فلم يكن بدّ من قلب الياء حرفاً من جنس الضمّة وهو الواو، أو قلب الضمّة كسرة لتصحّ

¹. انظر: الثماني، أبو القاسم عمر بن ثابت (1999م). شرح التصريف، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض - السعودية، الطبعة الأولى، ص: 444 - 445.

الياء، فلم يمكن قلبُ الضمة كسرة كراهيةً أن يلتبس "فَعْلٌ" بـ"فَعِلٌ"، فقلبت الياء واواً⁽¹⁾.

يبين سيبويه عند حديثه عن هذه النماذج أنها جاءت بالواو على الرغم من أن قياسها الياء، وذلك لما قبلها من الضمة، وذلك نحو: لقضو الرجل، ونحو: التقوى، والندوة، فإن الياء فيها انقلبت واواً⁽²⁾، فهذا القانون الصرفي سائر في كثير من ملامح الصرف، ولا بد من الأخذ في اعتبارنا أن الضمة هاهنا جاءت لمعنى، الأمر الذي لم تنقلب معه كسرة؛ لأنها لو قلبت كسرة لذهب المعنى المخصص لها.

إن هذه الواو في كلمة "لقضو" السابقة أصلها ياء، ولكنها لم تبقى على أصلها؛ لأن الفعل الذي اتصل بها من صيغة "فَعْلٌ" بضم العين، ولو أن الياء بقيت ياءً على حالها، لما تمكن الناطق بهذا الفعل من لفظه، إذ لا يسهل نطق الضمة قبل الياء، فلا بد من واحد من أمرين، الأول: إما أن تنقلب الضمة كسرة، وهذا يؤدي إلى اختلال صيغة الفعل، فيلتبس ما عينه مضمومة بما عينه مكسورة، الثاني: أو أن تنقلب الياء واواً كي يستقيم اللفظ صوتياً، وهذا فعلاً ما جرى في هذا الفعل⁽³⁾.

ونتيجة لاحتتمال هذا اللبس في اللغة، فإن الياء قلبت واواً في الفعل السابق، ولم تبقى على حالها، كما لم تنقلب الضمة كسرة؛ لأن ذلك يؤدي إلى اللبس في الكلام⁽⁴⁾. وبناء على ما سبق يظهر لنا كيف أنه لم تنقلب الضمة كسرة في الفعل "قَضُو" السابق في حال وقوعه فعلاً للتعجب على ما بين ابن عصفور، والسبب في ذلك عائد إلى أنه لو قلبت الضمة كسرة، لالتبس الفعل مضموم العين بمكسور العين، وهو ما لا تقصده العربية.

إن ما جرى في هذا الفعل يخالف بعض أنظمة الصرف العربي، وهو أن الأولى قلب الحركة بما يوافق الحرف، وليس قلب الحرف بما يوافق الحركة، إلا إذا جاءت

1. ابن عصفور. الممتع الكبير، ص: 333.

2. سيبويه. الكتاب، ج: 3، ص: 387.

3. انظر: ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 2، ص: 93.

4. انظر: الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (1990م). التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق:

عوض بن حمد القوزي، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، ج: 5، ص: 59.

الحركة لمعنى، وهو ما كان هاهنا، فإن الحرف ينقلب تبعاً للحركة، وهذا مخالف لطبيعة التطور اللغوي الأصلي في الكلام، فإن التطور اللغوي يقضي بتحويل الحركة عن أصلها إلى حركة أخرى، وليس تحويل الحرف، إلا بوجود اللبس، وهو ما كان في هذه الحالة، الأمر الذي أدى إلى انقلاب الحرف لا الحركة.

ومن بين تلك المظاهر كذلك ما كان من تثنية الأسماء المقصورة، مثل: رحي، وعصا، فإنها تثنى على: رحيان، وعصوان، وذلك بإرجاع الألف إلى أصلها اليائي أو الواوي، ولم تبقى معتلة؛ لأنها لو بقيت معتلة لأدى ذلك إلى وقوع ألفين ساكنتين في الكلمة، الأمر الذي يؤدي إلى حذف إحدهما، فتصير الكلمة: رحان، وعصان، فيلتبس تثنية الأسماء المقصورة، بتثنية الأسماء المنقوصة، مثل: يد، تثنى على: يدين، ودم، تثنى على: دمين⁽¹⁾.

إن الأصل في القاعدة الصرفية يتمثل في أن الواو أو الياء إذا وقعت متحركة وما قبلها مفتوح فإنها تنقلب ألفاً، وذلك مثل: قال، وباع، وغيرهما من الكلمات العربية، إلا أن هذه القاعدة لم تنطبق في بعض الأحوال التي كان فيها الأمر مختلفاً، وذلك نحو ما نجده في "عصوان، ورحيان" فإنهما جاءتا بإبقاء الواو أو الياء على أصلها، دون تطبيق لقاعدة الإعلال بالقلب التي أشرنا إليها؛ وذلك لأن الواو أو الياء هاهنا لو قلبت لأدى ذلك إلى لبس في الكلام، بين المنقوص والمقصور من الأسماء، ومن هنا بقيت الواو أو الياء دون قلب⁽²⁾.

¹. ابن عصفور. الممتع الكبير، ص: 351.

². انظر: المرادي، أبو محمد حسن بن قاسم (2008م). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية

ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة - مصر، الطبعة

الأولى، ج: 3، ص: 1599.

وعلى الرغم من وجود هذا اللبس بين هاتين الكلمتين في التثنية، إلا أنه سُمع عن العرب شاذاً كثبات الياء في الدمين، فقيل: دميان، وغالباً ما يكون ذلك في ضرورة الشعر⁽¹⁾.

ويمكننا أن نلاحظ من خلال ما سبق أن القاعدة الصرفية التي تقضي بقلب الواو أو الياء ألفاً إذا تحركت وانفتح ما قبلها لم تعمل في مثل: "رحيان، وعصوان"، والسبب في ذلك كما ذكره القدماء منع اللبس بـ "دمان، ويدان" من المنقوص من الأسماء، فإنه لا بد من تحوّل شكلي في الكلمة يؤدي إلى تخصيص الدلالة في الألفاظ، حتى لا يختلط المعنى بالمعنى، لذا لم تقلب الواو أو الياء من "رحيان، وعصوان" منعاً لالتباسها بتثنية المنقوص من الأسماء.

وهذه الحالة لها ارتباطها بالتطور اللغوي، وذلك أن قانون التطور اللغوي في مثل هذه الحالة كان يقضي بأن كل واو أو ياء متحركة مفتوح ما قبلها تنقلب ألفاً، وجرت هذه القاعدة الصرفية على أكثر الياءات والواوات التي تحركت وانفتح ما قبلها في الكلام، إلا أن بعض المظاهر الصرفية لم تتمكن من تحقيق هذه القاعدة، وذلك محافظة على المعنى والتركيب من اللبس، وهو ما جرى في مثل رحيين، وعصوين، فإنهما لم تنقلبا ألفاً؛ لئلا تلتبس بتثنية المنقوص من الأسماء، أي أنه بطل عمل التطور اللغوي في مثل هذه الأسماء، محافظة على معنى الكلام، وتخلصاً من اللبس الذي لم تأتِ اللغة به، وإنما جاءت اللغة لرفع اللبس والوصول إلى الإبانة.

ومن بين مظاهر أمن اللبس وأثره في التطور اللغوي، ما نجده في مضارع الأفعال الجوف، فإن بعض هذه الأفعال تبقى الواو والياء فيها معتلة مثل: خاف يخاف، ونام ينام، في حين أن بعضها الآخر تعود فيه الواو والياء إلى أصلها، مثل: يقول، ويبيع، فكيف يكون ذلك؟ هذا ما بيّنه رضي الدين الاسترلابادي في قوله: " وإنما لم تقلب الواو والياء ألفاً، كما قلبتا في ماضيهما؛ لئلا يلتبس بباب: خاف

¹. انظر: الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس (1999م). علل النحو، تحقيق:

محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض - السعودية، الطبعة الأولى، ص:

يخاف، أي: فَعَلَ - بكسر العين - يفعل - بفتح العين - لأنهما لو قلبتا لقليل: قام يقام،
وباع يباع، فحصل الالتباس⁽¹⁾.

يوضح كلام رضي الدين الاسترأبادي السابق أن ما جرى في هذه الأفعال لم يكن مجرد عملية عشوائية لا قانون لها، وإنما كان من المفروض أن تبقى الواو والياء معتلتين، أي منقلبتين إلى الألف في الفعل المضارع كما قُلبت في الماضي، إلا أن ما وقع في هذه الحالة يتمثل بأن هذه الواو والياء لم تتقلبا؛ لأنهما لو انقلبتا لوقع اللبس في أصلهما، أي لالتبستا بالأفعال الجوف التي عينها مفتوح، كما هو الحال في "نام، ينام، وخاف: يخاف".

ومما يدل على أن "باع" في مضارعها مكسورة العين أنها جاءت على "يبيع" فإن حركة الياء قد نُقلت لما قبلها، لاستئصال الحركة على حرف العلة، وهو الياء، فالأصل فيها: يَبِيع، بكسر الياء، لكن الكسرة نُقلت إلى الباء قبلها، فصارت: يَبِيع، ومن هنا كانت الألف عائدة إلى أصلها في مضارع هذا الفعل⁽²⁾.

إن ما جرى في هذه الأفعال من عودة إلى أصل الألف، وعدم بقائها منقلبة عن الواو والياء، إنما كان لأجل التخلص من اللبس الذي يدخل الكلام في أصول الأفعال، إذ لو بقيت هذه الألف على حالها، دون أن تعود إلى أصلها، لكان الأمر مرتبطاً بالالتباس ما كانت عينه مفتوحة في المضارع، بما كانت عينه مكسورة أو مضمومة، فيؤدي ذلك إلى الخلط، ومن هنا أُعيدت الألف إلى أصلها في المضارع لئلا يقع اللبس في الكلام⁽³⁾.

هذا يعني أن ما جرى في هذه الأفعال ما هو إلا تحول مخالف لما عليه أصول قواعد الصرفيين في قلب الواو والياء ألفاً، وما هذا الاختلاف إلا لعدة دلالية أرادها أهل اللغة، فإذا زالت هذه العلة لم يعد هناك حاجة إلى هذا البقاء، كأن تُبنى هذه

¹ الاسترأبادي، رضي الدين الحسن بن محمد (2004م). شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: عبد

المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، ج: 2،

ص: 795.

² انظر: ابن جني. المنصف، ص: 243.

³ انظر: ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 5، ص: 435.

الأفعال للمجهول، فإنها تصير: يُقال، ويُبَاع، بقلب الياء ألفاً، وذلك لانتقاء اللبس الذي كان واقعاً لو بُنيت للمعلوم⁽¹⁾.

يتبين لنا مما سبق كله أن ما جرى في هذه الحالة يتمثل في أن الواو والياء لم تتقلبا ألفاً في مضارع "قال، وباع" وذلك لأنهما لو انقلبتا لأدى ذلك إلى تحول المعنى، واختلاف الدلالة، إذ يلتبس "يباع، ويقال" بالأفعال التي عين مضارعها مفتوحة، مثل: ينام ويخاف، ومن هنا فإن اللغة منعاً لهذا اللبس أبقّت على هذه الواو والياء على حالها.

وما جرى في هذه الحالة يتمثل بتوقف مظاهر التطور اللغوي الذي يؤثر في مسيرة الألفاظ في اللغة، وذلك أن قانون التطور اللغوي يتمثل بقلب كل ياء أو واو ألفاً إذا سكنت وانفتح ما قبلها، غير أن ذلك لم يحصل في مثل هذه الحالة؛ لأنها تؤدي إلى اللبس، فهذا الالتباس الذي يقع في مثل هذه الكلمات يمثل حائلاً دون مسيرة التطور اللغوي على هذه الأفعال، الأمر الذي أدى بدوره إلى غياب هذا التطور عنها في صورتها الدالة على الفعل المضارع، فبقيت الواو والياء دون تحول في صورتها، ثم بعد زوال هذه العلة قلبت كل من الواو والياء ألفاً كما ظهر لنا سابقاً.

ونجد أن بعض الأحوال الصرفية تؤدي إلى إبطال عمل التطور اللغوي، كأن يُسند الفعل إلى الضمير، ومن ذلك مثلاً ما ذكره ابن يعيش في قوله عن إسناد الأفعال معتلة الآخر إلى ضمير الاثنين: " وقالوا: "رَمَيَا"، و"غَزَوَا" فقلبوا، ولم يحذفوا؛ لئلا يلتبس الاثنان بالواحد، فكأن احتمال ثقل ردهما إلى الأصل أسهل من اللبس. وكذلك قالوا: "حُبْلَيَانِ"، و"ذِفْرَيَانِ"، فقلبوا لانتقاء الساكنين إذ لو حذفوا، فقالوا: "حُبْلَانِ"، و"ذِفْرَانِ" لالتبس بما ليس للتأنيث. وربما التبس الاثنان بالواحد في حال الإضافة، لأنك تحذف النون للإضافة، فنقول: "حُبْلَا زَيْدٍ"، و"ذِفْرَا البعير"⁽²⁾.

¹. انظر: دنقوز، شمس الدين أحمد (1959م). شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف،

شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة - مصر، الطبعة الثالثة، ص: 136.

². ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 5، ص: 289.

يبين كلام ابن يعيش السابق أن العرب حينما أرادوا أن يسندوا الفعل إلى ضمير الاثنين، قالوا: رميا، وغزوا، بإرجاع الألف إلى أصلها دون إعلال؛ لأن الإعلال يقتضي التباس الواحد بالاثنين، فمنعاً لهذا اللبس بقيت الواو والألف عند الإسناد إلى ضمير الاثنين دون إعلال.

يقول سيبويه في بيان مثل هذه الألفاظ: "وأما النفيان والغثيان فإنما دعاهم إلى التحريك أن بعدها ساكنان فحركوا كما حركوا رميا وغزوا، وكرهوا الحذف مخافة الالتباس، فيصير كأنه فعالٌ من غير بنات الياء والواو. ومثل الغثيان والنفيان: النزوان والكروان"⁽¹⁾.

يبين سيبويه في كلامه السابق أن اللبس هو الدافع وراء عدم وقوع الإعلال في هذه الصيغ، إذ لو وقع الإعلال لأدى ذلك إلى التباس الصيغ، فليس الأمر مقصوراً على المعاني، وإنما قد يكون مرتبطاً بالصيغ كذلك، ومن هنا لم يُبدل العرب شيئاً من ذلك.

والفعلان رميا، وغزوا)، الألف منهما ساكن، فإذا تثبت الفاعل فيهما، فإنك تدخل الألف التي هي لضمير الاثنين، فيجتمع ساكنان: ألف الضمير، والألف المنقلبة عن الياء، والواو اللتين كانتا انقلبت عنهما، ولم تحذفه لالتقاء الساكنين كما حذفت من (رمت) ومن (رمى الرجل) لالتقائهما، لأنك لو حذفتها من فعل الاثنين، لالتبس فعلهما بفعل الواحد⁽²⁾.

يعني ذلك أن الأفعال معتلة الآخر إذا أسندت إلى ألف الاثنين، فإن لام الفعل تعود إلى أصلها، وذلك كي يتخلص أهل اللغة من اللبس الذي قد يطرأ على الكلام نتيجة لما وقع فيه من اشتباه فعل الواحد بفعل الاثنين، وذلك بعد حذف الألف التي

¹. سيبويه. الكتاب، ج: 4، ص: 388.

². الفارسي. التعليقة على كتاب سيبويه، ج: 4، ص: 205.

تتقلب عن الواو أو الياء في موضع لام الفعل، ومن هنا قالوا: رميا، وغزوا، ولم يقولوا: رما، وغزا، بإعلال هذه الكلمة⁽¹⁾.

يمكننا أن نلاحظ من الكلام السابق أن ما دفع العلماء إلى القول بأن الواو والياء في مثل: رميا، وغزوا، لم تتقلبا ألفاً هو مخافة التباس فعل الواحد بفعل الاثنين، إذ لو قلبت الواو والياء لاجتمع ألفان، وكان لا بد من حذف إحداهما، الأمر الذي يؤدي إلى التباس فعل الواحد بفعل الاثنين، وهو ما لا تقصد إليه اللغة.

ونشير هاهنا إلى دور أمن اللبس في إبطال بعض قوانين الصرف، فإن الياء والواو في الفعلين السابقين كان من حقهما أن تبدلا ألفاً، إلا أنهما لم يقع عليهما هذا الحكم نتيجة لوجود اللبس، يعني ذلك أن أمن اللبس قد أثر في مسيرة الكلمة، وأبطل بعض مظاهر التطور اللغوي، فالتطور اللغوي اقتضى أن تبدل الواو والياء ألفاً في المثالين السابقين، إلا أن أمن اللبس كان حائلاً دون إتمام هذا التطور اللغوي في الكلام.

تبيّن لنا في الصفحات السابقة أثر أمن اللبس في التطور اللغوي ضمن باب الإعلال، وكان ذلك متمثلاً بما يأتي:

- 1 . قد يقع التطور اللغوي في الكلمة طلباً لمنع اللبس بين الألفاظ، فتتقلب بعض أصوات العلة إلى أصوات أخرى، مثل: ماء مليح، انقلبت إلى: ماء مالح، فكانت الياء قد أعلت، الأمر الذي أدى إلى انتقال الصيغة عن أصلها تماماً.
- 2 . قد يكون أثر أمن اللبس بمنع التطور اللغوي من التأثير في الكلمة، وهذا ما كان في أكثر الأحيان، مثل ما رأينا في حديثنا عن "وجهة" فإن التطور اللغوي يقتضي أن تُحذف الواو، إلا أن أمن اللبس منع من هذا التطور، وأبقى الكلمة على صيغتها الأصلية دون إعلال، وذلك لئلا تلتبس بغيرها.

¹ . انظر: شاهنشاه، عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود الملك المؤيد (2000م). الكناش في فني النحو والصرف، تحقيق: رياض حسن الخوام، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 226.

3 . يمكن لنا أن نرى آثار أمن اللبس في التطور اللغوي ضمن باب الإعلال بوضوح في فروعه كافة ، سواء الأفعال، أم الأسماء، أم المشتقات، فإن أمن اللبس مائل في هذه الأنماط اللغوية جميعها على ما تبين لنا سابقاً.

4 . لا يقتصر أمر أمن اللبس في الصيغ السابقة التي كان للإعلال أثر فيها على جانب المعنى فحسب، بل ربما كان الأمر مرتبطاً بالصيغ، يعني ذلك أنه لو وقع الإعلال وحتى الإبدال على ما سنبيين في بعض الكلمات لأدى ذلك إلى التباس الصيغة بصيغة أخرى مختلفة، وهو ما لا تسعى إليه اللغة، وذلك مثل: الغثيان، فلو أبدلت الياء ألفاً، لاجتمع ألفان ساكنتان، ولكن لا بد من حذف إحداهما، فتصير الكلمة: غثان، فيلتبس هذا اللفظ بـ "فعال"، ومن هنا لم تنتقل الياء ألفاً.

2.3 في باب الإبدال:

كما كان للإعلال موقفه المباشر في مظاهر أمن اللبس وعلاقته بالتطور اللغوي، فإن الإبدال له مظاهره كذلك، وسنبيين في الصفحات الآتية هذه الآثار التي تنشأ في الصيغة الصرفية بناء على ما ترتبط به من أمن اللبس.

ومصطلح الإبدال في معناه اللغوي مأخوذ من الجذر "بَدَل"، وهو مصدر صريح للفعل "أبدل"، والإبدال يشير إلى التبديل والتغيير في صورة الشيء، أي تغييرها وتحويلها من صورة إلى صورة أخرى مختلفة، إذ يقال: بدلت الخاتم بالحلقة، إذا نحيت الحلقة ووضعت الخاتم موضعها، وكذلك يقال: بدلت الحلقة بالخاتم، إذا وضعت هذا موضع هذا، فالإبدال في أصل اللغة يدل على تحية شيء ووضع شيء آخر مكانه⁽¹⁾.

هذا هو المعنى اللغوي للإبدال، أما معناه في الاصطلاح فيقول الجرجاني في التعريفات: "هو أن يجعل حرف موضع حرف آخر لدفع النقل"⁽²⁾.

فالتعريف الاصطلاحي السابق للإبدال يركز على جانبيين هما: الأول: أنه وضع حرف مكان حرف، أي إحلال صوت لغوي مكان صوت لغوي آخر، والثاني:

¹ . انظر: ابن منظور. لسان العرب، ج: 11، ص: 48.

² . الجرجاني. التعريفات، ص: 7.

الغاية من هذا الإبدال التخلص من الثقل، والوصول إلى التخفيف اللفظي، وهذا يشير إلى استئصال بعض حروف العربية إذا جاورت بعض الحروف الأخرى.

والإبدال في العربية ينقسم إلى قسمين هما: إبدال لغوي: وهو ما طرأ على بعض الأصوات العربية، نتيجة لمجموعة من الأسباب التاريخية، والجغرافية في القبائل العربية، ثم بقيت هذه الصيغ على حالها الذي أبدلت إليه، والثاني: الإبدال الصرفي: وهو ما كان ضمن صيغة "افتعل"، مثل: اتهم، وادّهن، وازدجر، واصطفى، وغيرها من حالات الإبدال الصرفي التي تظهر ضمن هذه الصيغة الصرفية⁽¹⁾.

وهناك علاقة وثيقة بين الإعلال والإبدال في الصرف العربي، وانطلاقاً من هذه العلاقة الوثيقة اجتمع الحديث عنهما في هذا الفصل، وذلك أن الإعلال تغيير طارئ على حروف العلة فحسب، أما الإبدال فهو تغيير طارئ على سائر حروف العربية، يُستثنى منها حروف العلة؛ لأنها تناقش في باب الإعلال، لكن بعض العلماء لم يتقيدوا تماماً بهذا التقسيم والتفريع للبابين، وإنما أدخلوا الحديث عن بعض مظاهر الإعلال في باب الإبدال، وربما قادهم الكلام إلى تكرير بعض ما تناولوا الحديث عنه في باب الإعلال، غير أن الفيصل بين البابين يتمثل في أن الإعلال يتناول أصوات العلة، والإبدال يتناول الأصوات الصحيحة⁽²⁾.

وفيما يأتي سنورد الحديث عن بعض هذه المظاهر الصرفية المتعلقة بظاهرة الإبدال، التي كان لأمن اللبس فيها دور واضح في التأثير بناحية التطور اللغوي، ونبدأ بالحديث عما جاء في صيغة "افتعل" التي تختص بكونها صيغة دالة على الإبدال الصرفي الدقيق، إذ ورد عن العرب قولهم: اعتور، بتصحيح الواو، وعدم إبدالها ألفاً ضمن هذه الصيغة⁽³⁾.

¹. انظر: الصاعدي، عبد الرزاق بن فراج (2002م). تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة - السعودية، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 658.

². انظر: ناظر الجيش. شرح التسهيل، ج: 10، ص: 5003.

³. المرادي. توضيح المقاصد والمسالك، ج: 2، ص: 604.

ويفيد قولنا "اعتور" معنى التفاعل، بمعنى "تعاور"، فيقال: اعتور القوم، إذا تعاوروا، فكان المعنى قائم على أساس التفاعل⁽¹⁾، وقد جاء هذا الفعل على أصله من غير إبدال، فلم تبدل الواو فيه ألفاً، وإنما بقيت على أصلها⁽²⁾.

إن الأولى أن يقال في المثال السابق: اعتر، بإبدال الواو ألفاً، وذلك لوقوعها في هذه الصيغة، إلا أن ذلك لم يحصل، وبقيت عين هذه الكلمة على حالها، وهو نموذج للركام اللغوي القديم لهذه الصيغة، إذ قبل أن تبدل هذه الواو ألفاً في الصيغ الأخرى مثل: احتال ونحوها، كانت الألفاظ بغير إبدال⁽³⁾.

ويرى الباحث أنه لو وقع الإبدال في هذه الصيغة لأدى ذلك إلى التباسها بسواها من الألفاظ والكلمات التي يقع عليها الإبدال، فيلتبس المعنى بناء على ذلك، خاصة حينما يبني الفعل على السكون، مثل قولنا: اعترت، فإن ذلك يفضي إلى اختلال في المعنى الركامي للصيغة، كما يفضي إلى التباس معناها بمعنى غيرها من الألفاظ، ومن هنا فإنه لم يقع عليها الإبدال.

ومن النماذج كذلك ما جاء في قلب همزة الفعل تاءً وإدغامها في تاء الافتعال، وهو غير مقيس، مثل قولهم: اتكل، من الفعل "أكل، إذ هي على الشذوذ⁽⁴⁾.

وما جرى في هذا النموذج الصرفي من الإبدال أنه وقع شيء من التباس هذه الصيغة بما سواها من صيغ الإبدال الأخرى، فإن بناء صيغة "افتعل" مما فاءه همزة يكون بإبدال تلك الهمزة ياء، فيقال: أكل: ايتكل، وأمر: ايتمر، فلما وقعت الياء هاهنا

1. الأزهرى. تهذيب اللغة، ج: 3، ص: 105.

2. الحميري، نشوان بن سعيد (1999م). شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تحقيق:

حسين بن عبد الله العمري، ومطهر بن علي الإرياني، ويوسف بن محمد بن عبد الله، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، ودار الفكر، دمشق - سوريا، الطبعة الأولى، ج: 7، ص: 4840.

3. كفاوين، منصور عبد الكريم (2007م). ظاهرة الركام اللغوي بين القدماء والمحدثين، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة، الكرك - الأردن، ص: 215.

4. الحملاوي. شذا العرف في فن الصرف، ص: 134.

التبست بما كان أصل فائه ياء، ومن هنا أبدلت الياء غير الأصلية تاء، وأدغمت في تاء الافتعال بعدها، والصواب ألا يقع ذلك⁽¹⁾.

وهذا الإبدال الذي وقع في كلمة "أكل" أوجد شيئاً من اللبس مع صيغة أخرى قياسية، وهي صيغة "وكل" فيقال: أتكل، من التوكل، وليس من الأكل، هذا يعني أنه من الأولى ألا يقع الإبدال في صيغة "افتعل" من الفعل "أكل"⁽²⁾.

وقد وقع هذا اللبس عند الناطقين بهذا الفعل نتيجة لوجود الياء المنقلبة عن همزة الفعل، أي مصيره إلى "يتكل"، فشابه بذلك الأفعال اليائية التي تنقلب فيها ياء الفعل تاء، مثل قولهم: أتسر، من الفعل "يسر"، وهذا التشابه لا يبيح قلب هذه الياء تاءً على ما جرى في الأفعال يائية الأصل؛ لأن الياء في هذا الموضع طارئة وليست أصلية⁽³⁾.

وبناء على ما سبق يمكن لنا القول بأن هذه الصيغة "أتكل" وإن سُمعت عن العرب، إلا أنها تشتمل على شيء من اللبس الواقع في هذه الصيغة، فإنها تلتبس بصيغة "افتعل" من الفعل "وكل"، ومن هنا فنتيجة لهذا اللبس حاول النحاة واللغويون التنبية على هذا التحول الدلالي المرتبط بصيغة "افتعل" من الفعل "أكل"، الأمر الذي يجعله مبتعداً دلاليّاً عنها، وخاضعاً لملاحح الصواب المرتبطة بعناصر التحول الصوتي ضمن هذه الصيغة.

ومن مظاهر هذا الإبدال الصوتي في العربية ما كان من قولهم: هو أليط منك، والأصل فيها أن تكون بالواو، فيقال: هو ألوط من فلان، غير أنهم أرادوا أن يفرقوا بين هذا وذاك، فلا يلتبس أليط بألوط⁽⁴⁾.

1. ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 5، ص: 430.

2. ابن الناظم. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص: 615.

3. انظر: شاهنشاه. الكناش، ج: 2، ص: 257.

4. انظر: الحريري، أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان (1998م). درة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق: عرفات مطرحي، دار الكتب الثقافية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ص: 49.

ومن العلماء من يشير إلى أن قولنا: أليط وألوط إنما هما بمعنى واحد، أي أنهما تستعملان جنباً إلى جنب في صيغ اللغة، وليست إحداهما أصلاً للأخرى، والسبب في ذلك عائد إلى وجودهما في اللغة على هذه الهيئة، إذ يقال: هو أليط منك وألوط، يريدون ألق، فيستعملون اللفظين في موضع واحد من المعنى⁽¹⁾.

ويبين ابن قتيبة أن الأصل في هذا الفعل أن يكون بالواو، فيقال: ألوط بقلبي منك، ومنه قولهم: فلان لوط حوضه، أي يلصق الطين به، فهو من معنى الإلصاق، إلا أنه سُمع في لغة أخرى عن العرب أنهم قالوا: أليط، بقلب الواو ياءً، وهي لغة أخرى في هذا الفعل⁽²⁾.

يقول الزمخشري: "يقال: لاط حبه بقلبي يلوط ويليط. وعن الفراء: هو أليط بالقلب منك وألوط وهذا لا يليط بك أي لا يليق. واللياط حقه أن يكون من الياء ولو كان من الواو ل قيل لواط. كما قيل: قوام وجوار. والمراد به الربا لأن شيء ليط برأس المال: وكل شيء ألصق بشيء فهو لياط يعني ما كانوا يربون في الجاهلية أبطله صلى الله عليه وسلم وردّ الأمر إلى رأس المال"⁽³⁾.

يظهر لنا مما سبق أن القدماء قد نظروا إلى هذا الفعل وفقاً لناحيتين هما: الناحية الأولى: عدّهم أن الفعل "ألوط، هو نفسه الفعل "أليط، وأنهما لا اختلاف بينهما، وما جرى فيهما ما هو إلا بعض آثار لغات العرب، فبعض القبائل يقولون "ألوط"، وبعضهم يقولون: "أليط"، ومن هنا فلا فرق بين هذا وذاك. الناحية الثانية: أنهم نظروا إلى هذين الفعلين على أنهما فعلاّن مختلفان، فـ "ألوط"، يختلف في معناه عن "أليط"، وأن الأصل في اليط" أن يكون بالواو، لكنه لم

¹. انظر: القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم بن عيذون (د.ت). الإلتباع، تحقيق: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، ص: 72.

². انظر: ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (1397هـ). غريب الحديث، تحقيق: عبد الله الجبوري، مكتبة العاني، بغداد - العراق، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 349.

³. الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (د.ت). الفائق في غريب الحديث والأثر، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ج: 3، ص: 338.

يقع بالواو، لأنهم أرادوا أن يفرقوا بين هذا الفعل وذاك، فكان التفريق بقلب الواو ياءً، والدليل على أن الواو هي الأصل أنه ورد في كثير من كلام العرب بالواو. ومهما يكن من أمر أصالة أحد هذين الفعلين، فإنه يمكننا القول إن فكرة أمن اللبس هي التي دفعت بالعلماء القدماء للحديث عن الفرق بين هذين الفعلين، وبيان أن أحدهما قد تحول عن الآخر، وأن هذا الإبدال الذي طرأ في هذا الفعل إنما وقع تخوفاً من اللبس الذي قد يحصل لو بقي الفعلان بالواو مثلاً دون الياء في بعض الأحوال.

ونشير هاهنا إلى ارتباط التطور اللغوي في هذين الفعلين، فنتيجة لمسألة أمن اللبس التي كان لها حضورها في هذين الفعلين، أثر العرب أن يكون أحدهما بالواو، والآخر بالياء، أي أن أمن اللبس هو الذي أدى إلى إدخال التطور اللغوي في هذا الفعل كي تبدل الواو ياءً، وذلك محافظة على دلالة الفعل في مكانيه المختلفين، فكان ذلك سبيلاً للتطور اللغوي في هذين الفعلين.

ومن بين النماذج كذلك ما جاء في قوله العرب: هو نشيان، يريدون الخبر، ولم يقولوا "نشوان" على الرغم من أن الأصل في الياء هاهنا الواو، إلا أنهم لم يقولوا ذلك لئلا يلتبس بنشوان من شدة السكر، فأبدلوا الواو ياءً⁽¹⁾.

إن الأصل في "نشوان" الواو بدليل المصدر على "النشوة" بالواو، لكنهم قالوا: نشيان للخبر، كي لا يلتبس بنشوان من السكر، ويقال للرجل: من أين نشيت هذا الخبر، أي من أين أتيت به⁽²⁾.

يقول ابن درستويه عن "نشيان، ونشوان": "وأما قوله: رجل نشوان من الشراب، بين النشوة، ورجل نشيان للخبر، بين النشوة، إذا كان يتخير الأخبار. وأصله الواو بزعمه؛ فإن النشوة، بفتح النون: السكر من الشراب وغيره؛ يقال: نشي ينشئ، مثل: سكر يسكر كما يقال: رضي يرضى، وانتشى ينتشى، فهو نشوان، والمرأة: نشوى، والجميع: نشاوى"⁽³⁾.

1. انظر: الحريري. درة الغواص، ص: 49.

2. ابن السكيت. إصلاح المنطق، ص: 108.

3. ابن درستويه. تصحيح الفصيح وشرحه، ص: 227.

يتبين من ذلك أن الأصل في "نشيان" الواو وليس الياء، وإنما جاءت هاهنا بالياء إبدالاً من الواو، على الرغم من عدم وجود ما يحول دون مجيئها بالواو، إذ ثمة كلمة أخرى وهي "نشوان" بالواو، فهذا يعني أنه ليس هناك فرق بين النطق بالواو والنطق بالياء، انطلاقاً من أن هذه الكلمة ليس فيها ما يحول - صوتياً أو صرفياً - دون النطق بها بالواو، الأمر الذي يقود إلى القول بأن ما دعا الناطق إلى الإتيان بهذه الكلمة بالياء إنما هو المعنى لا غير.

ويشير بعض العلماء إلى أن "نشيان" بالياء ليست من الجذر نفسه الذي أخذت منه "نشوان" وإنما هي من "النشا" مقصوراً، والمقصود به تتبع الأخبار، وهو مأخوذ من نشا الشيء إذا تتسمه، واختلاف الجذر هاهنا هو الذي يقود إلى اختلاف الشكل الصرفي، إلا أن أكثر العلماء على أن هذه الكلمة من باب "نشوان"، وأن الأصل فيها الواو، وإنما أبدلت الواو ياءً للتخلص من اللبس في المعنى بين هاتين الكلمتين، فإنهما لو بقيتا على هينتهما الصرفية التي تظهر بالواو، لأدى ذلك إلى اختلال المعنى والدلالة، مما دفع بهم إلى إبدال الواو ياءً كي تتميز "نشيان" التي هي للخبر، من نشوان من السكر⁽¹⁾.

وبناء على ما سبق يظهر لنا كيف أن العلماء القدماء قد أشاروا إلى أن ما دفع بالعرب إلى إبدال الواو ياءً في "نشوان" إنما هو المعنى، والخلاص من اللبس الحاصل لو جاءت بالواو، إذ إن "نشوان" من السكر، و"نشيان" من تتبع الأخبار، فكان لا بد هاهنا من الوصول إلى صيغة تفرق بين هذا وذاك لو جيء بهما بالواو على أصلها، فما كان ذلك إلا من خلال إبدال الواو ياءً كي تفترق عن الكلمة الأصل.

ونشير هاهنا إلى أن هذا الإعلال لم يكن له دافع صرفي مباشر، أو آخر صوتي، وإنما كان الدافع الحقيقي من ورائه يتمثل بالناحية الدلالية المعنوية فحسب، وذلك أن المعنى هو السبيل إلى ما حصل في هذه الكلمة من إبدال، إذ أدى هذا الحرص على

¹. انظر: ابن سيده المرسي، أبو الحسن علي بن إسماعيل (2000م). المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ج: 8، ص:

المعنى إلى إبدال صوت الواو بصوت الياء للوصول إلى حقيقة المعنى، وبالتالي فإن هذا الجانب المعنوي المرتبط بأمن اللبس كان السبيل للتطور اللغوي الذي وقع على هذه الكلمة، إذ لولا أمن اللبس الذي خشيه العرب من إبقاء الواو على حالها، لما أُبدلت الواو ياءً، ولقيت على حالها، إلا أن أمن اللبس هو الذي منح الكلمة مزيداً من التطور اللغوي.

ومن بين النماذج التي خضعت لهذه الظاهرة ما نجده في تبادل السين والصاد في كلمة "السعتر" فإن من العرب من ينطق هذه الكلمة بالصاد بدلاً من السين، وذلك لئلا تلتبس بالشعير، هكذا ذكره الجوهري⁽¹⁾، وابن منظور⁽²⁾.

وقد بيّن ابن جني أن "السعتر، والصعتر"، اسمان لشيء واحد، وهو نوع من النبات ينبت في جزيرة العرب⁽³⁾، كما بيّن ابن الحنبلي أن الكلمتين مستعملتان في لسان العرب، وأن بعض العرب ينطقونها بالزاي، فيقولون: زعتر، وهذا لم يُسمع في هذه الكلمة⁽⁴⁾.

وبيّن الهروي أن الأصل في "الصعتر" أن تكتب بالصاد، وأنها لا يصلح أن تأتي بالسين، أو بغيرها، هذا يعني أنها سُمعت عن العرب بالصاد لا بالسين⁽⁵⁾.

وبناء على ما سبق يمكننا أن نلاحظ أن الصاد هي الأصل في كلمة السعتر" وأن السين قد تحولت منها، هذا هو المفهوم العام من خلال الكلام السابق لأهل العلم، لكن ماذا قصد ابن منظور بقوله: لئلا يلتبس بالشعير، وكيف يلتبس هذا بذلك؟

1. الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد (1987م). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، الطبعة الرابعة، ج: 2، ص: 685.

2. ابن منظور. لسان العرب، ج: 4، ص: 367.

3. ابن جني. المنصف، ص: 370.

4. انظر: ابن الحنبلي، محمد بن إبراهيم بن يوسف (1987م). سهم الألفاظ في وهم الألفاظ، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار عالم الكتب، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ص: 42.

5. انظر: الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهرى (2000م). تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء الكتب العربية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ج: 3، ص: 212.

علينا أن نعي في هذه المسألة أنها تقوم على أساس من إبدال السين صاداً منعاً للبس بين هذه الكلمة وكلمة الشعير، وانطلاقاً من هذه النقطة يمكننا أن نبحت عن مظاهر التشابه بين السعتر والشعير في اللغة، الأمر الذي يجعلنا نفهم ما السبب وراء إبدال السين صاداً في هذه الكلمة.

إن كلمة السعتر والشعير دون نقط متشابهتان تماماً، فالسين، والعين، والتاء، والراء، إذا أزيلت نقط الإعجام عنها لا تعود تميز بينها وبين الشعير، فهذا التشابه بينهما يقود إلى اللبس.

ومن جانب آخر فإن ما يدفع إلى هذا التشابه أن هاتين الكلمتين نبات، فالسعتر نبات، والشعير نبات، ولا يمكن للسياق تحديد الكلمة المقصودة، فلو قلنا: اشرب مغلي السعتر، أو مغلي الشعير، دون نقط، فإن المتلقي لن يستطيع أن يفهم هل المقصود الشعير أم السعتر، ومن هنا كان لا بد من كتابة السعتر بالصاد كي لا تلتبس بالشعير.

وهاهنا نشير إلى ما كان من أثر هذا الإبدال في عملية التطور اللغوي التي طرأت على كلمة "السعتر" وذلك بفعل الخوف من اللبس، فلولا التباس كلمة "السعتر" بكلمة "الشعير" ضمن سياقاتهما المتشابهة لما وقع هذا الإبدال، ولما طرأ هذا التطور اللغوي على هذه الكلمة، يعني ذلك أن التطور اللغوي في هذه الكلمة قد طرأ نتيجة للبس الواقع بين هاتين الكلمتين.

وفي موضع آخر يقول الثمانيني: "وقد شذ من هذا الفصل شيء لا يقاس عليه قالوا: "ضَيُونٌ" في اسم القط، وكان القياس أن يقولوا: "ضَيِّنٌ"، إلا أنهم لم يقلبوا، ولم يدغموا، وأخرجوه مصححاً لأمرين: أحدهما: تنبيهاً على الأصل الذي فرّوا منه. والآخر: أنه "فَيَعْلُ" فخشوا أن يقلبوا ويدغموا، لئلا يلتبس بـ"فَعَلٌ"⁽¹⁾.

وما جرى في هذه الكلمة ذو أصل سماعي عند العرب، إذ إن العرب يأتون ببعض الألفاظ على أصلها لغاية ما، فقالوا: حيوة، وقالوا: ضيون، بغير إبدال للواو، ولا إدغام فيها، وذلك تبعاً للأصل الذي هي عليه⁽²⁾.

1. الثمانيني. شرح التصريف، ص: 479.

2. انظر: سيبويه. الكتاب، ج: 3، ص: 320.

وقد بيّن العكبري أن السبب الكامن وراء عدم إبدال الواو ياء في هذه الحالة عائد إلى أنهم أرادوا أن ينبهوا على الأصل الواوي لهذه الكلمة، ومن هنا فإنهم لم يبدلوا ياءً، وإنما أُبقيت واواً على حالها، في إشارة من العرب إلى أن هذه الواو هي الأصل⁽¹⁾.

ولكن علينا أن نقول: إذا كان العرب قد منعوا إبدال الواو ياء في هذه الكلمة؛ طلباً لبقائها على أصلها، وإشارة إلى الأصل الواوي لهذه الكلمة، فلماذا إذن لم يبقوا: سيّد، وميّت، ومرضيّ، وغيرها الكثير من الألفاظ العربية دون إبدال إشارة إلى أصولها الواوية؟

هذا يعني أن عدم إبدال الواو ياء في هذه الكلمة لا يعود إلى كون العرب أرادوا أن يشيروا إلى الأصل في هذه الكلمة، وإنما هو شيء آخر، يتمثل بأمن اللبس، وهو ما أشار إليه العلماء سابقاً.

ويبين الهمداني سببين آخرين كانا وراء عدم إبدال الواو ياء في "ضيون"، أما السبب الأول: فيتمثل بأن هذا من شواذ الكلام، وأنه مسموع عن العرب، ولا ينقاس عليه، فهو شاذ، والثاني: يتمثل في أن إبدال الواو ياء من الكلام في إشارة إلى الفعل، أما "ضيون" فلا إشارة فيه إلى الفعل، ومن هنا لم تتقلب الواو ياءً، وإنما بقيت على حالها، إذ ليس هناك فعل تشير إليه⁽²⁾.

وعلى الرغم من وجود هذه التعليقات كلها، فإن ما يهمنا من بينها ما يتعلق بأمن اللبس، فإن العرب لم يبدلوا الواو من "ضيون" ياء كي لا يلتبس "فيعل" بـ "فعل"، ومن هنا أبقوا الواو على أصلها دون إبدال.

ونشير هاهنا أيضاً إلى أثر أمن اللبس في هذه الكلمة في التطور اللغوي، وذلك أن التطور اللغوي اقتضى أن تُبدل كل واو ياء، إذا وقعت في كلمة واحدة، وكان أولهما ساكناً، ثم تدغم الياء في الياء الأخرى، وهو ما جرى في كثير من الألفاظ في العربية، إلا أن هذا التطور اللغوي لم يكن حتماً على جميع مظاهر العناصر اللغوية المنضوية تحت هذا الحكم، بل ثمة بعض المظاهر اللغوية التي لم ينطبق عليها ذلك،

1. العكبري. الباب في علل البناء والإعراب، ج: 2، ص: 403.

2. انظر: الهمداني. سفر السعادة، ج: 1، ص: 339.

من مثل: حيوة، وضيون، فإن هذه الأسماء لم تُبدل فيها الواو ياء، ولم تدغم الياء في الياء، يعني أن التطور اللغوي قد بطل عمله في مثل هذه الأسماء، وما يهمننا كلمة "ضيون" فإن التطور اللغوي لو دخلها لأدى ذلك إلى التباس صيغتين صرفيتين هما: فيعل، وفعل، فلو قلنا: ضيّن، لما عرفنا هل الكلمة من باب "فيعل" أم من باب "فعل"، مما أدى إلى إبطال عمل هذا التطور اللغوي محافظة على المعنى.

وفي مسألة أخرى ذات ارتباط بإبدال الواو ياء إذا سكنت أو لاهما، يقول رضي الدين الاسترابادي: " ولم تقلب الواو ياء ولم تدغم في الياء مع وجود علته في: سُوير وُبُويع وتُسُوير وتُبُويع، مجهولات: سَويرَ وبَيعَ وتسَويرَ وتبَيعَ؛ لئلا يلتبس بمجهول فَعَلَّ وتَفَعَّلَ، وهو: فَعَّلَ وتَفَعَّلَ، فإذا قيل: سير لم يعلم أنه [مجهول سير أو ساير]"(1).

يقول سيبويه في هذه الأفعال: " وسألت الخليل عن سوير وبويع ما منعهم من أن يقلبوا الواو ياء؟ فقال: لأن هذه الواو ليست بلازمة ولا بأصل، وإنما صارت للزمة حين قلت فوعل. ألا ترى أنك تقول: سير ويساير، فلا تكون فيهما الواو. وكذلك تفوعل نحو: تبويع، لأن الواو ليست بلازمة، وإنما الأصل الألف"(2).

لقد كانت العلة التي أشار إليها سيبويه في عدم قلب الواو ياء في الكلمات السابقة عائدة إلى أصل الكلمة، ولم ينظر إلى مسألة اللبس التي أشار إليها من بعده، وذلك أن الواو هاهنا ليست من أصل الكلمة، وإنما هي زائدة على بناء الفعل، مما أدى إلى بقائها دون إبدال، ودون إدغام في الياء التي تليها، هذا هو السبب الذي بيّنه سيبويه في عدم إبدال الواو ياء في النماذج الفعلية السابقة(3).

ويمثل أمن اللبس السبب الحقيقي الكامن وراء عدم إبدال هذه الواو ياء، وعدم إجراء القاعدة الصرفية التي تقول بذلك، إذ لو قيل: سِيرَ، وتُبَيَّعَ، بإبدال الواو ياء،

1. الاسترابادي. شرح شافية ابن الحاجب، ج: 2، ص: 790.

2. سيبويه. الكتاب، ج: 4، ص: 368.

3. انظر: ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 3، ص: 263.

وإدغامها بالياء التي تليها، لأدى ذلك إلى التباس المعنى، واختلاط الصيغ، وهو ما لا تقصده اللغة⁽¹⁾.

أما القاعدة الصرفية التي لم تجر في هذه المسألة فهي إبدال الواو ياء إذا اجتمعت مع الياء في كلمة واحدة، وكانت أولاهما ساكنة، فإن الواو تنقلب ياء، ثم تدغم في الياء التي تليها، هذه هي القاعدة الصرفية التي لو أُجريت هاهنا لأدى ذلك إلى التباس الصيغ، وهو ما فرّت منه اللغة⁽²⁾.

ويمكننا القول بناء على ما سبق، إن العربية لم تُعمل القاعدة الصرفية التي تقول بإبدال الواو ياء إذا اجتمعتا في كلمة واحدة، وذلك لأن في إعمال هذه القاعدة سبيلاً إلى إدخال اللبس على الكلام، سواء باللبس المعنوي، أم اللبس في الصيغ، فإن إبدال الواو ياء في مثل: سُوير، وبُويع، وتُسوير، وتُبويع، سبيل إلى التباس هذه الصيغ الجديدة بصيغ صرفية أخرى، وهي: سَيّر، ممجهول: سَيّر، وتُسَيّر، مجهول: تَسَيّر، فلما كان هذا اللبس واقعاً اضطرت اللغة إلى إيقاف عمل هذه القاعدة الصرفية في الكلام، وزاد من تسويغ ذلك عندهم أن الواو هاهنا ليست أصلاً؛ لذا كان من الطبيعي ألا تأخذ أحكام الواو الأصلية.

ونشير أيضاً هاهنا إلى التطور اللغوي الذي توقف عمله في هذه الحالة، إذ إن التطور اللغوي يقضي بأن تنقلب الواو ياء، إلا أن ذلك لم يقع نتيجة لوجود اللبس، فاللبس يمثل حائلاً دون تقدم التطور اللغوي في هذه الحالة، وما شابهها من الحالات الأخرى، يعني ذلك أن أمن اللبس يمثل سبيلاً لغياب التطور اللغوي في مثل هذه النماذج اللغوية.

وبعد أن تحدثنا عن مظاهر أمن اللبس وأثره في التطور اللغوي ضمن ظاهرة الإبدال يمكننا أن نشير إلى ما يأتي:

1 . كانت أكثر المظاهر الصرفية التي تطرقنا إليها فيما يتعلق بأمن اللبس ودوره في التطور اللغوي متعلقة بإبدال الواو ياء، خاصة في الصيغ التي تحتل قاعدة إبدال الواو ياء إذا سكنت أولاهما، وكانتا في كلمة واحدة.

¹ . الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 533.

² . انظر: ابن الأثير. البديع في علم العربية، ج: 2، ص: 592.

2 . يؤدي أمن اللبس إلى إبطال الإبدال في بعض الحالات، كما رأينا في الأمثلة السابقة، أو يؤدي إلى تحقيق هذا الإبدال في الكلام، وهو ما يؤثر تبعاً في عملية التطور اللغوي.

3 . لا يقف أثر أمن اللبس في التطور اللغوي على المعاني فحسب، بل يتعدى ذلك ليؤثر في الصيغ كذلك، فإن بعض مظاهر الإبدال تؤدي إلى اختلاط الصيغ، مثل: بويغ، وسوير، التي مضى الحديث عنهما في الصفحات السابقة.

الفصل الرابع

أثر أمن اللبس في التطور اللغوي في ظاهرة الإدغام

تناولنا في الفصل السابق الحديث عن أثر أمن اللبس في التطور اللغوي في بابي: الإعلال والإبدال، أما في هذا الفصل فسنتناول الحديث عن مظاهر أمن اللبس في باب الإدغام، وذلك وفقاً لما وجدناه عند العلماء القدماء حين برروا بعض مظاهر الإدغام بأمن اللبس، مما أثر عموماً في التطور اللغوي.

1.4 مفهوم الإدغام:

يبين ابن فارس أن الإدغام يدل على معنى الإدخال، أو إدخال الشيء في الشيء، إذ يقال: أدغمت اللجام في فم الفرس، إذا أدخلته فيه، ويقال: أنف مدغم، أي مكسور إلى الداخل بالتهشيم⁽¹⁾.

والإدغام في أصل اللغة يدل على الإدخال، ومنه إدغام الحروف، أي إدخال أحدها في الآخر، ويقال: أدغم الفرس اللجام، إذا دخل اللجام في فيه، فالمعنى اللغوي يدل على الإدخال⁽²⁾.

ومن هنا فإن المعنى اللغوي للإدغام يدل على جانب إدخال شيء في شيء آخر، سواء أكان هذان الشئان حرفين أم لا، فالمهم في المعنى اللغوي أن القصد من الإدغام إدخال شيء في شيء آخر، كاللجام يدغم في فم الفرس؛ لأنه يدخل فيه.

أما المعنى الاصطلاحي للإدغام فنجد الجرجاني يقول في تعريفه إنه في اللغة بمعنى "إدخال الشيء في الشيء، يقال: أدغمت الثياب في الوعاء، إذا أدخلتها؛ وفي الصناعة: إسكان الحرف الأول وإدراجه في الثاني، ويسمى الأول: مدغماً، والثاني: مدغماً فيه. وقيل: هو إلباث الحرف في مخرجه مقدار إلباث الحرفين، نحو: مدّ، وعد"⁽³⁾.

¹. ابن فارس. معجم مقاييس اللغة، ج: 2، ص: 285.

². ابن منظور. لسان العرب، ج: 12، ص: 203.

³. الجرجاني. التعريفات، ص: 14.

يبين التعريف السابق للجرجاني جانبيين اثنين في مفهوم الإدغام في الصناعة اللغوية، أما الجانب الأول: فيتمثل بإسكان الحرف الأول، وبقاء الثاني متحركاً، الأمر الذي يدعو إلى إدخال الحرف الأول في الثاني، للوصول إلى حرف واحد مشدد، أما الجانب الثاني: فيتمثل بأن الإدغام مكوث اللسان في موضع نطق الحرف الواحد مقداراً من الزمن بمقدار نطق الصوت مرتين، مما يجعل ذلك تضعيفاً للصوت في مخرجه، الأمر الذي يشير إلى الإدغام.

هذا يعني أن الإدغام ما هو إلا إتيان بحرفين يكون الأول منهما ساكناً، والثاني متحركاً، ولا يفصل بينهما أي فاصل، الأمر الذي يؤدي إلى نطقهما كأنهما صوت واحد مشدّد، هذا هو المعنى المخصوص للإدغام⁽¹⁾.

وهذا يعني أنه ثمة توافق واضح بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي للإدغام، فإن كان القصد في المعنى اللغوي الإدخال، فإنه يقصد في المعنى الاصطلاحي إدخال حرف في حرف، ومن هنا تحقق المعنى اللغوي في هذا الإدغام، وما يزيد عليه في المعنى الاصطلاحي أنه إدخال حرفين ببعضهما بحيث يصيران حرفاً واحداً مشدداً⁽²⁾.

ويقول الكفوي في بيان مفهوم الإدغام بأنه كل حرفين التقياً وأولهما ساكن وكأنا مثلين أو جنسين وجب إدغام الأول منهما لغةً وقراءةً، كل إدغام مضاعف: ك (مد) وكل مضاعف ليس بإدغام ك (مددت)، كل ما جاء من الأفعال المضاعفة على وزن فعل وأفعّل وافتعل وتفاعل واستعمل فالإدغام فيه لازم إلا أن يتصل به ضمير المرفوع، أو يؤمر فيه جماعة المؤنث فيلزم حينئذ فك الإدغام وقد جوز الإدغام والإظهار في الأمر الواحد ك (رد) و (اردد)؛ وكذلك في المجزوم⁽³⁾.

وكما نرى فإن الكفوي في مفهومه للإدغام لم يختلف كثيراً عن سبقه في ذلك، إلا أن حديثه عنه كان أكثر اتساعاً، وأشمل من نواح عدة، وهو ما تبين في النص السابق.

1. السيوطي. معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، ص: 92.

2. المناوي. التوقيف على مهمات التعاريف، ص: 43.

3. الكفوي. الكليات، ص: 65.

إن ما سبق ذكره عن الإدغام يمثل وجهة نظر أهل المعاجم والمصطلحات في بيان مفهوم الإدغام، أما أهل النحو والصرف فإنهم قد تحدّثوا كذلك عن مفهوم الإدغام، وبيّنوه من وجهة نظرهم، فقال ابن الأثير مثلاً: "هو التداخل، جيء به لضرب من التخفيف، فيرتفع اللسان بالحرفين دفعة واحدة حرفاً مشدداً، حيث تقلّ النقاء المتجانسين على ألسنتهم، ولا يخلو الإدغام أن يكون في: المتلين أو المتقاربين، وكلّ منهما لا يخلو: أن يكون متصلاً في كلمة واحدة، أو منفصلاً في كلمتين، وينقسم إلي: واجب، وجائز، وممتنع"⁽¹⁾.

يظهر لنا من خلال كلام ابن الأثير السابق الذي تحدث فيه عن مفهوم الإدغام بأن أهل النحو والصرف قد ركزوا في تعريفهم للإدغام على بيان الغاية التي وُجد من أجلها هذا الإدغام، وهي التخفيف، كما ركزوا على بيان جزئيه: المتجانسين، والمتقاربين، وبيّنوا أنه واجب وجائز وممتنع وفقاً لموضع الحرفين من الكلام اتصالاً وانفصالاً.

ويبين ابن عصفور بأن الإدغام ما هو إلا رفع اللسان في النطق بالحرفين رفعة واحدة، حتى يُنطق الحرفان مرة واحدة، ولا يقع الإدغام إلا في الحرفين المتجانسين، أو الحرفين المتقاربين؛ لأن النطق بالحرفين المتجانسين إذا تجاوزا أمرٌ صعبٌ، وتكمن الصعوبة في أن اللسان ينبو للنطق بهما نبوتين، فيعود إلى موضع الحرف بعد النطق به، وهذا ما يشكل شيئاً من الصعوبة في نطق هذين الحرفين⁽²⁾.

إن الإظهار والإدغام لغتان عرفتهما العربية، والإظهار الأصل وهو لغة الحضر، والإدغام فرع عنه، وهو لغة البدو. وسبب الإدغام هو طلب الخفة في النطق. فالصوت القوي يفرض على الصوت الضعيف أن يماثله ثم ينصهر فيه⁽³⁾.

وبعد أن بيّنا مفهوم الإدغام في اللغة والاصطلاح نشير إلى ذلك التمازج بين المعنى اللغوي والاصطلاحى للإدغام، فليس هناك فرق بين المعنيين إلا في تخصيص الدلالة، فاللغة تشير إلى أن الإدغام إدخال شيء في شيء، في حين أن

¹. ابن الأثير. البديع في علم العربية، ج: 2، ص: 620.

². ابن عصفور. الممتع الكبير في التصريف، ص: 403.

³. القادوسي. أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية، ص: 310.

علماء اللغة نحواً وصرفاً يشيرون إلى أن القصد من الإدغام إدخال حرف ساكن بآخر متحرك، ومن ثم نطقهما حرفاً واحداً مشدداً، يعني أن عناصر مفهوم الإدغام تتمثل بما يأتي:

1. إدخال حرف ساكن بآخر متحرك.
2. يقع هذا الإدغام في الحرفين المتجانسين أو المتقاربين.
3. الغاية منه التخفيف.
4. السبب في إحداثه يكمن في صعوبة نطق صوتين من موضع واحد مرتين.
5. يقع في المتصل والمنفصل من الكلام.
6. يقع واجباً وجائزاً وممتعاً.

تمثل هذه العناصر السابقة مجموعة العناصر التشكيلية التي يتشكل منها الإدغام بوصفه ظاهرة صرفية لغوية، وقد تمثلت هذه العناصر بقواعد الصرف العربي حين تناولت موضوع الإدغام، إلا أنه ثمة بعض المظاهر التي فقدت انضواءها تحت القاعدة الصرفية بسبب اللبس الذي قد يقع في الكلام لو أنها بقيت على إدغامها، أو العكس، أي لو أنها بقيت دون إدغام، وهذه المظاهر سنشير إليها في الصفحات المقبلة إن شاء الله سبحانه وتعالى.

2.4 مظاهر أمن اللبس ضمن باب الإدغام:

من بين النماذج التي اشتملت على مثال لمجيء أمن اللبس وأثره في التطور اللغوي في باب الإدغام ما يرتبط بمجيء "ودّ" مدغمة الدال، والأصل فيها أن تكون "وتد"، غير أنهم لما أمنوا اللبس قلبوا التاء دالاً، وأدغموا الدال الأولى في الثانية، فصار: "ودّ" بتشديد الدال، وذلك حين أمنوا اللبس⁽¹⁾.

وقد بين سيبويه أن الإدغام في "وتد" غير جائز، وأنه وإن سُمع عن بعض العرب إلا أنه ليس بمقيس، وهو في ذلك مثل: طويل، إذ لم تنقلب الواو ياء، ثم تدغم في الياء التي تليها، وذلك لأن الواو متحركة، فلا يجوز تسكين الواو ومن ثم قلبها

¹. انظر: ابن الأثير. البديع في علم العربية، ج: 2، ص: 631.

إلى ياء، وإدغامها في الياء التي تليها، وكذلك الحال في "وتد"، فإن التاء متحركة، فلا يجوز تسكين التاء، ومن ثم قلبها إلى دال، وإدغامها في الدال التي تليها⁽¹⁾.
ولغة الإدغام في "ودّ" إنما سُمعت عن التميميين، في حين أن لغة الفك سُمعت عن الحجازيين، فالحجازيون يقولون: وتد، ولا يقولون "ودّ"، فالإدغام لغة سُمعت عن بعض العرب في حال أمن اللبس⁽²⁾.

والنحاة القدماء ركزوا في حديثهم على هذه الحالة من حالات الإدغام على كون الإدغام لا يؤدي إلى اللبس في الكلام، فإن التقارب بين صوتي التاء والدال سبيل لإدغامهما، إلا أن هذا التقارب قد لا يقود إلى الإدغام الكلي كما نرى في المثال السابق إلا بوجود أمن اللبس، فلما أمن اللبس في هذه الكلمة جاز إدغام التاء في الدال⁽³⁾.

وعلى الرغم من قرب مخرج التاء من مخرج الدال، إلا أن اللبس الذي قد يطرأ في الكلام لو أدغمت هذه التاء بالدال سيؤدي إلى فساد اللفظ، ومن هنا لم يُدغم كثير من العرب، ومن أدغم منهم إنما كانت لغة عندهم، وليس إدغاماً لهذه اللفظة، وذلك دفعاً للبس الذي قد يقع في الكلام لو وقع الإدغام على ما نرى⁽⁴⁾.

ونشير هاهنا إلى ما يأتي:

أولاً: الأصل في كلمة "ودّ" هو "وتد"، ولكن التميميين نطقوا بهذه اللفظة في لغتهم على غير ما نطق به الحجازيون.

ثانياً: ولو نظرنا إلى هذه اللفظة من منظور صوتي صرفي، لوجدنا أن ما جرى فيها يتمثل بالمراحل الآتية:

¹. سيبويه. الكتاب، ج: 4، ص: 367.

². السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزباني (2008م). شرح كتاب سيبويه، تحقيق:

أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ج:

5، ص: 459.

³. الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 548.

⁴. الاسترأبادي. شرح شافية ابن الحاجب، ج: 3، ص: 267.

أ . تسكين التاء من "وتد" بعد أن كانت مفتوحة، فصارت الكلمة "وتد"، إذ لا يصح إدغام المتحرك في المتحرك.

ب . قلب التاء دالاً؛ وذلك لقرب المخرج بينهما، فهما صوتان متقاربان في مخرجهما، لذا يستساغ الإدغام بينهما، فصارت الكلمة "ودد".

ج . إدغام الدال الساكنة في الدال المتحركة لتصيرا صوتاً واحداً مشدداً، فصارت الكلمة "ودد" على ما نطقت به تميم.

ثالثاً: إن ما جرى في هذه الكلمة إنما هو تابع لفكرة التطور اللغوي التي طرأت على كلمة "ودد" فإن الأصل فيها بالتاء والفاء دون الإدغام، ولكن نتيجة ما طرأ عليها من تحولات صوتية تمثلت بتسكين صوت التاء، وإدخاله في صوت الدال، كان ذلك سبباً للوصول إلى إدغام هذه التاء بالدال، وذلك حين أمن اللبس في لهجة تميم.

ومن النماذج المتعلقة بالإدغام كذلك ما جاء في صيغة الفعل "امحى"، فإن الأصل فيه: امحى، بالنون دون تشديد الميم، غير أنهم لما أمنوا اللبس قلبوا النون ميماً، وأدخلوها في الميم التي تليها من قبيل الإدغام⁽¹⁾.

وعند النظر في هذه الكلمة نجد أن النون قد سكنت، ثم جاءت بعدها الميم متحركة، فكان ذلك من قبيل إدغام المتقاربين، إذ تتقارب الميم مع النون في المخرج والصفة، هذا ما جعل إدغامهما جائزاً، ولكن هذا الإدغام لا يقع في كل نون ساكنة تليها ميم متحركة، بل ثمة بعض الكلمات التي جاءت فيها النون ساكنة، ولم تدغم في الميم بعدها، وذلك مثل: أنملة، فإن النون تظهر ولا تدغم فيها⁽²⁾.

وما وقع في نحو "أنملة"، و"أنمار"، و"زنماء"، إنما يتمثل في أن الأصل فيه أن تدغم النون في الميم، غير أن العرب لم يدغموا النون هاهنا كي لا يلتبس الأصل بأصل آخر، فلوا قالوا: شاة زماء، بدلاً من: زنماء، لالتبس هذا الأصل بأصل آخر وهو: زممت الناقة، وكذلك الحال في "أمّار، وأمّلة، فلما وقع اللبس في هذه الأصول لم يجز الإدغام فيها⁽³⁾.

¹ . انظر: ابن الأثير. البديع في علم العربية، ج: 2، ص: 631.

² . السيرافي. شرح كتاب سيبويه، ج: 5، ص: 195.

³ . ابن جني. المنصف، ص: 73.

فهناك كلمات في العربية لم يقع فيها الإدغام على أصله كما بيّنا أعلاه، والسبب في ذلك أنه لو وقع الإدغام كما تقول القاعدة لأدى ذلك إلى اللبس في الكلمة، ومن ذلك شاة زنماء، لم يقولوا: شاة زمّاء، وامرأة قنواء، لم يقولوا فيها: امرأة قوّاء، إذ لو وقع هذا الإدغام هاهنا لوقع اللبس في الكلام⁽¹⁾.

ويمكننا أن نلاحظ هاهنا أن اللبس قد وقع حائلاً دون استمرار هذا التطور اللغوي الحاصل في كلمة "زنماء، وأنمار، وأنملة"، فإن التطور اللغوي فيها يقتضي أن تدغم النون في الميم، غير أن العرب لم يدغموا لأن الإدغام سيؤدي إلى اللبس الحاصل بين الأصول اللغوية التي اشتقت منها هذه الكلمات، فدفعاً للبس لم تدغم العرب شيئاً من هذه الكلمات.

يعني هذا أن التطور اللغوي قد توقف عن هذه الألفاظ نتيجة لوجود اللبس الحاصل في أصول هذه الكلمات.

ولكن الأمر في "امحى" مختلف، فإن الأصل فيها: انمحي، بالنون، ولكن لم يمنع هذا من إدغام النون في الميم بعد قلبها ميماً؛ لأنه ليس في هذا الإدغام لبس يقع في الكلام، إذ ليس في صيغ الأفعال "افعل" فيلتبس بـ "انفعل"، لأن "امحى" من باب "انفعل"، فلما لم يقع اللبس في هذه الكلمة جاز إدغام النون في الميم بعدها⁽²⁾.

وقد جاز القلب والإدغام في "انمحي"؛ لأن النون والميم متقاربان، فلما تقارب الصوتان جاز قلب الأول إلى هيئة الثاني، ومن ثم إدغامهما ببعضهما، فهذا التقارب بين الصوتين كان سبباً لإدغامهما، يضاف إليه عدم وقوع اللبس في الكلام⁽³⁾.

ومن خلال ما سبق يمكننا أن نوضح التطور اللغوي الذي طرأ في هذه الكلمة على النحو الآتي:

أ . الأصل في الكلمة "انمحي" بالنون دون إدغام، وهذه الكلمة على زنة "انفعل" وهي من أوزان الأفعال المعروفة في العربية.

¹ . انظر: ابن منظور. لسان العرب، ج: 6، ص: 365.

² . انظر: ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 5، ص: 527.

³ . ابن عصفور. الممتع الكبير في التصريف، ص: 197.

ب . وبسبب تقارب النون والميم في الصفة والمخرج، وقع تطور على هذه الكلمة تمثل بقلب النون ميماً، فصارت: امحى.

ج . ولما تشابه الصوتان "مم" في الكلمة جاز إدغام الأول في الثاني، ليصير: امحى، بالتشديد، وذلك نتيجة للتطور اللغوي.

ومما زاد في قيمة هذا التطور اللغوي وتأثيره في هذه الكلمة أنه لم يؤدَّ إلى التباس في المعنى أو الصيغة، إذ إن الكلمة "امحى" من وزن "انفعل" وليس في صيغ الأفعال "افعل" بتشديد الفاء فيلتبس هذا الوزن بذاك، فلما أُمن اللبس في الكلام جاز هذا الإدغام على ما رأينا.

ومن النماذج المرتبطة بالإدغام التي تقود إلى التطور اللغوي، ما جاء في حديث السيوطي عن قلب أحد صوتي المضعف ياءً، مثل: دينار، وقيراط، فلم يأتيا على أصلهما، كراهة أن يلتبس بالمصادر إلا أن يكون بالهاء فيخرج على أصله، مثل: ذنابة، وصنارة، ودنامة لأنه الآن أمن التباسه بالمصادر. ومما جاء شاذاً على أصله قولهم للرجل الطويل: خناب⁽¹⁾.

يشتمل كلام السيوطي السابق على حديث عن سبب قلب النون من "دينار، والراء من "قيراط" إلى ياء، وعدم إبقائهما مدغمتين على بابهما، أي أنهما لم تبقياً على: دنار، وقيراط، وبيّن أن السبب في ذلك عائد إلى أن هاتين الكلمتين إذا ظهرت وفقاً لهذه البنية الصرفية فإنها تؤدي إلى الالتباس بصيغ المصادر، ومن هنا قلبت النون ياءً.

وهناك عدة وجهات نظر في تفسير هذا التحول الصوتي الصرفي في كلمتي "دنار، وقيراط، منها ما هو حديث، ومنها ما هو قديم، فإن ابن درستويه يبين أن ما جرى في هاتين الكلمتين عائد إلى استتقال الكسرة قبل التضعيف، فاستنقل العرب كسر الدال قبل النون المضعفة، كما استنقلوها قبل الراء المضعفة في "قيراط، فقلبوا أحد طرفي المضعف إلى ياء من جنس الكسرة التي قبلها، فكانت "دينار، وقيراط"⁽²⁾.

¹ . السيوطي. المزهري، ج: 2، ص: 103.

² . ابن درستويه. تصحيح الفصيح وشرحه، ص: 287.

وما يدلنا على أن الأصل في ياء "دينار" و"قيراط" نون وراء، أن جمعهما: على دنانير، وقراريط، فظهرت الراء والنون اللتان قلبتا ياء في الكلمتين، وكذلك الحال في التصغير، فإنهم يقولون: دُنَيْير، وقُرَيْير، فعادت النون إلى أصلها، كما عادت الراء إلى أصلها كذلك⁽¹⁾.

وما جعل النون تعود إلى أصلها في <دينار> والراء في "قيراط، في حال الجمع والتصغير، هو أن السبب الذي قلبها إلى ياء ذهب مع الجمع، وهو انكسار ما قبلها، فلما زال الكسر عن الحرف الذي قبل النون، والحرف الذي قبل الراء، زال السبب الذي من أجله قلبت هذه الراء، وهذه النون ياء، فعاد الحرف إلى أصله⁽²⁾.

وحيث نأتي إلى آراء المحدثين في هذه المسألة، نجد أنهم عبروا عن ذلك من خلال قانون المخالفة الصوتية، وهو قانون صوتي يشير إلى نزوع أحد الصوتين المتشابهين أو المتماثلين إلى التخالف والتضاد، دفعاً للثقل الكائن بوجود هذا التماثل بين الصوتين، وهو ما يفسر قلب النون من "دَنار" إلى ياء، وقلب الراء من "قِرَاط" إلى ياء كذلك، فإن المخالفة الصوتية تعمد إلى قلب الصوتين المتماثلين إلى حركة طويلة، من جنس الياء، فتصير الكلمة "دينار"، و"قيراط"، كي يسهل النطق بهما، وهو ما جرى في هذه الحالة كما رأينا⁽³⁾.

غير أن هذه التفسيرات لا تلغي دور أمن اللبس في هذا التطور اللغوي الذي طرأ على هذه الكلمة، فإن السيوطي أشار إشارة واضحة إلى أنه لو نطقنا بالكلمة على أصلها لأدى ذلك إلى اللبس بصيغ المصادر، فإن صيغة "فَعَال" من صيغ المصادر، ولو جاءت الكلمة عليها، لالتبست بصيغة المصدر في هذه الحالة، ومن هنا لم تبق النون على حالها، وإنما قلبت ياء، وكذلك الراء.

¹. ابن جنبي. سر صناعة الإعراب، ج: 2، ص: 383.

². انظر: عمر، أحمد مختار عبد الحميد (2003م). البحث اللغوي عند العرب، دار عالم الكتب، القاهرة - مصر، الطبعة الثامنة، ص: 131.

³. انظر: عبد التواب. التطور اللغوي، ص: 72.

ولما ذهب هذا اللبس عن صيغة المصدر في مثل: صنارة، لم تنقلب النون إلى ياء، مع وجود كافة الظروف الصوتية الصرفية التي أدت إلى انقلابها في "دينار"، إلا أن اللبس ليس واقعاً في هذه الحالة، ومن هنا لم تنقلب.

وهذا الكلام يُظهر بوضوح أثر أمن اللبس في التطور اللغوي الذي وقع ضمن هذه الصيغة، فإن اللبس الحاصل في إبقاء الراء في "قراط، على حالها، وإبقاء النون في "دَنار" على حالها يتمثل بالتباسها بالمصادر الصريحة، كان هو السبيل لقلبها ياء، وذلك فراراً من اللبس، فكان له الدور الأوضح في عملية التطور اللغوي ضمن هذا الإدغام.

وقد بين السيوطي أنه ثمة بعض الكلمات التي جاءت شاذة عن هذه القاعدة، وهي كلمة "خَنَاب" للرجل الضخم، فإن العرب لم تقل "خيناب" بقلب النون ياء، وإنما أبقتها على حالها شذوذاً.

ومن قواعد العربية أنهم إذا جاءت النون ساكنة قبل الواو، فإنها تُدغم في الواو، ولا يجوز إظهارها، إلا في بعض الألفاظ ومن بينها: قَنوان، وصِنوان، إذ إن العرب لو أدغمت لصارت الكلمة: قَوَان، وصَوَان، وهذا يقود إلى اللبس بين صيغتي: فِعلال، وفِعَال، ومن هنا لم تُدغم⁽¹⁾.

يبين كلام ابن درستويه السابق أن الأصل في القاعدة الصوتية في العربية أنه إذا جاءت النون ساكنة قبل الواو، فإنها تنقلب إلى واو، ثم تُدغم في الواو التي تليها، ولكن العرب لم يفعلوا ذلك في بعض الألفاظ، من بينها: صنوان، وقنوان؛ لأنهم لو فعلوا بهما ما فعلوا بسائر الألفاظ الأخرى، لأدى ذلك إلى التباس الكلام بعضه ببعض، من جهة الأوزان، فكان منهم أن أبقوا النون على حالها دون قلب ولا إدغام. وقد وردت هاتان اللفظتان في كتاب الله تعالى، يقول سبحانه: " وَفِي الْأَرْضِ قِطْعٌ مُتَجَاوِرَاتٌ وَجَنَّاتٌ مِنْ أَعْنَابٍ وَزُرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنَوَانٌ وَغَيْرُ صِنَوَانٍ يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفُضِّلُ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأَكْلِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ"⁽²⁾.

1. ابن درستويه. ليس في كلام العرب، ص: 161.

2. سورة الرعد، آية: 4.

وقوله سبحانه: " وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِنَ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ" (1).

وكما يظهر لنا فإن الآيتين الكريمتين ذكرتا هذه الصيغة دون إدغام فيها، وهذا يدل على سيران هذا اللفظ بغير الإدغام في لسان العرب.

إن النون تخرج من مخرج قريب من مخرج الواو، ومن هنا جاز قلبها واواً في بعض ألفاظ العربية، وإدغامها في الواو بعدها، إلا أنها في بعض الكلمات قد تقود إلى اللبس، وتؤدي إلى اختلال الصيغة، ومن هنا لم يجر إدغامها في الواو بعدها، ولا قلبها واواً، من ذلك قولهم: صنوان، وقنوان، فإن القلب يؤدي إلى التباس الصيغة بصيغة أخرى (2).

ويشير ابن جني في هاتين الكلمتين إلى أنهما تأتيان بلفظ واحد في التنثية والجمع، فيقال: صنو، صنوان، وقنو: قنوان، تنثية وجمعاً، ولا تختلف صيغة الجمع عن صيغة التنثية، ومن هنا فإن ما أدى إلى عدم انقلاب النون واواً في هذه الكلمة أن السكون الواقع عليها إنما هو سكون الجمع، وليس سكوناً أصلياً، على الرغم من وجوده في صيغة الإفراد، فلما لم تكن النون ساكنة أصلاً لم يجر قلبها واواً وإدغامها في الواو التي تليها (3).

ومن خلال ما سبق يمكننا أن نصل إلى أن صيغة "صنوان، وقنوان" لم يقع فيهما الإدغام على الرغم من وجود شرطه، ألا وهو سكون النون، ومجيء الواو بعدها، فلم يقع الإدغام لأسباب ذكرها النحاة من بينها:
أ. أن السكون هاهنا عارض، وهو سكون ناشئ من صيغة الجمع التي وقعت لهذه الكلمة.

1. سورة الأنعام، آية: 99.

2. الاسترأبادي. شرح شافية ابن الحاجب، ج: 3، ص: 298.

3. انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان (د.ت). الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة - مصر، الطبعة الرابعة، ج: 2، ص: 104.

ب . أنه لو وقع الإدغام في هذه الكلمة لوقع اللبس بين صيغتي: فعلال، وفعّال،
ومن هنا لم يجز الإدغام.

هذا يعني أن الكلمة "صنوان" و"قنوان" لو أدغمت النون في الواو، لأدى ذلك إلى
لبس في صيغة الكلمة، واللغة تفر من هذا اللبس، فأمناً منه لم تنقلب النون واواً، ولم
تُدغم في الواو التي تليها.

وبناء عليه يمكننا أن نلاحظ أن اللبس الحاصل في هذه الكلمة لو قبلت النون واواً
وأدغمت في الواو بعدها أوقف التطور اللغوي عن هذه الألفاظ، فلم يقع هذا التطور
عليها، وهو تطور متعلق بقلب النون واواً وإدغامها في الواو بعدها، وهو تطور
صوتي في كل نون ساكنة بعدها واو، فاللبس الحاصل في هذه الكلمات جعل التطور
يقف عنها، وتبقى الكلمة على حالها، ومن هنا يظهر لنا أثر هذا اللبس في التطور
اللغوي ضمن "صنوان، وقنوان" وما شابههما من الألفاظ في العربية.

ويُجمل ابن جني الحديث عن الموضع السابق، وما سواه من المواضع التي سبقت
في الإدغام، بقوله: " القياس في زنماء وزنم وأنملة وأنمار ونحوها أن تدغم النون
في الميم؛ لأنها ساكنة قبل الميم ولكن لم يجر ذلك لئلا يلتبس الأصول بعضها
ببعض. فلو قالوا: "زَمَاءٌ وَزُمٌ" لالتبس بباب زممت الناقعة، ولو قالوا: "أُمَّلَةٌ" لالتبس
بباب أملت و لو قالوا: "أَمَّارٌ" لالتبس بباب أمرت 5 كما بينوا في نحو "منية وأنوك
وقنواء وقنوا" لئلا يلتبس مُنِيَّةٌ بباب مَيِّ، وأنوك بفوعل، أو فعول من باب ما فاءه
همزة وعينه واو، وقنواء وقنوا بباب قَوٌّ وَقُوَّةٌ، فرُفِضَ الإدغام في هذا ونحوه مخافة
الالتباس ولم يخافوا في "امحى الكتاب" أن يلتبس بشيء؛ لأنه ليس في كلام العرب
شيء على أفعل بتشديد الفاء؛ ولهذا ما قال الخليل في انفعل من وجلت: أوَجَّلَ،
وقالوا من "رأيتُ: ارأى" ومن "لَحَزَ: اللَّحَزَ"؛ لأنه ليس في الكلام أفعل⁽¹⁾.

ومن النماذج كذلك التي لم يقع فيها الإدغام نتيجة لالتباس المعنى، ما جاء في
كلمة "كنية" فإن الأصل التعديدي في هذه الكلمة يقود إلى قلب النون ياء، وإدغامها

¹. ابن جني. المنصف، ص: 73.

في الياء التي تليها، ولكن ذلك لم يحصل، بسبب اللبس، إذ لو وقع الإدغام لالتبست هذه الكلمة بالمضعف⁽¹⁾.

اشتمل النموذج السابق على حديث عما يجري في كلام العرب من عدم إدغام النون في الياء إذا وقعتا في كلمة واحدة، والأولى أن تدغم النون في الياء بعد قلبها ياء، ولكن ذلك لم يحصل؛ لأنه لو وقع لكان سبيلاً إلى اللبس.

إن العرب حين أظهرت النون في نحو "كنية" أرادت أن تبقى المعنى ظاهراً للمتلقى، إذ لو أنها أخفت النون، فأدى ذلك إلى إدغامها، لصارت الكلمة: كية، بتضعيف الياء، وكان ذلك مُلبساً على المتلقي، إذ إنه لا يستطيع التمييز بين الأصل المضعف من الأصل المنقلب عن النون⁽²⁾.

يقول صاحب الكناش في فني النحو والصرف: " فإن كان إدغامها مما يؤدي إلى لبس لم يجز الإدغام نحو: كنية فلا يقال: كية بإدغام النون في الياء لئلا يلتبس فيظنّ أنه من مضاعف الياء"⁽³⁾.

ومن بين الأسباب التي أدت إلى إظهار النون الساكنة قبل الياء في كلمة "كنية" مجيء هذه النون مع الياء في كلمة واحدة، إذ إن مجيئها في كلمة واحدة أدي إلى كون هذه الكلمة تقود إلى اللبس في الكلام، فإذا أدغمت النون في الياء بعد قلبها ياءً ربما قاد ذلك إلى اللبس بالكلمات المضعفة⁽⁴⁾.

يقول ابن عصفور في ذلك: " ولأجل اللبس، الذي في إدغام المتقاربين من كلمة واحدة، بينت العرب النون الساكنة، إذا وقعت قبل الميم أو الواو أو الياء في كلمة، نحو: "زئم" و"أنملة" وقنواء وكنية. ولم تُخفها كما تفعل بها مع سائر حروف الفم؛ لأن الإخفاء يُقرَّبها من الإدغام، فخافوا أن يلتبس الإخفاء بالإدغام، فقلبوا لذلك"⁽⁵⁾.

¹ انظر: سيبويه. الكتاب، ج: 4، ص: 455، والسيرافي. شرح كتاب سيبويه، ج: 5، ص:

² انظر: ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 3، ص: 419.

³ شاهنشاه. الكناش في فني النحو والصرف، ج: 2، ص: 319.

⁴ انظر: الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 548.

⁵ ابن عصفور. الممتع الكبير، ص: 450 - 451.

ويقول العكبري كذلك: " إذا كانت النون ساكنة قبل الميم والياء والواو في كلمة واحدة لزم تبيينها كقولك شاة زماء وشياه زنم وكذلك قنية وقنواء وكنية ومنية لا تدغم شيئاً من ذلك ولا تخفيه لئلاً يلتبس بمضاعف الميم والياء والواو لأن في الكلام مثله ألا ترى أنك لو قلت زماء فأدغمت لجاز أن تكون من الزمّ ولو قلت قنية وقوة لجاز أن يكون من الأرض القني"⁽¹⁾.

ومن هنا يمكننا أن نلاحظ كيف أن التطور اللغوي قد وقف أمام اللبس في الكلام، ولم يستطع هذا التطور اللغوي من الظهور في كافة أشكال العناصر اللغوية الداخلة ضمن إطاره.

فإن التطور اللغوي يقضي بأن تتقلب النون في "كنية" إلى ياء، ثم تدغم في الياء بعدها، وذلك شأنها شأن سائر الكلمات الأخرى التي تتضمن هذا العنصر اللغوي، إلا أن هذا التطور اللغوي لم يكن، ولم يقع في الكلام، وإنما توقف حينما اصطدم بعناصر اللبس الدلالية أو البنائية، فإن القلب والإدغام لو وقعا في هذه الكلمة لأدى ذلك إلى التباس ما كان مضعفاً بما لم يكن مضعفاً، ومن هنا لم يقع هذا التطور اللغوي ضمن الكلمة الواحدة في النموذج السابق.

وبناء على ما سبق، يمكننا أن نلاحظ كيف أن أمن اللبس قد أثر في مسيرة التطور اللغوي، إذ إن اللبس إذا وقع في بعض عناصر الكلام لم يكن السبيل إلى التطور اللغوي متاحاً، إذ إن الغاية من اللغة البيان والإفصاح، والوصول إلى الدلالة غير الملبسة، وهو ما تسعى إليه سائر اللغات في العالم، ومن هنا فإن وقع اللبس في عنصر لغوي ما، فلا بد من إزالة هذا اللبس، وهو ما جرى في كلمة "كنية" فإنها لو أدغمت النون في الياء لأدى ذلك إلى التباس الكلام بصيغة المضعف، ومن هنا فإن النون لم تدغم في الياء، وبقيت مظهرة على حالها.

ولا يجوز إدغام النون في الراء بعدها أو اللام في كلمة واحدة، يقول ابن عصفور: " ولذلك أيضاً لم يوجد في كلامهم نون ساكنة قبل راء أو لام نحو: "عَنْل"

¹. العكبري. الباب في علل البناء والإعراب، ج: 2، ص: 475.

و"قنر"، في كلمة واحدة؛ لأنك إن بيّنت ثَقُلَ لقرب النون من الراء واللام، وإن أدغمت التباس بإدغام المثلين"⁽¹⁾.

يشتمل كلام ابن عصفور السابق على حديث عن مظهر من مظاهر الإدغام في الكلام، وهو أنه لا يجوز إدغام النون في الراء أو اللام بعدها؛ لأن الناطق إذا أدغم النون فيهما أدى ذلك إلى التباس الكلام بما كان مدغماً من باب المثلين أصلاً، ومن هنا لم يجز الإدغام.

ويبين النحاة كما سبق كلام ابن عصفور أنه ليس في كلام العرب كلمة تأتي فيها النون قبل الراء وهي ساكنة، أو قبل اللام، مثل عنل وقنر، فإنها لا تأتي في كلام العرب، ولو افترضنا جدلاً أنها وُجِدَت مثل هذه الكلمات فإن النون لا بد أن تظهر، كي لا يلتبس المثلان بغير المثلين في الكلام⁽²⁾.

وما جرى في هذه الألفاظ التي لم يُسمع مثلها في كلام العرب عائد إلى طبيعة علاقة هذه الأصوات ببعضها إذا تجاوزت في كلمة واحدة، فإن تجاوزها يقود إلى واحد من أمرين، وكلاهما صعب، الأول: أن يُنطق بها مظهرة، مما يؤدي إلى النقل في الكلام؛ لأن مخرج النون قريب من مخرج الراء واللام، فإذا أراد الناطق أن ينطق بالكلمة مظهرة النون فإن ذلك يؤدي إلى النقل، الثاني: الإدغام، وإذا أراد الناطق أن ينطق بالكلمة مدغمة النون، أدى ذلك إلى التباس لدى المتلقي، هل الأصل مثلان، أم متقاربان، وهذا اللبس هو الذي قاد إلى انعدام وجود مثل هذه الألفاظ في العربية⁽³⁾.

إن هذا النقل الحاصل في نطق النون مع الراء أو اللام في كلمة واحدة هو السبيل الذي أدى إلى زهاب مثل هذه الكلمات في العربية، كما أن الإظهار غير ممكن في مثل هذه الحالات، ومن هنا لم يقع في العربية مثل هذه الكلمات⁽⁴⁾.

1. ابن عصفور. الممتع الكبير، ص: 451.

2. انظر: ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 3، ص: 419.

3. انظر: الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (1985م). اللامات، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق - سوريا، الطبعة الأولى، ص: 152.

4. العكبري. اللباب في علل البناء والإعراب، ج: 2، ص: 476.

هذا يعني أن السبب الأول والرئيس في عدم وجود هذه الكلمات في العربية من جهة، وعدم جواز الإظهار أو الإدغام فيهما من جهة ثانية عائد إلى طبيعة تكوين المخارج الصوتية لهذه الأصوات المتجاورة، وهذا التقارب الشديد بينها يؤدي إلى عدم جواز الإدغام أو الإظهار، مما أدى إلى عدم وجود مثل هذه الألفاظ في العربية مطلقاً⁽¹⁾.

فإن مخرج النون من طرف اللسان، مع انطباق اللسان بالحنك الأعلى تماماً، يرافق ذلك كله صوت غنة خارج من الخياشيم، وجريان النفس مع التجويف الفموي والأنفي، كما أن مخرج الراء من طرف اللسان، ومخرج اللام من جانب اللسان، مما يخلق شيئاً من التقارب الكبير بينها⁽²⁾.

ومن خلال ما سبق كله يتبين لنا الأثر الواضح لالتباس الكلام في نحو: عنل، وقنر، وذلك أن النطق بهما يقود إلى أمر من أمرين، وكلا الأمرين صعب: الأول: إظهار النون مع اللام والراء، وهذا أمر صعب في النطق، ولا يمكن الوصول إليه إلا بشق الأنفس.

الثاني: إخفاء هذه النون، وإدغامها في الراء أو اللام بعدها، وهذا يؤدي إلى لبس في الكلام والتراكيب، وذلك أن النطق بالنون مع الراء أو مع اللام مضعفة قد يقود إلى التباس المتقارب مع المتماثل.

إن هذا الأمر قاد إلى انعدام وجود مثل هذه الألفاظ في العربية؛ لما لها من حكم صعب في النطق، الأمر الذي يؤدي إلى لبس في الكلام، أو مشقة في جانبها الآخر، فكان السبيل إلى الخلاص من هذا كله عدم وجود مثل هذه الألفاظ في العربية.

وبذلك يظهر لنا أثر أمن اللبس في هذا التطور اللغوي، إذ إن التطور اللغوي في مثل: قنر، وعنل، لو وجدت في العربية يتمثل بإدغام النون في الراء، أو في اللام بعدها، غير أن هذا التطور اللغوي لم يكتمل بسبب وجود لبس محتمل إذا أدغمت النون في الراء أو اللام، وهو التباس ما كان من المتقاربين بما كان من المتماثلين

1. انظر: الاسترأبادي. شرح شافية ابن الحاجب، ج: 3، ص: 298.

2. انظر: عبد التواب. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص: 32.

في الإدغام؛ لذا كان اللبس سبيلاً إلى إيقاف التطور اللغوي المحتمل في هذه الألفاظ لو أنها وُجدت في العربية.

ومن بين المواضع ما يذكره ابن مالك في مجيء "الحويواء" مدغمة وغير مدغمة، وذلك في قوله: "وكذلك يجوز الفك والإدغام في الحويواء ونحوه - وهو من الحوّة - فمن أدغم فلأنّ المثليين قد اجتمعوا محركين في كلمة، وليس أحدهما للإلحاق، ولا معهما شيء من سائر الموانع، واللفظ به حينئذٍ حوَاء، ومن لم يدغم فلئلا يلتبس أفعال مصدر أفعالٍ أو أفعالٍ بفعال مصدر فعلٍ، ولئلا يجتمع في كلمة واحدة إعلان أحدهما الإدغام والثاني قلب اللام الآخرة همزة"⁽¹⁾.

يبين ابن مالك في كلامه السابق أنه يجوز في كلمة "الحويواء" الإدغام وفك الإدغام، فأما من فك الإدغام فلكي لا يلتبس هذا اللفظ "حوَاء" بمصدر الفعل "فَعَال"، فإن أمن اللبس هو الذي دفع بالعرب أن ينطقوا هذا اللفظ بغير إدغام.

وقد بين سيبويه أن المصدر إذا أردت الإدغام في هذه الكلمة فهو "الحويَاء" بقلب الواو الثانية ياء، وإدغامها في الياء التي قبلها، وهذا من قبيل الإدغام، وهو مصدر صريح، وقد سُمع عن العرب قولهم: حويواء، بغير قلب ولا إدغام⁽²⁾.
ومن الناس من يقول: حوَوَاء، فيقلب الياء واوًا، ثم يدغمها في الواو التي قبلها، فتصيران حرفاً واحداً مشدداً على ما نرى⁽³⁾.

هذا مصدر من الحوة، وهو على نوعين كما نرى، الأول: حويواء، فالواو الأولى عين الكلمة، والياء منقلبة عن الألف التي هي زائدة، ولم تدغم في الواو التي بعدها لأنها غير لازمة، والواو الثانية لام، والألف التي بعدها هي ألف المصدر، والهمزة

¹. ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله (2002م). إيجاز التعريف في علم التصريف، تحقيق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ص: 211.

². الفارسي. التعليقة على كتاب سيبويه، ج: 5، ص: 114.

³. الثمانيني. شرح التصريف، ص: 518.

منقلبة عن اللام الثانية، والثاني: احوياء، فإن الياء هاهنا مشددة؛ لأنها وقعت ساكنة، ووقع بعدها واو متحركة، فقلبت الواو ياء، ثم أُدغمت الياء في الياء⁽¹⁾.

هذا المصدر إنما لم يجز فيه الإدغام من وجهة نظر بعض النحويين كي لا يلتقي هذا المصدر بمصدر فعل آخر، وهو ما بيّنه ابن مالك في بداية حديثنا، إذ لم يقل العرب: احوياء، بالإدغام كي لا يلتبس بـ "فَعَّال"، فكان الفك أولى من الإدغام، على الرغم من أن الوجهين جائزان في هذا اللفظ⁽²⁾.

وبناء على ما تقدم من حديث يمكننا أن نشير إلى ما يأتي:

أولاً: يجوز في مصدر الفعل "احواوى" وجهان: الأول: احوياء بغير قلب للواو الثانية، ولا إدغام، وهو ما عليه كثير من النحاة، والثاني: احوياء، بقلب الواو الثانية ياء، وإدغام الياء الأولى في الثانية، وهو ما ذكره سيبويه.

ثانياً: إن أي مصدر من هذين المصدرين يقود إلى مخالفة قاعدة صرفية، فإذا نطقنا الكلمة بغير إدغام على "احويواء" كان ذلك مخالفة لأصل القاعدة التي تشير إلى أنه إذا اجتمع الواو والياء في كلمة وكان أولهما ساكناً فإن الواو تنقلب ياء، وتدغم الياء الأولى في الثانية، أما إذا نطقنا بهذا المصدر بإدغام الواو في الياء، أي: احوياء، فإن ذلك يؤدي إلى التباس هذا المصدر بغيره من مصادر العربية.

ثالثاً: ومن هنا فإن أكثر النحاة واللغويين على عدم الإدغام، وإبقاء الكلمة على "احويواء" وذلك بعداً عن الالتباس الذي يحصل في الكلام إذا نطق بهذا المصدر مدغماً.

ومن هنا يظهر لنا كيف أن أمن اللبس أثر في تحويل التطور اللغوي عن مساره، فإن التطور اللغوي في هذه المسألة يقضي بأن تنقلب الواو ياءً، ومن ثم تدغم الياء الأولى في الثانية، على ما بين سيبويه، ولكن اصطدمت اللغة ضمن هذا الإطار بجانب اللبس، فإن النطق بهذا المصدر مدغماً على هذا النحو يؤدي إلى التباسه بغيره من المصادر، ومن هنا أوقف التطور اللغوي عن السيرورة في هذا المصدر.

¹. انظر: العكبري. اللباب في علل البناء والإعراب، ج: 2، ص: 420.

². انظر: الهمداني. سفر السعادة وسفير الإفادة، ج: 1، ص: 243.

ويقول ابن مالك في موضع آخر شبيهه بالموضع السابق: "يجوز الفك والإدغام - أيضاً - إذا كان أول المثلين تاء الافتعال نحو: افتتن افتتانا، واختتن اختتانا، فمن أدغم فلأنهما مثلان متحركان في كلمة وليس معهما شيء من الموانع، ومن فك فلئلا يلتبس افتعل بفعل؛ ولأن تاء الافتعال لا يلزم أن تليها تاء فكان التقاء المثلين فيه عارضاً فأشبهه المنفصل"⁽¹⁾.

يشتمل كلام ابن مالك السابق على أنه يجوز في مثل: افتتن، واختتن، أن تفك الإدغام على ما نرى، أو أن تدغم، فنقول: اختن، وافتن، بإدغام التاء في التاء؛ لأنه ليس في الكلمة ما يمنع من وجود هذا الإدغام، غير أن الأولى عدم الإدغام لئلا يلتبس "افتعل" بـ "فعل"، فإن التباس الصيغ هو الحائل دون وقوع هذا الإدغام. ويبين ابن الحداد أنه إذا قيل في اللغة "فتن" فإن هذا الفعل يأتي بمعنى "افتتن" أي أنهما يقودان إلى معنى واحد بعينه، وهو ما يشير إلى أصل المسألة بأن التاء قد أدغمت في التاء بعدها⁽²⁾.

هذا يعني أن تاء الافتعال قد أدغمت في تاء الفعل، فصارت حرفاً واحداً مشدداً، وهذا الإدغام يقود إلى اللبس على ما بين ابن مالك أعلاه، وذلك أننا إذا أدغمنا هذه التاء بتلك أدى ذلك إلى التباس "افتعل" بصيغة "فعل" وهو ما لا تسعى إليه اللغة. وبناء على ما سبق يمكننا القول بأن الإدغام في هذه المسألة قاد اللغة إلى اللبس، وهو ما لا تسعى إليه، فما كان السبيل للخلاص من هذا اللبس إلا من خلال إقصاء الإدغام عن هذه الكلمة وما شابهها، على الرغم من أن الإدغام في هذه الحالة جائز ولا شائبة فيه، إلا أن اللبس الواقع في هذا الإدغام هو الذي أدى إلى الابتعاد عنه، والإبقاء على الفك في هذه الكلمة.

ومن بين المواضع التي اشتملت أيضاً على حديث عن مظهر من مظاهر الإدغام ودوره في أمن اللبس للوصول إلى التطور اللغوي، ما جاء في قول رضي الدين الأستراباذي عن إدغام النون الساكنة في الواو أو الياء بعدها، وذلك إذ يقول: "وإذا بنيت مثل "عَنَسَل" -للذئب- من: "باع" وقال، قلت: "بَنَيْع"، "وقنول" بالتصحيح في

¹. ابن مالك. إيجاز التعريف، ص: 211 - 212.

². انظر: ابن الحداد. كتاب الأفعال، ج: 4، ص: 3.

الأقوال الثلاثة؛ لسكون ما قبل حرف العلة، وبعدم إدغام النون في الياء والواو لئلا يلتبس بفعل⁽¹⁾.

يتضمن كلام الأستراباذي السابق حديثاً عن كيفية صياغة مثل: عنسل، من "باع"، و"قال"، فإن الطريقة التي يتمكن من خلالها المتكلم من صياغة هذا المثل تتمثل في قوله: بَنَيْع، وَقَنُول، بتصحيح حرف العلة، أي أنه لا ينقلب ألفاً في هذه الحالة، وإظهار النون؛ لأنه لو أُدغمت النون في الواو أو الياء بعدها لأدى ذلك إلى التباس هذه الصيغة بصيغة المضعف، مثل: بَيْع، وَقَوْل.

إن الناطق لو قلب النون من "قنول" إلى واو، بحكم أنها سكنت والواو بعدها تسمح بإدغامها فيها، ولو قلب كذلك النون ياء في "بنيع" بالحكم نفسه الذي استحقته النون في "قنول" لأدى ذلك إلى التباس في الصيغة، ولما استطاع المتلقي التمييز بين ما كان أصله مضعفاً، أو منقلباً عن النون؛ لذا وجب إظهار النون في هذه الحالة فراراً من اللبس الواقع في هذه الكلمة لو أن النون قلبت فيها واواً، أو ياءً⁽²⁾.

إن هذا المثال الذي نحن بصدد الحديث عنه إنما هو من ابتداعات الصرفيين، إذ هو ليس من المستعمل المسموع من كلام العرب، بل هو تطبيق لقواعد الصرف التي ترسخت في أذهان النحاة، وأرادوا أن يطبقوها على بعض مجالات اللغة في أفعالها، فبينوا أنه من الممكن أن يصاغ من "باع، وقال" على زنة "عنسل"، ولكن دون إدغام؛ لما يترتب على الإدغام من التباس في الصيغ⁽³⁾.

ويقول الحملوي في هذه المسألة: "إذا أردت أن تصوغ من باع وقال على وزن عنسل بمهملتين مفتوحتين، بينهما نون ساكنة: للناقاة السريعة، قلت فيه: بَنَيْع وَقَنُول بلا إدغام، مع أن هنا حرفين متقاربين، لأنه يشترط في إدغام المتقاربين ألا يحصل

1. الأستراباذي. شرح شافية ابن الحاجب، ج: 2، ص: 974.

2. انظر: ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 3، ص: 355.

3. انظر: ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر (2010م). الشافية في علمي التصريف والخط، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب القاهرة - مصر، الطبعة الأولى،

لبس، ووجه اللبس هنا أنك لو أدغمت لقلت قَوْلٌ وَبَيْعٌ، فيلتبسان بمضعِّي. قال
وباع" (1).

ويمكننا أن نلاحظ من خلال ما سبق كله ما يلي:

أولاً: يمكننا أن نعد هذه المسألة من باب الترف الفكري ضمن علم الصرف، إذ ليس
مسموعاً في كلام العرب كلمةً: بنيع، ولا قنول، وإنما جاء الصرفيون بهاتين
الكلمتين للدلالة على بعض مظاهر القوانين الصرفية لديهم.

ثانياً: إن النون الساكنة التي تليها الواو أو الياء في كلمة واحدة لم تكن قابلة للقلب
ومن ثم الإدغام؛ لأنها لو قلبت ثم أدغمت لأدى ذلك إلى التباس في الصيغ،
فتلتبس "بنيع، وقنول" بمضاعف هذه الأفعال، أي تلتبسان بـ "قَوْلٌ، وبَيْعٌ" ومن
هنا فإن اللغة لا تسعى إلى هذا اللبس، بل تحاول الابتعاد عنه ما أمكنها ذلك،
الأمر الذي دفعها إلى الإبقاء على هذه النون دون قلب أو إدغام.

ثالثاً: إن هذا المظهر من مظاهر أمن اللبس في العربية قاد إلى تحول في مسيرة
التطور اللغوي المؤثر في هذه العناصر اللغوية، وذلك أن مظاهر هذا التطور
تقتضي أن تُقلب النون ياء في "بنيع"، وواو في "قنول"؛ لسكون هذه النون،
ومجيء صوت الواو أو الياء بعدها، وهذا يقتضي إدغامها في الحرف الذي
يليه مع الأخذ في الاعتبار عدم وجود ما يمنع من هذا القلب من الناحية
الصوتية.

غير أن الناحية الدلالية التي تتمثل باللتباس هذه الصيغة الجديدة بصيغة أخرى
سبقت في كلام العرب تتمثل في مضعف "فعل"، وهو ما يؤدي إلى التباس
الصيغتين، ما كان من اللغة إلا أن منعت سريان هذا التطور اللغوي من التأثير في
هذه الكلمات، وصولاً بها إلى عدم الالتباس بصيغ أخرى.

ومما يشبه ما سبق ذكره في النموذج السابق كلمة "عنمل" التي هي موافقة لصيغة
"بنيع، وقنول" غير أن الصوت الذي يلي صوت النون هو الميم وليس صوت العلة،

¹. الحملاوي، أحمد بن محمد (د.ت). شذا العرف في فن الصرف، تحقيق: نصر الله عبد

الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد، الرياض - السعودية، الطبعة الأولى، ص: 154.

وحكمه كحكم ما سبقه من الحديث السابق، أي أن النون تظهر فيه ولا تدغم؛ لأنها لو أدغمت لأدى ذلك إلى التباس المضعف بالمدغم على ما بيّنا⁽¹⁾.

وقد اقترب الإدغام من هذين الصوتين لأنهما صوتان متقاربان في المعنى، متشابهان في الصفة، ومن هنا فإن سكون أحدهما يؤدي إلى إدغامه في الآخر، وهو ما لم يجر في هذه الكلمة؛ لما يترتب عليه من التباس الصيغ ضمن هذا النموذج والمثال⁽²⁾.

ومن هنا فيمكن لنا أن نلاحظ أن مسيرة التطور اللغوي لم يكتب لها في هذه الكلمة التمام، إذ إن التطور اللغوي في هذا النحو يترتب عليه أن تتقلب النون ميماً، ثم تُدغم في الميم بعدها، فيصير الكلام: عمل، ولكن هذا الإدغام لا شك أنه سيؤدي إلى التباس صيغة هذا المدغم بصيغة المضعف أصلاً، ولما كان اللبس محتملاً، منعت اللغة مجيء هذا الإدغام ضمن هذه الكلمة، وجعلت من الإظهار سبيلاً للخلاص من هذا اللبس، بمعنى آخر أن أمن اللبس وقف حائلاً دون تحقيق مظاهر هذا التطور اللغوي الذي تقتضيه أصوات العربية ضمن تراكيبها الكلامية، وذلك وصولاً إلى عدم الخلط بين الصيغ الصرفية.

ومن بين النماذج التي اشتملت على دور للإدغام في عملية التطور اللغوي بناء على ما يقتضيه أمن اللبس، ما كان من كلام صاحب الكناش في إدغام "عتد" التي إذا أدغمت التاء بالدال أدى ذلك إلى اللبس، يقول: "ولا في عتد، وهو الشديد التام الخلق: عدّ، بقلب التاء دالا، وإدغام الدال، لأنه يلبس بالعدّ من العدد"⁽³⁾.

اشتمل كلام شاهنشاه السابق على حديث عن قلب أحد المتقاربين إلى الصوت الآخر، ومن ثم إدغامه في ذلك الصوت، ومن النماذج عليه قولهم: عتد، في الشديد تام الخلق، فإنه لو أدغمت التاء في الدال، لأدى ذلك إلى التباس هذا المعنى بمعنى العد.

¹. انظر: ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 3، ص: 355.

². الاسترلابادي. شرح شافية ابن الحاجب، ج: 2، ص: 971.

³. شاهنشاه. الكناش، ج: 2، ص: 319.

وبيين النحاة أن المتقاربين إذا كانا في كلمة واحدة جاز قلب الأول إلى هيئة الثاني، ولكن إذا أمن اللبس، فإذا خيف اللبس في الصيغة أو في الدلالة كان القلب والإدغام ممتنعين، ومن ذلك هذه الكلمة "عتد" فإن التاء لو قُلبت فيها دالاً، ثم أُدغمت في الدال التي تليها لأدى ذلك إلى التباس هذه الكلمة بمعناها ودلالاتها بكلمة "عدّ"، فيؤدّي ذلك إلى الخلط، ومن هنا لم يصح قلب التاء دالاً وإدغامها في الدال بعدها⁽¹⁾. غير أن ناساً من العرب كانوا ينطقون بهذه الكلمة مدغمة، ويجمعونها على "عدّان"، إلا أن جمعها الأكثر في لسان العرب: عُدّ، وذلك فراراً من الإدغام الذي نجده في "عدّان"⁽²⁾.

إن هذا القلب يقود إلى ناحيتين: الأولى: اللبس الحاصل بين كلمة "عتد"، وكلمة "عدّ"، إذ إن اللغة تفر من هذا اللبس، وتسعى إلى التخلص منه، والثاني: تداخل بعض الألفاظ نتيجة لهذا الإدغام، فربما لم يستطع المتلقي الوصول إلى أصل الكلمة، أهي من "عتد"، أم من "عدد"؟ فهذا التداخل ناشئ من طبيعة التقارب بين صوتي التاء والدال في هذه الكلمة⁽³⁾.

وبناء على ما سبق يمكننا أن نشير إلى ما يأتي:

أولاً: تشتمل كلمة "عتد" التي هي بمعنى الشديد التام الخلق، على صوتي: التاء والدال، وهما صوتان متقاربان في مخرجهما وصفاتهما، الأمر الذي يسمح بإدغامهما، غير أنهما لم يصلا إلى حد الإدغام الكائن بينهما. ثانياً: وعلى الرغم من هذا التقارب بين الصوتين، إلا أن أهل اللغة فروا من قلب التاء دالاً لقربها من الدال، وسكون هذه التاء، ومن ثم إدغام هذه التاء بالدال؛ لما يؤديه هذا الإدغام من فساد في المعنى، إذ لو قُلبت التاء دالاً لأدى ذلك إلى تشابه كلمة "عتد" بكلمة "عدّ" ومن هنا لا يمكن الوصول إلى المعنى بسهولة ضمن هاتين الكلمتين؛ لذا فرّت العربية من هذا التقارب.

¹. انظر مثلاً في ذلك: الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 548، وابن يعيش.

شرح المفصل، ج: 5، ص: 527.

². انظر: ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 5، ص: 560.

³. الصاعدي. تداخل الأصول اللغوية، ج: 1، ص: 512.

ثالثاً: وعلى الرغم من هذا الفرار إلا أنه ثمة بعض القبائل العربية التي قلبت هذه التاء دالاً، وجمعت الكلمة على "عدان"، في حين جمعها سائر العرب على "عُدْ، أو عتود"، وذلك فراراً من هذا الإدغام المؤدي إلى التباس المعنى.

رابعاً: ومن هنا يمكن لنا أن نلاحظ ما وقع في هذه الكلمة من تحول صرفي متعلق بجانب أمن اللبس، وما يؤديه هذا القانون اللغوي من دور مهم في تشكيل عناصر الكلام، إذ إنه حال دون إتمام دورة التطور اللغوي ضمن بعض العناصر اللغوية، فإن مكونات التطور اللغوي تقضي بأن تتقلب التاء دالاً في هذه الكلمة، ومن ثم تُدغم في الدال التي تليها، ولكن اللبس الكائن في الكلمة إذا قُلبت حال دون إتمام هذا التطور اللغوي، يعني ذلك أن اللبس وقف دون تحقيق عناصر التطور اللغوي لمزيد من الاهتمام بمكونات المعنى والدلالة.

ومن بين أهم النماذج التي لها أثرها في المعنى، ما يرتبط بجانب اختلاف الدلالة إذا وقع الإدغام، وهو اللبس الذي تفر منه اللغة، وذلك مثلاً قولهم: "صَكَكَ" بفتحيتين، وهي عيب في رجل الفرس "وسرُر" بضميتين جمع سرير "وجُدَّد" بضم الفاء وفتح العين جمع جُدود بالضم، وهو الخط الذي في ظهر الحمار "وطَلَّل" بفتحيتين وهو ما بقي من آثار الديار "ومدد" بمعنى الزيادة "حتى يلتبس" الصكك على تقدير الإدغام "بصك" بفتح الصاد وهو كتاب القاضي "و" السرر بلفظ "سر" بالضم وهو ما تقطعه القابلة في سرّة الصبي "و" الجدد بلفظ "جد" بالضم، وهو البئر في الطريق "و" طلل بلفظ "طل" بفتح الطاء وتشديد اللام، وهو مطر ضعيف القطرة "و" مدد بلفظ "مد" من مد الثوب⁽¹⁾.

يشتمل الكلام السابق على ما يترتب على الإدغام من اختلاف المعنى، فإن كلمة: صكك، تختلف عن كلمة "صك" بالإدغام والتضعيف، وهذا الاختلاف في المعنى يقود إلى انتفاء إدغام "صكك"؛ لأنه لو أدغمت لوقع اللبس في الكلام، وهو ما لا تسعى إليه اللغة على ما أوضحنا من قبل.

هذه مجموعة من الألفاظ التي سُمعت عن العرب، وقد سُمع فيها الفك دون الإدغام، وذلك لما ينتج عن الإدغام من اختلاط المعنى بغيرها من الألفاظ الأخرى

¹. دنقوز. شرحان على مراح الأرواح، ص: 84.

في اللسان العربي، ومن هنا لم يجر فيها الإدغام، وثمة بعض الكلمات الأخرى التي سُمعت، وهي لا ينقاس عليها، وإنما يُكتفى بما سُمع عن العرب في ذلك، فإنه لو وقع الإدغام فيها، لوقع اللبس، غير أن اللغة احتزرت من هذا اللبس بفك الإدغام وعدم إدخال الحرف في الحرف على ما رأينا⁽¹⁾.

وقد بينّ النحاة القدماء أن ما جرى في هذه الكلمات وما شاكلها إنما هو شنوذ عن القاعدة، وأن الأصل في هذه القاعدة أن تُدغم الكاف في الكاف، والباء في الباء، واللام في اللام، وهكذا، غير أنهم لما خافوا التباس الكلام على المتلقي، وانحرفه عن مراده، جعلوا الفك سبيلاً للوصول إلى المعنى، وطريقاً للغاية المرجوة من هذه المعاني، يضاف إلى هذا كله أن الشنوذ ما هو إلا شنوذ عن أساس القاعدة وأصلها، وليس شنوذاً في لسان العرب⁽²⁾.

وثمة مجموعة من الألفاظ الأخرى التي لم يُدغم فيها الصوتان المتماثلان ببعضهما للغاية نفسها، ألا وهي الغاية الدلالية، وقد ذكر المرادي بعضاً من هذه الكلمات، وذلك في قوله: " وهذه الألفاظ "ألّ السقاء" إذا تغيرت رائحته، والأسنان إذا فسدت، والأذن إذا رقت، و"دبب الإنسان" إذا نبت الشعر في جبينه، و"صكك الفرس" إذا اصطكت عرقوباه، و"ضببت الأرض" "إذا كثر ضبابها"، و"قطط الشعر" إذا اشتدت جعودته و"لححت العين أو لختت" إذا التصقت بالرّمص و"مششت الدابة" إذا شخص في وظيفها حجم دون صلابة العظم، و"عزرت الناقة" إذا ضاق إحليلها وهو مجرى لبنها، فشذوذ ترك الإدغام في هذه كشنوذ ترك الإعلال في نحو القود ونحوه⁽³⁾.

¹. انظر: ابن الناظم، بدر الدين محمد بن جمال الدين بن مالك (2000م). شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ص: 619.

². انظر: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف (1998م). ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 338.

³. المرادي. توضيح المقاصد والمسالك، ج: 3، ص: 1642.

لقد بيّن المرادي في كلامه السابق ما جرى في هذه الألفاظ من ترك الإدغام، وما ترك الإدغام فيها إلا لغاية دلالية تتمثل بالتباس المعنى بغيرها إذا أُدغمت، ومن هنا لم يقع عليها الإدغام.

يعني هذا أن الإدغام لم يقع في مثل: طلل، وصكك، وسرر، وغيرها من الألفاظ التي ذكرناها آنفاً؛ لأنه لو وقع الإدغام لوقع اللبس في الكلام، إذ إن هذه الكلمات لها معانٍ أخرى في لسان العرب تشتمل عليها مضعفة، ومن هنا إذا أُدغمت هذه الأصوات شابها المضعف في الكلام، والتبس المعنى وفقاً لذلك.

وبناء عليه يمكننا أن نلاحظ ما حال دون إتمام التطور اللغوي ضمن هذه الألفاظ، إذ إن التطور اللغوي في هذه الألفاظ يقتضي إدغام الكاف في الكاف، واللام في اللام، والراء في الراء، وهكذا، ولكن لما اصطدم هذا التطور اللغوي بناحية التباس المعنى بين اللفظين، أثرت اللغة الإبقاء على الفك دون الإدغام للوصول إلى المعنى المراد من اللفظ، والخلص من هذا اللبس المحتمل في هذه الكلمات، وبناء عليه نلاحظ كيف أثر أمن اللبس في مسيرة هذا التطور اللغوي.

ومن ذلك أنهم أبدلوا من الياء واواً في صيغة اسم المفعول، ظناً منهم أنها لو بقيت بالياء لأدى ذلك إلى اللبس بصيغة "فعليل"، إذ يقول ابن جني: "وقالوا: هذا أمرٌ مَمْضُوٌّ عليه" أي "مَمْضِيٌّ". وقالوا: "هي المَمْضُوء" وأصلها "مضياء". وقالوا: "هو أمرٌ بالمعروف نَهْوٌ عن المنكر" وهي من "نَهَيْتُ". وقالوا: "شَرِبْتُ مَشُوءًا" وهو من "مشيت" لأنه الدواء الذي يُمَشَى عنه، وكأنهم أبدلوا الياء واواً في "نَهْوٌ" و"مَشُوءٌ" ولم يقولوا "نهي" و"مشي" لأنهم أرادوا بناء "فَعُول" فكرهوا أن يلتبس بـ "فَعِيل"⁽¹⁾.

إن قياس الأسماء سابقة الذكر التي وردت عند ابن جني أن تكون بالياء لا بالواو، إذ إن أصل صوت العلة فيها من الياء لا من الواو، إلا أن الإبدال الذي طرأ عليها كان لعل صوتية صرفية دلالية، تتمثل بأن قولهم: ممضي، يشبه صيغة "فعليل" فلم يستطيعوا التمييز بين صيغة مفعول، وفعليل، بناء على هذا التحول إلا من طريق إبدال الياء واواً، كي تدل على أنها من صيغة "مفعول".

¹. ابن جني. سر صناعة الإعراب، ج: 2، ص: 137.

وما جرى من إبدال الواو معهود في العربية، إذ ثمة أمثلة كثيرة على إبدال هذه الياء واوًا، وليس الأمر مقصوراً على مثال واحد أو اثنين، بل إنها تُبدل حتى في سائر أشكال الصيغ الأخرى، كصيغة التصغير مثلاً، فإنها تبدل إذا كانت ثانية، مثل: ضُوَيْرِب، تصغير "ضارب" فالألِف هاهنا قد أُبدلت واوًا، مما يدل على أن هذا الإبدال معهود في الصرف العربي⁽¹⁾.

وقد بيّنا سابقاً في كلام ابن جني أن الهدف من هذا القلب إنما هو هدف صرفي يتمثل بإزالة اللبس عن هذه الصيغة، لئلا تلتبس بصيغة "فعليل"، فلو قيل: ممضي، وما شاكلها بالياء لأدى إلى الالتباس بصيغة فعليل، فلما كرهت العرب ذلك أُبدلت الياء واوًا⁽²⁾.

وانطلاقاً مما سبق يمكننا أن نلاحظ أن هذه الصيغة التي تحدثنا عنها سابقاً إنما خضعت لعناصر أمن اللبس في الصرف العربي، مما جعل اصواتها تتبدل بغيرها، وهو ما أشار إليه اللغويون القدماء، وأوضحوا أن هذه الصيغة إنما أُبدلت فيها الياء واوًا خوفاً من التباس هذه الصيغة بصيغة "فعليل" فأرادوا أن يبينوا هذه الصيغة عما سواها.

غير أن هذه الغاية التي سعى إليها العرب في كلامهم ضمن هذه العناصر الصرفية، قد خرقت بعض قواعد الصرف التي اصطلح عليها اللغويون، فليس هذا الموضوع من مواضع إبدال الياء واوًا، إذ إن الأولى في مثل هذه الحالة إبدال الواو ياءً، وإدغامهما معاً، فتكون الصيغة: ممضي، وممشي، وليس ممضو، وممشو، لأن القاعدة الصرفية تقتضي ذلك.

إلا أن ما جرى في مثل هذه الصيغ مرتبط بجانب التطور اللغوي الذي اصطدم بأمن اللبس، فلو أن مسيرة التطور اللغوي اكتملت في هذه الصيغ من حيث إبدال الواو ياءً لأدى ذلك إلى اشتباه صيغة مفعول بصيغة فعليل، وهو ما لا تسعى إليه اللغة، الأمر الذي جعلهم يبدلون الياء واوًا كي لا تلتبس صيغ فعليل بفعول، ولم يستمر التطور اللغوي في هذه الحالة الصرفية على نمطيته المفترضة.

1. انظر: الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 511.

2. انظر: ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 5، ص: 385.

وفي نهاية هذا الفصل نصل إلى النتائج الآتية:

- 1 . يمثل الإدغام واحداً من أهم الأبواب التي كان لأمن اللبس أثره البالغ في تشكيل عناصر الكلمات وبنياتها المختلفة، إذ كان للإدغام حظه الأوفر من بين المظاهر الصرفية الأخرى في مسيرة التطور اللغوي، وما يتأثر به من مسألة أمن اللبس.
- 2 . يمكننا القول إن أهم مظاهر أمن اللبس التي شاعت في مسائل الإدغام ما يتعلق بفك الإدغام، يعني أن اللبس يحصل في الكلام إذا وقع الإدغام، ومن هنا فإن اللغة ابتعدت عن الإدغام في الكلام فراراً من اللبس الحاصل مع هذا الإدغام، وذلك نحو ما رأينا في إدغام "عتد"، وإدغام "بنيع" وغيرها من الألفاظ المبنوثة في ثنايا هذا الفصل.
- 3 . ينقسم دور أمن اللبس في مسيرة التطور اللغوي إلى قسمين، الأول: يختص بالصيغ، وذلك حين توقف التطور اللغوي عن التأثير في صيغ الإدغام المختلفة منعاً لاختلاط الصيغ بعضها ببعض، كأن يختلط المضعف بغير المضعف، وهكذا، والثاني: قسم يختص بجانب الدلالة، وهو ما كان فيه اللفظ يحمل معنى في حال فك الإدغام، ويحمل معنى آخر في حال الإدغام، مثل: صكك، عيب في الفرس، و صكك، كتاب القاضي.
- 4 . يستوي في أمن اللبس ضمن باب الإدغام وأثره في التطور اللغوي إدغام المتماثلين، وإدغام المتقاربين، فكلا القسمين اشتمل على مجموعة من النماذج اللغوية التي حال فيها أمن اللبس دون إتمام مسيرة التطور اللغوي ضمن اللفظ.

الفصل الخامس

أثر أمن اللبس في التطور اللغوي في الصيغ الصرفية

تحدثنا في الفصول الماضية عن أمن اللبس، ودوره في إحداث بعض التحولات في مسيرة التطور اللغوي، في عناصر صرفية مختلفة، أما هذا الفصل فسيركز الحديث عن أثر أمن اللبس في التطور اللغوي، ولكن ضمن صيغ صرفية، وهذه الصيغ تتمثل بثلاث صيغ هي: التصغير، والنسب، والجمع، فهذه الصيغ الصرفية هي الصيغ الأبرز ضمن عناصر أمن اللبس، وأثره في التطور اللغوي.

1.5 صيغة التصغير:

ويأتي التصغير في اللغة العربية لفائدة دلالية تُرتجى، فإما أن تكون الفائدة متمثلة بالتحقير، أي تحقير ذات الشيء، مثل: زَيْدٌ في تصغير "زيد"، وأُسَيْدٌ في تصغير أسد، فإن هذه الصيغة دلت على تحقير هذين الأسمين، وإما أن يدل التصغير على تقليل كمية الشيء ومقداره، مثل: دُرَيْهَمَاتٌ، فإن هذا التصغير يدلنا على أن الدراهم قليلة، وإما أن يدل التصغير على تقريب ما يُتوهم أنه بعيد، مثل: قُبَيْلُ الفجر، وُبُعَيْدُ الظهر، وهكذا، فإن هذه الصيغة دلت على تقريب ما يُتوهم أنه بعيد⁽¹⁾.

ومن هنا فقد قال الجرجاني في تعريف التصغير بأنه: "تغيير صيغة الاسم لأجل تغيير المعنى، تحقيراً، أو تقليلاً، أو تقريباً، أو تكريماً، أو تلطيفاً، كرجيل، ودريهمات، وقبيل، وفويق، وأخي، وبنى عليه ما في قوله صلى الله عليه وسلم في حق عائشة رضي الله عنها: "خذوا نصف دينكم عن هذه الحميراء"⁽²⁾.

فمن خلال مفهوم التصغير الذي ذكره الجرجاني يتضح أنه مكون من ثلاثة أركان هي:

¹. انظر: ناظر الجيش. شرح التسهيل، ج: 10، ص: 4859.

². الجرجاني. التعريفات، ص: 60.

1 . تغيير في صيغة الاسم، وهو تغيير يطرأ على صيغة الاسم، فينقلها من حال بنائي، إلى حال بنائي آخر، وهو ما يقع حقيقة في صيغة التصغير بضم الأول، وفتح الثاني، وزيادة ياء ساكنة ثالثة على الكلام.

2 . يتبع هذا التحول البنائي الشكلي للكلمة تحول في معناها، إذ لا بد أن يصحب التغير البنيوي تغير دلالي.

3 . تتمثل الدلالات الجديدة التي ينتقل إليها المعنى في صيغة التصغير: بالتحقير، والتقريب، والتقليل، والتعظيم، والتودد، وغيرها من المعاني الجديدة التي تطرأ على معنى الكلمة بتغير صيغتها.

وللتصغير في الصرف العربي ثلاثة أوزان قياسية أساسية هي: فُعَيْلٌ، في تصغير الاسم الثلاثي، مثل: قُمَيْرٌ، وأُسَيْدٌ، وفُعَيْعِلٌ، في تصغير الاسم الرباعي، مثل: دُرَيْهَمٌ، وكُنَيْبٌ، وفُعَيْعِلٌ، في تصغير الاسم الخماسي الذي رابعه حرف علة، مثل: عَصِيفِيرٌ، في تصغير: عصفور، هذه هي الأوزان الثلاثة الأساسية للتصغير في العربية⁽¹⁾.

وهنا يشير الباحث إلى فكرة مؤداها أنه ثمة فرق بين الوزن الصرفي والوزن التصغيري في هذه الأوزان، فإن وزن "دُرَيْهَمٌ" التصغيري: فُعَيْعِلٌ، في حين أن وزنه الصرفي: فُعَيْلٌ، ووزن عَصِيفِيرٌ في الوزن التصغيري: فُعَيْعِلٌ، في حين أن وزنه الصرفي: فُعَيْلٌ، فثمة فرق بين الوزن التصغيري والوزن الصرفي، إذ كررت العين في الوزن التصغيري كي لا يتوهم بأن هذا الوزن هو الوزن الصرفي. وفيما يأتي من صفحات سنركز الحديث عن مظاهر أمن اللبس في صيغة التصغير، وما تفضى إليه من تحول في المعنى والدلالة، وأثر أمن اللبس في عناصر التطور اللغوي، وذلك في مجموعة من المسائل التي توصل إليها الباحث. إذ يبين الحملاوي أن كلمة "عيد" تصغر على "عبيد" بالياء وليس بالواو، والأصل فيه أن يُصغر على "عويّد" ولكنه إذا صُغِرَ وفقاً لهذه الصيغة أدى ذلك إلى التباسه بتصغير "عود" وهو أحد الأعواد، ومن هنا لم يصغر وفقاً لهذه الصيغة⁽²⁾.

1 . انظر: سيبويه. الكتاب، ج: 3، ص: 15.

2 . الحملاوي. شذا العرف، ص: 104.

يشتمل كلام الحملوي السابق على حديث عن مظهر من مظاهر أمن اللبس في تطور صيغة التصغير، وذلك في تصغير كلمة "عيد" فإنها لم تأتِ وفقاً لصيغتها الأساسية، وإنما جاءت وفقاً لصيغة أخرى أمناً لللبس.

ويبين سيبويه أن سبب مجيء تصغير "عيد" على "عِيد" عائد إلى طبيعة الجمع الذي حكم قلب هذه الواو ياء، فإن العرب تقول في جمعه: أعياد، ولا تقول: أعود، فلما قلبت الواو في صيغة الجمع إلى ياء، بقيت منقلبة إلى ياء في صيغة التصغير كذلك⁽¹⁾.

وعلى الرغم من أن التصغير يردُّ الأشياء إلى أصلها، إلا أن تصغير "عيد" لم يُرجع الياء فيه إلى أصلها، وإنما بقيت منقلبة إلى ياء، ولم تعد إلى الواو، وهذا شذوذ في التصغير، إذ من الأولى أن تعود الأشياء إلى أصلها، مثل قولنا في تصغير ميزان: موزين، فتعود الياء إلى أصلها الواوي⁽²⁾.

وما يدلنا أن الياء في "عيد" أصلها واو، أنها أخذت من قولنا: عاد يعود، لذا فإن الأصل يقول بأن تأتي على: أعود، وعُويد، بإبقاء الواو على أصلها، إلا أن هذا لو حصل لأدى إلى التباس الكلام، ومن هنا فقد بقيت الياء على حالها، ولم تُرجع إلى أصلها الذي انقلبت عنه⁽³⁾.

يعني ما سبق كله أن اللغة ألزمت صيغة التصغير هذه في عيد" إبدال الواو ياء، ولم تردها إلى أصلها، وهذا الإلزام في اللغة موجود في غير مظهر من مظاهرها، فإن اللغة ألزمت "البرية" إبدال الهمزة ياء، إذ إنها مأخوذة من الفعل "برأ" ولكن الهمزة التزمت الإبدال ياءً في كافة الصيغ، وكذلك الحال في كلمة "النبى" فإنها من الفعل "نبا" فقد التزمت اللغة إبدال هذه الهمزة ياء في أكثر استعمالات هذه الكلمة، ولم ترجعها إلى أصلها⁽⁴⁾.

1. سيبويه. الكتاب، ج: 3، ص: 458.

2. ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 3، ص: 58.

3. انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان (د.ت). اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، الطبعة الأولى، ص: 213.

4. ابن جني. المنصف، ص: 115.

والإزام هذه الكلمة صيغة التصغير على "عُيِّدَ" إنما جاء لغاية دلالية قصدت إليها اللغة، وهذه الغاية تتمثل بالتفريق بين العيد، والعود، وهو أحد الأعواد، إذ لو أُعيدت الياء إلى أصلها الواوي لكان ذلك سبباً لالتباس العيد بالعود⁽¹⁾.

ويتضح لنا من خلال ما سبق كيف أن أمن اللبس قد أثر في التطور اللغوي، إذ إن التطور اللغوي يقضي بأن تعود الياء إلى أصلها الواوي في صيغة التصغير، فيقال في تصغير: عيد، عويد.

ولكن لو حصل ذلك في الحقيقة لكان تصغير "عيد" على "عويد" شبيه بتصغير "عود" على "عويد" فلا يدري المتلقي أي المعنيين يُقصد إليه؛ لذا لجأت اللغة إلى إبقاء الياء في "عيد" على حالها منعاً لوقوع هذا اللبس بين الكلمتين في حال تصغيرهما.

يعني ذلك أن أمن اللبس أوقف تأثير التطور اللغوي الحاصل في هذه الكلمة، والمتمثل بعودة الياء إلى أصلها الواوي، بل أبقاها ياءً للوصول إلى غاية دلالية متسقة، وللتخلص من اللبس الحاصل بين تصغير عيد وعود.

ومن بين النماذج التي تتعلق بالتصغير ما جاء في قول ابن منظور في تصغير "الضحى"، يقول: " ضحا: الضحُوُّ والضحوَّةُ والضحيَّةُ على مِثَالِ العَشيَّةِ: ارتِفَاعُ النَّهَارِ: أنشد ابنُ الأعرابي:

رُقُودٌ ضَحِيَّاتٍ كَأَنَّ لِسَانَهُ، إِذَا وَاجَهَ السُّقَارَ، مَكْحَالٌ أَرْمَدَا

والضحى: فُوَيْقَ ذَلِكَ أَنثَى وَتَصَغِيرُهَا بَغِيرُهَا لِنَلَّا يَلْتَبِسَ بِتَصَغِيرِ ضَحْوَةٍ"⁽²⁾.

يشتمل كلام ابن منظور السابق على حديث عن تصغير "الضحى" وهو على "ضحى" أي أنه بغير تاء التأنيث، لأنه لو لحقت به تاء التأنيث لأدى ذلك إلى التباس تصغير "الضحى" بتصغير: ضحوة، إذ إن تصغيرها: ضحيةً بالتاء المربوطة.

وقد بين الصرفيون أن تصغير الأسماء المؤنثة التي لا تنتهي بعلامة تأنيث يكون بزيادة تاء التأنيث في صيغة التصغير، على ألا يترتب على زيادة هذه التاء التباس

1. انظر: الثميني. شرح التصريف، ص: 315.

2. ابن منظور. لسان العرب، ج: 14، ص، 474.

في المعنى، فإذا كان في الكلام التباس نتيجة لزيادة هذه التاء حُذفت ولم تُزد⁽¹⁾. إن الذي وقع في هذه الكلمة متمثل في أنه لو صيغت صيغة التصغير لأدى ذلك إلى التباسها بصيغة أخرى، فإن التصغير لا يؤدي إلى اللبس، وهو طارئ في الكلام، ومن هنا حُذفت التاء من آخر "ضحى" كي تدل على أنها تصغير "ضحى" لا تصغير "ضحوة"⁽²⁾.

غير أن النطق بـ "ضُحَيِّ" بغير تاء مربوطة في آخرها تدل على تأنيثها لا يمنع من مجيء "ضُحَيَّة" في تصغير "الضحى" فقد سُمع عن بعض العرب أنهم قالوا في تصغيرها: ضُحَيَّة بالتاء المربوطة، غير أن الأكثر لم يلحق التاء المربوطة في آخر هذه الصيغة استكراهاً لاختلاط هذه الصيغة بتصغير "ضحوة"⁽³⁾.

وفي حين أشار أكثر النحويين إلى أن "ضُحَيِّ" تصغير "الضحى" وأن التاء المربوطة لم تلحق آخر هذه الصيغة كي لا تختلط بتصغير "ضحوة" يشير أبو حيان ناسباً القول لأبي علي الفارسي إلى أن "الضحى" مذكر وليس مؤنثاً، ومن هنا جاء تصغيرها بغير تاء، أي أنه استدل على تذكير "الضحى" بعدم لحاق التاء المربوطة في آخر صيغة التصغير في إشارة إلى تذكيرها لا إلى أنها مؤنثة⁽⁴⁾.

ويتضح لنا من خلال ما سبق كله أن عناصر أمن اللبس كان لها تأثيرها المباشر في تحويل صيغة التصغير عن أساسها الذي وُضعت له، وهو تأثير أيضاً في جانب التطور اللغوي الذي امتنع بتبدل هذه الصيغة عن أصلها الذي وُضعت له.

فإن التطور الصوتي في تصغير "ضحى" يقضي بأن تلحق التاء المربوطة آخر الصيغة، في حالة تطويرة تقود إلى عنصر دلالي يتمثل بأن "الضحى" مؤنث لا

¹ انظر: الأحمدي نكري. دستور العلماء، ج: 1، ص: 203.

² المبرد. المقتضب، ج: 2، ص: 277.

³ انظر: الصقلي، أبو حفص عمر بن خلف بن مكي (1990م). تنقيف اللسان وتلقيح الجنان، قدم له وقابل مخطوطاته وحققه: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ص: 147.

⁴ أبو حيان. ارتشاف الضرب، ج: 1، ص: 376.

مذكر، وأن التصغير يعيد الأشياء إلى أصلها، ومن هنا فقد عادت هذه التاء المربوطة الدالة على التأنيث في آخر الصيغة.

إلا أن اقتضاء هذا التطور اللغوي لم يكن، وذلك بسبب اصطدام هذه الصيغة التصغيرية بصيغة تصغيرية أخرى لها البنية التركيبية الصوتية ذاتها، الأمر الذي قد يدفع إلى شيء من اللبس في الكلام، وهي: ضحوة، إذ إن "ضحوة" تُصغّر على "ضُحَيَّة" بالتاء المربوطة، ولو أضيفت هذه التاء إلى آخر صيغة "ضُحَيِّ" التي هي صيغة التصغير لكلمة "ضحى" لأدى ذلك إلى التباس الصيغتين.

ومن هنا فقد كان لهذا اللبس دوره المباشر في امتناع هذا التطور اللغوي من الوصول إلى صيغة التصغير المرتبطة بـ "ضحى" والإبقاء على هذه الصيغة وفق شكلها المباشر السطحي، دون إشارة بنائية للأصل التأنيثي لهذه الكلمة. وفي موضع آخر يبين الاسترابادي أن العرب لم تُصغّر اسم الإشارة للمؤنث، وهو: ذي، وذه، وذلك لأنهم استغنوا بتصغير "تا" عنهما، كما لو أنهم صغروهما لأدى ذلك إلى التباس صيغة المذكر بصيغة المؤنث⁽¹⁾.

يشير الأسترابادي في كلامه السابق إلى أنه لا يجوز تصغير اسم الإشارة من المؤنث، وهو: ذي، وذه، لسببين: الأول: أنه لو صُغِر لأدى ذلك إلى التباس صيغة المؤنث بصيغة المذكر، والسبب الثاني: أنهم استغنوا بتصغير "تا" عن تصغير: "ذي، وذه".

والمبنيات من أسماء الإشارة والموصولات تُصغّر في العربية، ولكنها لم تأخذ صيغة التصغير ذاتها التي تأخذها الأسماء المتمكنة في العربية، وذلك أن أصل التصغير يقوم على ضم الأول، وفتح الثاني، وزيادة ياء ساكنة بعد الحرف الثاني، إلا أن ذلك لا يقع في الأسماء المبنية كأسماء الإشارة، وإنما تُصغّر هذه الأخيرة بزيادة ياء مفتوحة في آخر الاسم، تليها ألف، فيقولون في تصغير "ذا" ذِيًا، وفي تصغير: "تا" تِيًا⁽²⁾.

¹. الأسترابادي. شرح شافية ابن الحاجب، ج: 1، ص: 364.

². انظر: ناظر الجيش. تمهيد القواعد، ج: 10، ص: 4872.

وما جرى من حكم على تصغير "ذي، وذه" في العربية من عدم جواز تصغيرها كي لا تلتبس بالذكر له ما يؤيده كذلك في الكلام، فإن اسم الإشارة للمذكر "ذا" يقابله للمؤنث خمسة أسماء للإشارة، وهي: ذي، وذه، وتي، وته، وتا، غير أن هذه الأسماء الخمسة لا تنتهي جميعها، لأنها لو ثبتت جميعاً لأدى ذلك إلى التباس مع المذكر، فيقال: تان، في تثنية: تا، ولا تنتهي "ذي، وذه"⁽¹⁾.

إن كلام السيرافي السابق يدعم ما سبقت الإشارة إليه من كون تصغير اسم الإشارة يؤدي إلى التباس المذكر بالمؤنث، ومن هنا امتنعت العربية من تصغيره، وهو الحال الذي رأيناه في التثنية كذلك، فإن أسماء الإشارة للمؤنث على ما بين السيرافي لا تنتهي جميعها؛ لأنها لو ثبتت جميعاً لأدى ذلك إلى التباس صيغ المذكر بصيغ المؤنث، أي أن المؤنث من أسماء الإشارة يكتفى فيها بتثنية "تا" فتكون على "تان"، في حين تكون تثنية المذكر على "دان"⁽²⁾.

فما جرى في حال التصغير من التباس المعنى، كان قد جرى في التثنية من التباس المعنى، فكما أن العربية لو ثبتت اسم الإشارة "ذي، وذه" لأدى إلى التباسه باسم الإشارة "ذا" للمذكر⁽³⁾، فكذلك الحال هاهنا، فإنها لو صغرت اسم الإشارة للمؤنث "ذي، وذه" لأدى إلى التباسه بتصغير اسم الإشارة للمذكر.

وبناء على ما سبق يمكننا أن نصل إلى ما يأتي:

أولاً: لم تجعل العربية لاسمي الإشارة "ذي، وذه" المؤنثين تصغير، بل استغنت بتصغير "تا" عن تصغيرهما، إذ تصغر "تا" على "تيا".

ثانياً: إن هذا الاستغناء من اللغة العربية عن تصغير هذه الأسماء عائد إلى سببين، الأول: أن هناك صيغة أخرى تدل على المعنى نفسه، وهي صيغة "تيا"، فلا حاجة لصيغة ثانية أخرى تدل على المعنى نفسه، ومن هنا استغنت العربية عن

1. انظر: السيرافي. شرح كتاب سيبويه، ج: 4، ص: 143.

2. انظر: ابن الناظم. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص: 51.

3. انظر: الجوجري، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد (2004م). شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة - السعودية، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 296.

تصغيرهما، والثاني: يتمثل بوجود لبس في الكلام، إذ لو صُغرت "ذي، وذه" لكانت صيغتهما: ذياً، وهذه الصيغة التصغيرية الخاصة بها شبيهة بصيغة تصغير اسم الإشارة للمذكر "ذا"، فإنه يُصغر على "ذياً"، ومن هنا لم تصغر العربية هذين الأسمين.

ومن خلال ما سبق يظهر لنا أن مسيرة التطور اللغوي المتمثلة في أحقية "ذي، وذه" للتصغير قد توقفت أمام حالة من اللبس الدلالي الذي لا تسعى إليه اللغة بحال من الأحوال، إذ إنها - أي اللغة - لو صُغرت هذين الأسمين المؤنثين لأدى إلى اختلاطهما والتباسهما بتصغير اسم الإشارة من المذكر، وهذا خلط دلالي لا تسعى إليه اللغة، بل تنفر منه، وتبتعد عنه، ومن هنا امتنعت اللغة من تصغير هذه الأسماء، يعني أن مسيرة التطور اللغوي قد توقفت عند اسمي الإشارة منعاً للبس الحاصل في هاتين الصيغتين إذا صُغرتا.

ومن بين النماذج التصغيرية كذلك ما كان فيه التباس المعنى بمعنى آخر على ما أوضحناه، ومن ذلك امتنع العرب عن تصغير كلمة "حسبك" لأمرين يبينهما الاسترابادي، حيث يقول: "ورفضوا أيضاً تصغير حسبك، لوجود معنى الفعلية فيه، ولئلا يلتبس بتصغير الحَسَب"⁽¹⁾.

يشتمل كلام الاسترابادي السابق على حديث عن سببين مهمين منعاً من تصغير "حسبك" السبب الأول: يتمثل بأن هذا الاسم يشتمل على شيء من معاني الفعلية، والتصغير من خواص الأسماء، فمن هنا لم يُصغر، والثاني: إن "حسبك" إذا صُغرت أدى ذلك إلى التباسه بتصغير اسم ثانٍ، وهو: الحَسَب، فمن هنا لم يصغره العرب كي لا يقع اللبس.

إن كلمة "حسبك" في العربية تعني: يكفيك، فهي اسم فعل، أي أنها تدل على الفعل كما تدل على الاسم، ومن هنا فإنها تحمل بعضاً من معاني الفعلية، الأمر الذي يجعلها تبتعد شيئاً ما عن مظاهر الأسماء التي لها حق التصغير⁽²⁾، فهي إذن تحمل

1. الاسترابادي. شرح شافية ابن الحاجب، ج: 1، ص: 369.

2. انظر: ابن الوراق. علل النحو، ص: 384.

شيئاً من معنى الأمر، فالمتكلم كأنه يأمر السامع بأن يكتفي بشيء ما عما يليه من الأشياء، وهذا ما يجعلها تقترب أكثر فأكثر من الأفعال⁽¹⁾.

وانطلاقاً من هذه الفكرة امتنع تصغير "حسبك" من جهة، وهي جهة أن هذا الاسم يحمل شيئاً من معاني الفعلية، والتصغير من سمات الأسماء⁽²⁾، ومن هنا كان تصغيره بعيداً، أما الجهة الثانية فتتمثل باللبس الواقع بين تصغير هذه الصيغة وتصغير كلمة أخرى هي: الحسب، على ما بين الاسترابادي أعلاه⁽³⁾.

وبناء على ما سبق يمكننا أن نشير إلى ما يأتي:

أولاً: ثمة سببان يفتان حائلاً دون تصغير "حسبك" في العربية، هما:

1. أن هذه الكلمة بمعنى "يكفيك" وهي بهذا المعنى شبيهة بالأفعال، علاوة على كونها تحمل معنى الأمر، والأمر للأفعال دون الأسماء، والتصغير للأسماء دون الأفعال، ومن هنا لم يجر تصغير هذه الكلمة.

2. أنه لو صُغرت هذه الكلمة لكانت صيغتها: حُسَيْب، وهذه الصيغة تشبه صيغة تصغير أخرى للاسم: حَسَب، وهي: حُسَيْب، فلما شابها هذه الصيغة تلك، استطاعت العرب أن تتخلص من هذا التشابه المفضي إلى اللبس بأن امتنعت عن تصغير "حسبك" دفعاً لهذا اللبس.

ثانياً: إن ما جرى في هذه الكلمة يتمثل بأنه متعلق بامتناع مسيرة التطور اللغوي الخاصة بهذه اللفظة، فإن من خصائصها التطورية أن تُصغر شأنها في ذلك شأن سائر الأسماء، غير أنها لم تستحق هذا التصغير لأنه لو وقع لأدى ذلك إلى التباس المعاني، ومن هنا فإن اللبس كان حائلاً دون وقوع التصغير على هذه الكلمة.

وبناء عليه يمكننا أن نلاحظ أن أمن اللبس قد أثر في التطور اللغوي لصيغة التصغير في العربية، وكان ذلك من خلال طريقتين: الأولى: مجيء صيغة التصغير على غير أصل القاعدة منعاً للبس، مثل تصغير "عُبَيْد" فالأصل فيها: عُوَيْد، ولكنها لم تأت على صيغتها الأصلية منعاً للبس، والثاني: بامتناع مجيء الصيغة التصغيرية

¹. انظر: الهمداني. سفر السعادة، ج: 2، ص: 547.

². الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 1، ص: 104.

³. الاسترابادي. شرح شافية ابن الحاجب، ج: 1، ص: 369.

مطلقاً، مثل امتناع تصغير "حسبك" كي لا تلتبس بتصغير "الحسب" وامتناع تصغير "ذي، وذه" من أسماء الإشارة الدالة على المؤنث كي لا تلتبس بتصغير اسم الإشارة المذكر "ذا".

2.5 صيغة النسب:

والمنسوب اسم ألحق في آخره ياء مشددة، هذه الياء هي العلامة الدالة عليه، على أن تسبق بكسرة، فالياء علامة النسبة، كما أن التاء المربوطة كانت علامة التأنيث في الأسماء، فكذاك الياء هاهنا، مثل: بصريّ وهاشمي⁽¹⁾.

فصيغة النسب على ذلك تمثل الحالة التي تلحق فيها الياء المشددة نهايات الأسماء دلالة على نسبة الشيء إلى الشيء، كقولنا: بصري، أي إن هذا الشخص منسوب إلى البصرة، وهاشمي، أي إن الشخص منسوب إلى بني هاشم، فكانت هذه الياء علامة لنسبة هذه الأسماء لتلك.

يقول الزمخشري في مفهوم الاسم المنسوب: "هو الأسم الملحق بآخره ياء مشددة مكسور ما قبلها علامة للنسبة إليه، كما ألحقت التاء علامة للتأنيث، وذلك نحو قولك هاشمي وبصري. كما انقسم التأنيث إلى حقيقي وغير حقيقي، فكذاك النسب. فالحقيقي ما كان مؤثراً في المعنى. وغير الحقيقي ما تعلق باللفظ فحسب، نحو كرسي وبردي. وكما جاءت التاء فارقة بين الجنس وواحد، فكذاك الياء نحو رومي وروم ومجوسي ومجوس. والنسبة مما طرأ على الأسم لتغييرات شتى لانتقاله بها من معنى إلى معنى وحال إلى حال. والتغييرات على ضربين: جارية على القياس المطرد في كلامهم، ومعدولة عن ذلك"⁽²⁾.

وما نود التركيز عليه في كلام الزمخشري السابق أن هناك بعض الأسماء التي شابته في شكلها الخارجي الاسم المنسوب، ولكنها لا تعد من باب، لأنها لا تدل في معناها على اسم ينسب إلى شيء آخر غيره، مثل: كرسيّ وبرديّ، فإن الحرف الذي يسبق الياء مكسور، والياء نفسها مشددة، غير أن هذا لا يعني أن هذه الأسماء من

¹. الجرجاني. التعريفات، ص: 26.

². الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 259.

قبيل الاسم المنسوب، وإنما هي أسماء دون نسبة، ومن هنا أُطلق عليها مصطلح الاسم المنسوب غير الحقيقي⁽¹⁾.

ومن هنا فإن هذا المبحث من الفصل سيركز الحديث عن مظاهر أمن اللبس وأثره في التطور اللغوي في باب النسب، وذلك في مسائل متعددة، هي على النحو الآتي.

ما جاء في النسب إلى المضاف والمضاف إليه، يقول الكفوي في ذلك: " وَإِذَا نسبت إلى مُضَافٍ وَلَمْ تَخَفِ اللَّبْسَ فَانسَبِ إِلَى الْأَوَّلِ كَ (عَبْدِي) فِي عَبْدِ قَيْسٍ، وَإِنْ خَفْتَ مِنْهُ فَانسَبِ إِلَى الثَّانِي كَ (المطلبي) فِي عَبْدِ الْمُطَلَبِ، وَإِنْ شِئْتَ خُذْ مِنَ الثَّانِي حَرْفَيْنِ وَمِنَ الْأَوَّلِ حَرْفَيْنِ ثُمَّ انسَبْ كَ (عبدري) فِي عَبْدِ الدَّارِ وَ (عبشمي) فِي عَبْدِ شمس"⁽²⁾.

يشتمل كلام الكفوي السابق على حديث عما يجري في النسبة إلى المضاف والمضاف إليه، فإنه على ثلاثة أضرب، الأول: إذا أُمنَ اللبس في الكلمة، نُسب إلى الجزء الأول منها، مثل: عبدي، في عبد قيس، والثاني: إذا لم يؤمن اللبس فإنه يُنسب إلى الجزء الثاني، مثل: مطلبّي، في النسب إلى عبد المطلب، والثالث: جاز للمتكلم أن ينحت من الاسمين اسماً واحداً فيه من حروف المضاف والمضاف إليه، مثل: عبدري، فالنسب إلى عبد الدار، وعبشمي في النسب إلى عبد شمس.

ويبين المبرد أن ما يجري في هذه الأسماء ما هو إلا فرار من اللبس ليس إلا، فإن العرب لو قالت في النسب إلى عبد الدار، عبدي، وفي النسب إلى عبد شمس عبدي كذلك، لالتبس الأمر عليهم، ولم يُعلم من الاسمين أيهما المقصود؛ لذا كان السبيل إلى ذلك متمثلاً باشتقاق اسم جامع لبعض حروف المضاف وبعض حروف المضاف إليه، وذلك للوصول إلى نسبة إلى الجزئين من جهة، والخلص من اللبس الكائن بالنسبة للجزء الأول دون الثاني⁽³⁾.

¹. ابن الأثير. البديع في علم العربية، ج: 2، ص: 235.

². الكفوي. الكليات، ص: 891.

³. انظر: المبرد. المقتضب، ج: 3، ص: 142.

إن النسبة بـ "عبدري، وعبشمي، وعبقيسي" وغيرها من الأسماء التي يأتي النسب فيها إلى جزئي المضاف والمضاف إليه إنما هي نسبة مخالفة لقياس العربية في ذلك، وإنما القياس أن يُنسب إلى الجزء الأول وحده، ولكن هذه الأسماء خالفت القياس، وهي في أغلبها مسموعة عن العرب ولا يقاس عليها، أي إنه لا يصح أن يجيء غيرها في العربية، بل يُكتفى بما سُمع عن العرب في ذلك⁽¹⁾.

وهذا الباب في العربية يحتمل الاتساع، يعني أن هناك من العرب من ينسب إلى الجزء الأول فحسب، ولا يلقي بالأل إلى اللبس الكائن من هذا النسب، ومنهم من ينسب إلى الجزئين معاً على ما بيّنا، ومنهم من يجيز النسب إلى أيهما شئت، فيجوز أن تقول في عبد شمس: عبدي، وعبشمي، وشمسي⁽²⁾.

وما ذكرناه آنفاً يذكره أكثر النحويين من أمثال أبي علي الفارسي⁽³⁾، وابن يعيش⁽⁴⁾، وابن عصفور⁽⁵⁾، وشاهنشاه⁽⁶⁾، وغيرهم.

ويقول ابن الوراق في حرص العربية على التبيان وإظهار المعاني في مثل هذه الحالات: "وَالْعَرَبُ لِحَرَصِهَا عَلَى بَيَانِ وَرَوَالِ الْإِشْكَالِ يَشْتَقُونَ مِنَ الْأَسْمَاءِ اسْمًا فَتَقُولُ فِي النَّسَبِ إِلَى عَبْدِ الْقَيْسِ: عَبْقَيْسِي، وَإِلَى عَبْدِ الدَّارِ: عِبْدَرِي، وَإِلَى عَبْدِ الشَّمْسِ: عَبْشَمِي. وَإِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ لِتَسَاوِيِ الْاِثْنَيْنِ فِي النَّسَبَةِ، فَذَلِكَ جَازٍ أَنْ يَشْتَقُوا مِنْهُمَا اسْمًا وَاحِدًا، فَيَجْتَمِعُ لَهُمْ بِهَذَا الْفِعْلِ مَعْرِفَةُ الْمَنْسُوبِ إِلَيْهِ وَخَفَةُ اللَّفْظِ، وَلَيْسَ هَذَا مِمَّا يَجِبُ أَنْ يَجْعَلَ اسْمًا يُقَامُ عَلَيْهِ فِي كَلَامِهِمْ لِاخْتِلَافِ طَرِيقِهِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ أَثْبَتُوا الدَّالَّ فِي (عِبْدَرِي) ، وَلَمْ يَثْبُتْ فِي (عَبْقَيْسِي) وَ (عَبْشَمِي) ، فَإِذَا كَانَ الطَّرِيقُ مُخْتَلَفًا، لَمْ يَكُنْ طَرِيقًا إِلَى الْقِيَاسِ عَلَيْهِ، لِأَنَّ الْغُرْضَ فِي الْقِيَاسِ أَنْ يَتَكَلَّمَ عَلَى حَدِّ كَلَامِهِمْ، فَإِذَا لَمْ تَدْرْ كَيْفِيَّةَ ذَلِكَ، سَقَطَ الْقِيَاسُ عَنَّا فِيمَا يَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى. وَإِنَّمَا

1. النحاس. عمدة الكتاب، ص: 254.

2. انظر: السيرافي. شرح كتاب سيبويه، ج: 4، ص: 124.

3. الفارسي. التعليقة على كتاب سيبويه، ج: 3، ص: 213.

4. ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 3، ص: 472.

5. ابن عصفور. الممتع الكبير، ص: 145.

6. شاهنشاه. الكناش، ج: 1، ص: 374.

وَجَبَ فِي الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ حَذْفُ أَحَدِ الْأَسْمِينَ، لِأَنَّ الْغَرَضَ فِي الْمَنْسُوبِ أَنْ يَعْلَمَ تَعْلُقَهُ بِالْمَنْسُوبِ إِلَيْهِ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ اسْتَطَاعُوا إِدْخَالَ يَاءِ النَّسْبَةِ عَلَى لَفْظِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، لِأَنَّ جَعْلَ الْأَسْمِينَ اسْمًا وَاحِدًا أَكَّدَ فِي لُزُومِ أَحَدِهِمَا الْآخَرَ مِنْ لُزُومِ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ، لِأَنَّ الْمُضَافَ قَدْ يَنْفَصِلُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَيَقَعُ الْإِخْبَارُ عَنِ الْمُضَافِ دُونَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، إِذْ كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَعْنَى فِي نَفْسِهِ⁽¹⁾.

ومن خلال ما سبق يمكن لنا أن نتبين أن ما جرى في مثل هذه الكلمات ما هو إلا تأثير لأمن اللبس في تشكيل صيغة النسب في العربية، وذلك أن أصل القاعدة التي عليها تطور اللغة يتمثل في أن ينسب إلى الجزء الأول من المضاف، فيقال: عبدي، ولكن نتيجة للبس الحاصل في هذه الأسماء التي جميعها تبدأ بـ "عبد" كان لا بد من إيجاد سبيل إلى تحقيق عناصر الدلالة المرجوة.

وهنا تدخل التطور اللغوي في الكلمة، مساهراً لللبس الحاصل فيها، وذلك بأن اشتقت اللغة من الجزئين كلمة واحدة، ونسبت إليها، فإن قولك: عبدي، كما لو أنك تنسب إلى "عبد"، وقولك: عبشمي، كأنك تنسب إلى "عبشم".

ومن هنا فإن أمن اللبس في هذه الحالة كان سبباً لرفد اللغة بشيء من التطور اللغوي، فقد تطورت "عبدي" إلى "عبشمي، وعبقسي، وعبدي" وغيرها من الأسماء المنسوبة التي خضعت لمكونات هذا التطور انطلاقاً من فكرة اللبس الكائنة في النسب إلى الجزء الأول من هذا المضاف.

وفي موضع آخر يختلف إلى حد ما عن الموضع السابق، فإن العرب إذا أرادت أن تفر من اللبس أيضاً في النسبة إلى المضاف نسبت إلى الجزء الثاني منه، فقالوا مثلاً في النسبة إلى "أبي بكر" بكري، ولم يقولوا: أبوي؛ لأنهم لو قالوا "أبوي" لما اتضح كلامهم⁽²⁾.

فالنموذج السابق لا يختلف كثيراً عن النموذج الأول، وذلك أن الحديث هاهنا بالنسب إلى الجزء الثاني من الاسم المضاف، وذلك ابتعاداً عن اللبس الكائن من

¹. ابن الوراق. علل النحو، ص: 550 – 551.

². الحريري. درة الغواص، ص: 184.

النسب إلى الجزء الأول منه، وهو "أبو" إذ لو نسب إليه لما عُرف الجزء الثاني المخصوص بالفائدة من هذا الاسم.

لقد دأبت العربية على أن تبين في كلامها، وتحرص على ألا يخالطه اللبس، ومن ذلك أنهم حينما ينسبون إلى "أبي ... " فإنهم يجعلون النسبة في الاسم الثاني، فقالوا: بكري، في النسبة إلى أبي بكر بن كراع، فنسبوا إلى الجزء الثاني كراهة اللبس، وهو ما تسعى إليه العربية من الإيضاح والبيان⁽¹⁾.

وهذا الوجه هو الأولى في العربية، وفق مذهب النحاس، مما يشير إلى أنه يجوز في الكلام أن يأتي النسب على غير هذه القاعدة، أي أن يُنسب إلى الجزء الأول، فيقال في "أبي محمد" أبوي، فيكون النسب إلى الجزء الأول دون الجزء الثاني⁽²⁾.

وكما نسبوا إلى الجزء الثاني من "أبي بكر" نسبوا أيضاً إلى الجزء الثاني من "ابن الزبير، فقالوا: زبيري، وذلك لأجل البيان والإيضاح، فإنهم لو نسبوا إلى الجزء الأول من هذا التركيب الإضافي لكان ذلك أدعى إلى اللبس والإشكال، فما كان منهم إلا أن نسبوا إلى الجزء الثاني كي يصلوا إلى البيان والإيضاح⁽³⁾.

فالنسب إلى الجزء الثاني من التركيب الإضافي جاء لزيادة بيان يُتوقع، وذلك إذا كان مضافاً إلى آخر من الكنى، وما جرى مجراها، كقولك في النسب إلى "أبي بكر": "بكري" وإلى "أبي مُسَلِّم": "مُسَلِّمي". وقالوا في النسبة إلى رجل يُعرف بابن كُراع: "كُراعي"، وإلى ابن دَعَلَج: "دَعَلْجي". وإنما كان كذلك في "ابن فلان"، و"أبي فلان"؛ لأن الكنى كلها متشابهة في الاسم المضاف ومختلفة في المضاف إليه، وباختلاف الأسماء المضاف إليها يتميز بعض من بعض، كقولك: "أبو زيد"، و"أبو جعفر"، فلو أضفنا إلى الأول، لصارت النسبة إليه كله "أبوي"، فكان لا يتميز بعض من بعض، وكذلك لو نسبنا إلى "الابن"، لوقع اللبس، ولم يتميز، فعدلوا إلى الثاني لذلك⁽⁴⁾.

¹. انظر: السيرافي. شرح كتاب سيبويه. ج: 4، ص: 126.

². انظر: النحاس. عمدة الكتاب، ص: 254.

³. انظر: ابن الأثير. البدیع في علم العربية، ج: 2، ص: 205.

⁴. ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 3، ص: 472.

ومن هنا يتضح لنا ما جرى في هذه الصيغة المنسوبة من كلام العرب، فإن أصل القاعدة التي عليها الكلام النسب إلى الجزء الأول من التركيب الإضافي، غير أن هذه القاعدة قد تؤدي إلى شيء من اللبس في العربية، وذلك حين يقع النسب مشابهاً لعدة أسماء مختلفة، مثل ابن فلان، وأبي فلان، فإن النسب إلى الجزء الأول منها يؤدي إلى اختلال المعاني، وهو ما لا تقصد إليه العربية، لذا لجأت إلى النسب إلى الجزء الثاني من هذين الجزئين، وذلك لمنع اللبس.

ويظهر لنا من خلال ما سبق كله كيف أن أمن اللبس قد أسهم في تشكيل عناصر التطور اللغوي ضمن هذه الصيغة الصرفية، فإن هذه الصيغة احتملت معاني مختلفة لو أن الكلام بقي على ما هو عليه، لذا فقد جاء أمن اللبس ليسهم في مزيد من التطور اللغوي ضمن هذه الصيغة، فيجعل النسب إلى الجزء الثاني بدلاً من الجزء الأول، يعني أن الأصل النسب إلى الجزء الأول، غير أن التطور اللغوي أدى إلى انتقال هذا الأصل إلى النسب للجزء الثاني منعاً لالتباس المنسوبات ببعضها، فإن هذه الكلمات تصل إلى حد اللبس إذا أخذنا في اعتبارنا أنها متشابهة في بنيتها، وذلك في "أبوي، وبنوي"؛ لذا كان اللبس هو السبيل لهذا التطور اللغوي المائل في هذه العناصر اللغوية.

وفي موضع آخر يبين فيه رضي الدين الاسترابادي أنه لو قلبت الواو ألفاً في نحو "طَوَلِي"، لالتبست بالنسب إلى "طال" لو كان اسم رجل، يقول في ذلك: "وإنما قال: بشرط أن تكون عينهما صحيحة غير مضاعفة؛ لأنها لو كانت معتلة أو مضاعفة لم تحذف الواو والياء فيهما، كما لم يحذف في فَعُولٍ وفَعِيلٍ، نحو: طَوِيلِي - في: طَوِيلَةَ وطَوِيل - وشَدِيدِي - في: شَدِيدَةَ وشَدِيدٍ؛ لأنهما لو حذفنا لَقِيلِ طَوَلِي - بفتح الواو، وشَدَدِي - بفك الإدغام - وهو مستقل؛ فإن قلبت الواو ألفاً في طولي وأدغم الدال في شديدي لزم زيادة التغيير؛ وهو حذف الياء وقلب الواو ألفاً في طولي، وحذف الياء والإدغام في شديدي، ولأنه يلتبس بالمنسوب إلى طال - اسم رجل - ويشد - اسم رجل" (1).

1. الاسترابادي. شرح شافية ابن الحاجب، ج: 1، ص: 375.

يشتمل كلام رضي الدين السابق على حديث لو أن الواو أُعلت وقلبت ألفاً، لأدى ذلك إلى التباس الصيغة بصيغة أخرى إذا نُسب إلى "طال" في حال كونه اسم رجل، لقالوا: "طالي" وهي الصيغة نفسها التي تكون لو قلبت الواو من "طولي" ألفاً.

إن شرط الإعلال بالقلب في هذه المسألة موجود، وهو تحرك الواو، وفتح ما قبلها، فإن الصرفيين يرون أن تحرك الواو وانفتاح ما قبلها سبيل لقلب هذه الواو ألفاً، مثل: قال من "قول"، وباع من "بيع"⁽¹⁾.

يقول السيرافي في هذه المسألة: "وإذا كان فعيلة أو فعيل أو فعيل عين الفعل فيه ولامه من جنس واحد، أو كان عين الفعل واوا لم يحدفوا كقولك في النسب إلى شديدة أو جليلة شديدي وجليلي، وإلى بني طويلة طويلي؛ لأنك لو حذفت الياء لوجب أن تقول شديدي فيجتمع حرفان من جنس واحد. وذلك يستقل، ولو قلت طولي لصارت الواو على لفظ ما يوجب قلبها ألفاً. فكان يلزم أن يقال طالي"⁽²⁾.

يبين كلام السيرافي ومن سواه من العلماء أنه إذا نسبنا إلى "فعيلة"، وكانت عين الكلمة حرف علة أو مشددة، فإنها تنسب على حالها، دون حذف يائها؛ لأن حذف الياء لو وقع لأدى ذلك إلى اختلاف الصيغة، وهو ما لا يصل إليه الكلام حد الصحة.

ولو أُجريت هذه القاعدة في النسب على هذه الكلمات مثل "طويلة" فإنها يلزم أن تكون الواو في موضع تنقلب فيه ألفاً، فيكون الكلام على "طالي" بقلب الواو ألفاً، وهذا يؤدي إلى التباس الصيغ بعضها ببعض، ولا يؤدي بالمتلقي إلى الفهم الدقيق لمثل هذه المواضع، ومن هنا امتنع أن تأتي الواو على هذا الحال، وامتنع أن تُحذف الياء من هذه الصيغة فتأخذ الواو حق قلبها ألفاً⁽³⁾.

إننا لو قلنا في النسب إلى "طويلة": طولي، لكانت الواو في هذه الحالة تستحق القلب إلى الألف، الأمر الذي يجعل الصيغة تصير إلى "طالي" وهذه الصيغة بعيدة

¹. انظر: ابن عصفور. الممتع الكبير، ص: 319.

². السيرافي. شرح كتاب سيبويه، ج: 4، ص: 98.

³. انظر: ناظر الجيش. تمهيد القواعد، ج: 9، ص: 4702.

في شكلها عن "طويلة" التي نُسب إليها في الأصل، ومن هنا لم تحذف ياء "طويلة" في هذه الحالة كي لا تختلط هذه الصيغة بما سواها، ويقع اللبس فيها⁽¹⁾.

يمكننا أن نلاحظ من خلال ما سبق كله أن هذه الصيغة "طويلي" في النسب إنما جاءت مخالفة لأصل القاعدة لأنها لو سارت وفقاً للقاعدة الأصلية بحذف الياء عند النسب لأدى ذلك إلى انقلاب الواو ألفاً، إذ تتوافر شروط قلبها إلى الألف، الأمر الذي يُدخل شيئاً من اللبس في الكلام، وهو ما لا تسعى إليه اللغة، وذلك أن الكلمة تصبح "طالي" بقلب الواو الفاء، وهذه الصيغة بعيدة عن الأصل الذي نُسب إليه من جهة، وفيها شيء من اللبس من جهة ثانية، إذ هي شبيهة بالاسم المنسوب إلى "طال" لو كان اسماً.

وبناء عليه يمكننا أن نلاحظ كيف أن أمن اللبس قد أثر في عملية التطور اللغوي ضمن هذه الصيغة، إذ إن الأصل أن تأتي هذه الصيغة على أساسها التقيدي، ومن ثم تخضع لعناصر التطور اللغوي التي تقضي بأن تنقلب الواو ألفاً في "طولي" غير أن اللبس كان حائلاً دون وقوع هذا التطور اللغوي، فامتنع هذا التطور لئلا يقع اللبس في الكلام، ولئلا تختلط الصيغ ببعضها بعضاً.

وبعد أن رأينا كيف أن أمن اللبس يؤثر في التطور اللغوي ضمن صيغة النسب، يمكننا أن نلاحظ أن أمن اللبس لم يقل أهمية في صيغة النسب عن سائر الأحوال الصرفية الأخرى التي أشرنا إليها من قبل، وأن هذه الصيغة - صيغة النسب - قد تأثرت بأمن اللبس، فامتنتعت بعض مظاهر النسب لئلا يقع اللبس في الكلام، وربما حوّلت القاعدة عن أصلها كي يصل المتلقي إلى المعنى المراد، دون النظر إلى غياب عنصر التطور اللغوي ضمن هذه الصيغة.

3.5 صيغ الجمع:

يدل الجمع في العربية على ثلاثة فأكثر من الأسماء، فهو إذن خاص بالأسماء دون الأفعال، وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام هي: جمع التكسير، وهو ما لم يسلم مفردة

¹. انظر: الجارم، علي، وأمين، مصطفى (د.ت). النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، الدار

المصرية السعودية للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، د.ط، ج: 2، ص: 423.

من التحول والتبدل في حروفه وحركاته، مثل: رجل، تجمع على رجال، وجمع مذكر سالم، وهو ما كان لجماعة الذكور الأعلام، أو صفاتهم، ويكون بزيادة واو ونون على الاسم إذا كان مرفوعاً، وياءً ونون عليه إذا كان منصوباً أو مجروراً، والثالث: جمع المؤنث السالم، أو ما جُمع على ألف وتاء، ويكون بزيادة ألف وتاء في نهاية الاسم، مثل: فاطمات، وقرارات⁽¹⁾.

ويأتي الجمع للكثرة والقلّة، فأما جمع القلّة فيطلق على العشرة فما دون، ولا يشترط في الكلام قرينة دالة على أنه للقلّة، أما إذا كان فوق العشرة فإنه يدل على القلّة إذا اشتمل الكلام على قرينة دالة على معنى القلّة، أما جمع الكثرة فهو ما دل على فوق العشرة، ويدل على الكثرة إذا قل الجمع عن عشرة بقرينة دالة على ذلك⁽²⁾.

وثمة مجموعة من المواضع التي وصل إليها الباحث اشتملت على بعض ملامح أمن اللبس في الوصول إلى المعنى ضمن الجمع، فأثر ذلك في عناصر التطور اللغوي، وهذه الصفحات ستحاول الوصول إلى أهم تلك المواضع، وبيان أثر أمن اللبس في مسيرة التطور اللغوي.

وأول هذه النماذج ما جاء في جمع "عيد" وقد تناولنا الحديث عن تصغيره من قبل، إذ إنه يُجمع على "أعياد" لا على "أعواد"، يقول الحريري: "فإن قيل: فلم جمع عيد على أعياد وأصله الواو بدلالة اشتقاقه من عاد يعود فالجواب عنه أن يُقال: أنهم فعلوا ذلك لئلا يلتبس جمع عيد بجمع عود"⁽³⁾.

يشتمل كلام الحريري السابق على حديث عن السبب الذي من أجله لم يُجمع "عيد" على "أعواد" وإنما جُمع على "أعياد"، وهو أنه لو جُمع على "أعواد" لأدى ذلك إلى التباسه بجمع "عود" على أعواد.

إن أصل الياء في "عيد" هو الواو، بدليل أنه مشتق من "عاد يعود" فالواو هي الأصل، ولما انكسرت العين في "عيد" قُلبت الواو ياءً، ولكنها بقيت في سائر صيغ

1. انظر: المرادي. توضيح المقاصد والمسالك، ج: 2، ص: 792.

2. انظر: الجرجاني. التعريفات، ص: 78.

3. الحريري. درة الغواص، ص: 49.

هذا الاسم، فلم ترجع إلى الواو في حال الجمع، إذ لم يقولوا في جمعه "أعواد" وإنما قالوا: أعياد، فبقيت الياء على حالها دون أن ترجع إلى أصلها، على الرغم من أن الجمع يعيد الأشياء إلى أصولها⁽¹⁾.

إن هذه الكلمة "عيد" خضعت لبعض عناصر التطور اللغوي نتيجة لارتباط صيغتها بصيغة كلمة ثانية وهي "عود" فقد كان جمع "عود" على أعواد، وعيد على أعياد، على الرغم من أنهما من أصل واوي واحد، ولكن العرب حافظت على المعنى لكل منهما من خلال إبقاء "عيد" على حالها اليائي دون إعادتها إلى أصلها الواوي، في حين بقيت "عود" واوية، فكان جمعها على أعواد⁽²⁾.

إن هذه الحالة البنائية التي لزمّت جمع "عيد" على أعياد، إنما كانت كذلك شذوذاً في الكلام العربي، والغاية من هذا اللزوم بقاء هذه الكلمة بمنأى عن اللبس بجمع "عود" فإنهم لما أرادوا أن يفرّقوا بين جمع "عود" وجمع "عيد" أبقوا الياء في جمع "عيد" على حالها دون إعادتها إلى أصلها، والغاية من ذلك الوصول إلى المعنى المراد، والابتعاد عن اللبس في الكلام⁽³⁾.

ومن خلال ما سبق يمكننا أن نبيّن ما يأتي:

أولاً: إن الأصل في كلمة "عيد" أن تُجمع على "أعواد" بدليل اشتقاقها من : عاد يعود، فالياء هاهنا منقلبة عن الواو، وكان الأصل أن تعود إلى أصلها الواوي. ثانياً: غير أن العرب لما أرادوا إعادة الياء إلى أصلها في صيغة الجمع أدى ذلك إلى التباس صيغة جمع "عيد" بصيغة جمع "عود" واللغة لا تسعى إلى هذا اللبس فما كان منهم إلا أن أبقوا الياء على حالها دون إعادتها إلى أصلها كي لا تختلط الصيغة بصيغة جمع "عود".

¹. انظر: ابن جني. اللمع في العربية، ص: 213.

². انظر: العيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى (2010م). المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، المشهور بشرح الشواهد الكبرى، تحقيق: محمد علي فاخر، وأحمد محمد توفيق السوداني، وعبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، ج: 4، ص: 2041.

³. انظر: العكبري. اللباب في علل البناء والإعراب، ج: 2، ص: 166.

ثالثاً: هذا يعني أن العرب قد حرصت على أمن اللبس في هذه الحالة، ولم تهتم كثيراً بجانب القاعدة الصرفية التي تسير عليها، إذ لو أنها سارت على أصل القاعدة وأساسها لأدى ذلك إلى التباس المعاني والتباس الصيغ، أي: التباس معنى العيد بمعنى العود، والتباس صيغة جمع العيد، بصيغة جمع العود.

وهذا الذي جرى في الكلام من شأنه أن يؤثر تأثيراً مباشراً في مسيرة التطور اللغوي المنوطة بهذه الصيغة، وذلك أن التطور اللغوي يقضي بإعادة الياء إلى أصلها الواوي في حال الجمع، بوصفه دليلاً على أصالة هذه الواو، غير أن اللبس الحاصل في الكلام كان حائلاً دون إعادة هذه الياء إلى أصلها الواوي، بل بقيت على حالها لأجل الغاية الدلالية، وابتعاداً عن اللبس الذي قد يترتب على إعادتها إلى أصلها الواوي.

وفي موضع آخر يقول الحريري متحدثاً عن جمع "ريح" على أرواح: " وَيَقُولُونَ: هبت الارياح، مقايسة على قولهم: رياح وهو خطأ بين وهم مستهجن، والصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ: هبت الأرواح... وَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ أَنَّ أَوَّلَ رِيحٍ رُوحٌ لِاسْتِقَاقِهَا مِنَ الرُّوحِ، وَإِنَّمَا أُبْدِلَتِ الْوَاوُ يَاءً فِي رِيحٍ لِلْكَسْرِ الَّتِي قَبْلَهَا، فَإِذَا جُمِعَتْ عَلَى أَرْوَاحٍ فَقَدْ سَكَنَ مَا قَبْلَ الْوَاوِ، وَزَالَتِ الْعِلَّةُ الَّتِي تَوْجِبُ قَلْبَهَا يَاءً فَلِهَذَا وَجِبَ أَنْ تُعَادَ إِلَى أَصْلِهَا، كَمَا أُعِيدَتْ لِهَذَا السَّبَبِ فِي التَّصْغِيرِ فَقِيلَ: رويحة"⁽¹⁾.

يشتمل كلام الحريري السابق على تخطئة العوام بأن جمعوا "ريح" على أرياح، وإنما كان الأولى بهم أن يجمعوها على أرواح، لأصالة الواو التي انقلبت إلى الياء في "ريح".

ربما كان ما يدفع من جمع "ريح" على أرياح، أنه لم يرد جمعها على أرواح لئلا يختلط هذا الجمع بجمع "روح"، إذ تُجمع هذه الأخيرة على أرواح، ومن هنا ربما أدى هذا الجمع إلى اختلاط المعنيين، والتباس الدلالة، لذا كان جمع "ريح" على "أرياح"، على الرغم من أن كثيراً من النحاة لا يجيزون هذا الجمع، ويصفونه بالخطأ⁽²⁾.

1. الحريري. درة الغواص، ص: 48.

2. انظر: ابن جني. الخصائص، ج: 3، ص: 298.

ولما كان هذا الجمع خاطئاً في نظر النحويين، فإنهم أخذوا على كل من جمع "ريح" على أرياح، ووصفوا كلامهم بأنه خطأ، وغلط فادح، وإنما الصواب أن تُجمع على أرواح⁽¹⁾، وكثيرون من أهل اللغة من كانوا إذا نُبِّهوا إلى هذا الخطأ عادوا عنه، من مثل عمارة بن عقيل على ما ذكر ابن جني⁽²⁾.

فقد اتفق النحاة على أن "ريح" تُجمع على "أرواح" بإعادة الواو إلى أصلها، ولا تجمع على أرياح، وبذلك قال الصقلي⁽³⁾، والعكبري⁽⁴⁾، وابن يعيش⁽⁵⁾، وناظر الجيش⁽⁶⁾، وغيرهم.

غير أن هؤلاء وهم المتأخرين من النحاة لم يصرحوا تصريحاً مباشراً بردّ هذا الجمع لـ "ريح" وإنما بيّنوا أنه من الشذوذ أن تجمع "ريح" على "أرياح" وهو مسموع في كلام العرب⁽⁷⁾.

ويشير الباحث هاهنا إلى مسألة اللبس الذي قد يقع في الكلام في حال جمع "ريح" على "أرواح" وهو الدافع الذي يظنه الباحث من جمعها على "أرياح" غلطاً كما بيّنا، وهو اللبس الذي يلتبس بجمع "روح" على أرواح.

ويتساءل الباحث هاهنا: لماذا بقيت عيد على أعياد؟

والجواب كما بيّنا من قبل كي لا تلتبس بجمع "عود" على أعود، فلماذا لم يكن الحال هاهنا كما كان في "عيد" أي: لم لم تُجمع "ريح" على أرياح، كما جُمعت عيد على أعياد، فكما أن "أعود" موجودة، فأرواح موجودة كذلك؟

1. انظر: السيرافي. شرح كتاب سيبويه، ج: 4، ص: 199.

2. ابن جني. الخصائص، ج: 1، ص: 357.

3. الصقلي. تنقيف اللسان، ص: 74.

4. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (1999م). إعراب ما يشكّل من ألفاظ الحديث الشريف، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الحميد هندراوي، مؤسسة المختار، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، ص: 123، واللباب في علل البناء والإعراب، ج: 2، ص: 317.

5. ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 3، ص: 409.

6. ناظر الجيش. تمهيد القواعد، ج: 9، ص: 4073.

7. انظر: ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 5، ص: 383.

وبجمع "ريح" على أرواح يرى الباحث أن الخلط قد وقع هاهنا، وأن النحاة لم يتنبهوا لهذا اللبس الذي طرأ في الكلام، إذ التبتت "ريح، بروح، وهو ما لا تسعى إليه اللغة، ولم يكن للتطور اللغوي أثره في تحقيق امتناع هذا اللبس، بمعنى أن هذه المسألة قد جاءت معكوسة في شكلها وهيئتها.

وأخيراً فإن الباحث لا يرى إلا أن هذه الأمور منوطة بالسماع، وأن النحاة عللوا لما سمعوه، فهكذا ورد عن العرب، ورد عنهم جمع "عيد" على أعياد، ففسره النحاة بأنه خالف الأصل لئلا يلتبس بـ "أعواد"، في حين أنه سُمع عن العرب جمعهم "ريح" على أرواح، ففسره النحاة بأنه الأصل، ولا يصح جمعه على "أرياح"، وما ذاك إلا تبعاً للسماع فحسب.

ومن بين النماذج التي ارتبطت بالجمع في حال وجود أمن اللبس، ما جاء في كسر همزة مصدر الفعل المزيد بهمزة في أوله، مثل: أجمل، إجمال، فإن هذه الهمزة كُسرت كي لا يلتبس بجمع "أجمال" جمع جمل، يقول أبو البركات الأنباري: "همزة قطع؛ نحو: "أجمل، وأحسن" وما أشبه ذلك، لأنك تقول في المضارع منه "يُجملُ، ويُحسنُ" وما أشبه ذلك؛ وهمزة مصدره -أيضاً- همزة قطع كالفعل، وإنما كُسرت من "إجمال" ونحوه لئلا يلتبس بالجمع، فإنهم لو قالوا: "أجمل أجمالاً" بفتح الهمزة في المصدر؛ لالتبس بجمع "جَمَل" فلما كان ذلك يؤدي إلى اللبس؛ كسروا الهمزة لإزالة اللبس" (1).

يشتمل كلام الأنباري السابق على حديث عن اللبس الواقع في مصدر الفعل "أجمل" لو أنه جاء بفتح الهمزة، فإنه يلتبس بجمع جمل على "أجمال" ومن هنا كسرت اللغة همزة القطع في أوله، وذلك بعداً عن اللبس الواقع في هذه الكلمة. إن وزن مصدر الفعل "أفعل" يتمثل بـ "إفعال" بكسر همزته، مثل: أقدم: إقدام، وأنكر: إنكار، وهكذا، فالهمزة في المصدر مكسورة، وهذا الجمع جارٍ على سنن واحد، أي أنه جمع مقيس في الكلام (2).

1. الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (1999م). أسرار العربية، دار

الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ص: 277.

2. انظر: الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 235.

وثمة وزن لجمع القلة هو "أفعال" مثل: أفراس، وأحلام، وأنساب، وهكذا، وهذا الجمع كما نرى في هيئته يوافق هيئة المصدر الصريح للفعل "أفعل" ولو أن الهمزة فُتحت في مصدر ذلك الفعل لأدى إلى التباس هذا بذاك، وهو ما فرت منه اللغة بكسر همزة المصدر دون الجمع، فجمع القلة على "أفعال" مفتوح الهمزة⁽¹⁾.

ومن هنا يظهر لنا أن هذا الجمع قد خضع لشيء من التحول الذي يمتنع معه اللبس في الكلام، وهو أن الجمع هاهنا مفتوح الهمزة، وقد جاءت همزته مفتوحة، في الوقت الذي كانت فيه همزة مصدر الفعل "أفعل" مكسورة، لئلا يلتبس المصدر الصريح من هذا الفعل بجمع القلة "أفعال" على ما أوضحنا.

وبناء على ما سبق فإنه يمكننا القول بأن التطور اللغوي الذي طرأ على همزة المصدر الصريح للفعل "أفعل" جاء كي يحول دون التباس المعنى في جمع "جمل" على "أجمال" فإنه لو كُسرت همزة هذا الجمع لالتبس بالمصدر الصريح للفعل، ومن هنا فإن اللبس الحاصل في هذه الكلمة كان سبباً لتطورها لغوياً كي تدل على معنى مختلف بتركيب مختلف أيضاً.

ومن هنا يظهر لنا كيف أن أمن اللبس قد أثر في التطور اللغوي في صيغة المصدر الصريح المرتبط بجمع التكسير، فالجمع كان سبباً لوجود هذا التطور اللغوي، واللبس الحاصل في هذا الجمع كان هو الدافع للتطور اللغوي نحو الظهور في مثل هذه الحالة.

ومن المواضيع المرتبطة بالجمع ما ذكره ابن درستويه في قوله: "ليس في كلام العرب: فاعل وجمعه فعلاء إلا شاعر وشعراء، قال: وإنما جاز أن يجمع شاعر على شعراء، وفعلاء جمع فعيل لا فاعل، لأن من العرب من يقول: شعر الرجل إذا قال شعراء، كما يقال: شعر. ومن قال: شَعُر، فالقياس أن يجيء الوصف على فعيل، فتجنبوا ذلك لئلا يلتبس بشعير، ثم أتوا بالجمع على ذلك الأصل"⁽²⁾.

يشتمل كلام ابن درستويه السابق على حديث عن سبب جمع "شاعر" على شعراء، والأصل أن يكون هذا الجمع جمع "فعيل" أي: شعير، ولكنهم لما أرادوا أن

1. انظر: ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 4، ص: 52.

2. ابن درستويه. ليس في كلام العرب، ص: 357.

يشتقوا من الشعر صفة تدل عليه، قالوا: شاعر، ولم يقولوا شعير، لأنهم لو قالوا: شعير لالتبس بالشعير المعروف، ومن هنا قالوا شاعر، وجاءوا بالجمع على الأصل. والمسموع من كلام العرب أن يجمعوا "شاعر" على شعراء، وهو جمع خاص بـ "فعليل" لا فاعل، ولكنه سُمع عن العرب⁽¹⁾.

وعموماً فإن "فعليل" و"فاعل" يشتركان في نواح كثيرة، فجمع "شاعر"، على شعراء لم يأتِ على الأصل، إذ إنه جاء على صيغة "فعليل" وهو من الشاذ، فكأنهم حملوا "شاعر" على "فعليل" وإن لم يُسمع "فعليل" من شاعر، وهذا عائد إلى التقارب بين هاتين الصيغتين⁽²⁾.

وصيغة الجمع "فُعلاء" هذه خاصة بجمع "فعليل" يقال: كريم: كرماء، وصريح: صرحاء، وشهيد: شهداء، وهكذا، فصيغة الجمع هذه خاصة بصيغة "فعليل"، وشذ سماع غيرها بصيغتها⁽³⁾.

وبناء على ما سبق يمكننا أن نصل إلى ما يأتي:

أولاً: تختص صيغة الجمع "فُعلاء" بجمع "فعليل" مثل: شهيد، وكريم، وصريح، وغيرها من الأسماء.

ثانياً: لما أرادت العرب أن تشتق من الشعر صفة دالة على من يقوله، لم يصلح أن يقولوا: شعير، على وزن فعليل؛ لأن هذه الصيغة إذا اشتقت على هذا النحو التبتت بالشعير النبات المعروف، فجعلوا اشتقاقها على شاعر، من "فاعل"، وذلك أمناً لهذا اللبس.

ثالثاً: وعلى الرغم من هذا الاشتقاق الجديد، إلا أن صيغة الجمع جاءت وفقاً للصيغة المفترضة، وهي: شعير، فجمع "شاعر" على شعراء.

ومن هنا يظهر لنا الأثر الذي أحدثه أمن اللبس في التطور اللغوي لهذه الكلمة، وذلك أنه جعل من صيغة الجمع عائدة إلى الأصل، بعيداً عن هيئتها المتطورة التي ظهرت في "شاعر"، وبقي الجمع على "شعير"، هذا يعني أن التطور اللغوي الذي

¹. ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 3، ص: 338.

². السيرافي. شرح كتاب سيبويه، ج: 4، ص: 233.

³. انظر: الاسترأبادي. شرح شافية ابن الحاجب، ج: 1، ص: 452.

طراً على هذه الكلمة كان بالطريقة العكسية، أي بعودة الكلمة إلى أصلها ضمن دلالتها على الجمع.

ومن بين النماذج التي تتعلق بالجمع، وما لها من ارتباط بعناصر أمن اللبس ما يتعلق بجمع الاسم المقصور جمع مذكر سالماً، وذلك إذ يقول ابن الأثير: " وبقاء الفتحة دليل على أن الألف حذفت؛ اضطرارا لا اعتباطا؛ إذ لو حذفت اعتباطا لقبل: مصطفى ثم مصطفىون، ولا يجوز ذلك في جمع الصّحة، لأنه لا يكون فيه حذف ولا تغيير إلا ضرورة، ولأنه كان يلتبس بجمع منقوصه"⁽¹⁾.

يتضمن كلام ابن الأثير السابق حديثاً عن جمع "مصطفى" وما شاكله من الأسماء المقصورة جمع مذكر سالماً، وبيان أن هذا الجمع لا بد أن يحافظ على الفتحة التي تسبق الواو، لأنها هي الدالة على أن الاسم المفرد من هذا الجمع إنما هو اسم مقصور، ومن ناحية ثانية فإن هذه الفتحة هي التي تمنع التباس جمع المقصور بجمع المنقوص.

ويجمع الاسم المقصور في العربية بحذف الألف من آخره، وإبقاء الفتحة قبل الواو، أي بعد الحرف الذي يسبق الألف، وهذه إشارة إلى الحرف المحذوف من جهة، وعلامة على أن الاسم المجموع أصلاً إنما هو اسم مقصور، وقد اختيرت الفتحة لأنها مناسبة للمحذوف، وأخف في النطق عند العرب⁽²⁾.

أما جمع الاسم المنقوص، فإنه يكون بحذف الياء، وإلحاق واو الجمع، وضم ما قبلها، وذلك أن الكسرة تنقلب ضمة لسهولة انقلابها إليها، ولعدم إمكانية نطق الكسرة إذا جاورت الواو في هذا الجمع، إذ يستقلها اللسان، فيقال في جمع "قاضي" قاضون، وساري: سارون⁽³⁾.

1. ابن الأثير. البديع في علم العربية، ج: 1، ص: 94.

2. المبرد. المقتضب، ج: 1، ص: 259.

3. انظر: ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 2، ص: 418.

لا بد من وجود الفتحة في الاسم المقصور عندما يجمع مذكر سالماً؛ لأن هذه الفتحة هي الدليل على أنه اسم مقصور، ولو حُولت هذه الفتحة إلى ضمة موافقة للواو بعدها لكان في ذلك التباس بالمنقوص⁽¹⁾.

ولو أن الاسم المقصور حينما جُمع بغير الفتحة التي تسبق الواو، لأدى ذلك إلى التباس هذا الجمع بغيره، من نحو جمع المنقوص وما سواه من الأسماء المجموعة جمع مذكر سالماً⁽²⁾.

ومن هنا يتضح لنا كيف أن أمن اللبس أسهم في مزيد من التطور اللغوي في جمع "مصطفى" وبابها جمع مذكر سالماً، وذلك وفقاً لما يأتي:
أولاً: يفترض أن تحذف الألف تماماً من جمع الاسم المقصور، فيقال: مصطفون، كما حُذفت من جمع "قاضي"، ونحوه؛ وذلك لمناسبة واو الجمع التي تلحق آخر الاسم.

ثانياً: ولكن بوجود هذا الحذف سيصل المتلقي إلى لبس في المعنى والتركيب، وسيتساءل هل الاسم المفرد الذي جُمع جمع مذكر سالماً في هذه الكلمة كان منقوصاً أم مقصوراً؟

ولكي تتخلص اللغة من هذا اللبس جعلت الفتحة لخفتها دليلاً على الحرف المحذوف من جهة، ودليلاً على أن الاسم المجموع إنما هو من الأسماء المقصورة وليس من سواها من الأسماء.

هذا يعني أن أمن اللبس اقتضى أن يشتمل على تطور لغوي متمثل بإظهار الفتحة قبل واو الجمع دليلاً على معنى المقصور في هذا الجمع، ودفعاً للبس الحاصل من تشابه صيغة جمع الاسم المقصور بصيغة جمع الاسم المنقوص، ومن هنا يظهر لنا الأثر الذي أحدثته أمن اللبس في حالة التطور اللغوي التي طرأت على صيغة جمع المذكر السالم في اللغة.

¹. انظر: ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (1967م). تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد،

تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ص: 17.

². انظر: العكبري. اللباب في علل البناء والإعراب، ج: 1، ص: 100.

وفي موضع آخر يتحدث فيه ابن يعيش عن جمع اسم الفاعل على "قواعل" يقول: " اعلم أن هذه الصفة لماكانت جارية على الفعل يوصف بها المذكر والمؤنث، وتدخل التاء على المؤنث للفرق بينهما؛ كسروا ما كان من ذلك مؤنثاً على "قواعل"، نحو: "امرأة ضاربة"، و"نساء ضوارب"، و"جارية جالسة"، و"نساء جوالس". وكرهوا أن يجمعوا عليه المذكر، وإن كان أصلاً، لئلا يلتبس البناءان. ولم يخافوا التباسه بالاسم؛ لأن الفرق بينهما ظاهر، إذ كان الصفة مأخوذة من الفعل"⁽¹⁾. يتضمن كلام ابن يعيش السابق حديثاً عن جمع اسم الفاعل على "قواعل" وأن هذا هو الأصل، ولكنه اختص باسم الفاعل الدال على المؤنث دون المذكر؛ لأنه لو كان للمذكر والمؤنث معاً لكان ذلك سبباً لالتباس الصيغتين.

يبين النحاة عموماً أن صيغة الجمع "قواعل" خاصة باسم الفاعل المشتمل على علامة تأنيث، مثل: ضاربة: ضوارب، وسابقة: سوابق، وهكذا، فإن هذه الصيغة تختص بتلك⁽²⁾.

يبين المبرد أن صيغة الجمع "قواعل" مختصة باسم الفاعل سواء أكان للمذكر أم للمؤنث، غير أن العرب عدلت عن جعله للمذكر، وخصت به المؤنث؛ لأن صيغ جمع المذكر كثيرة، ومن هنا أغنت تلك الصيغ الكثيرة عن هذه الصيغة في اسم الفاعل، ولأن هذه الصيغة لو جُعِلت لاسم الفاعل المذكر كما هي للمؤنث لأدى ذلك إلى التباس الصيغتين، واختلاف المعاني، وعلى الرغم من كل هذا، فإن الشاعر لو احتاج إلى جمع اسم الفاعل المذكر على "قواعل" جاز له ذلك⁽³⁾.

بل إن الأمر يتعدى ذلك إلى أن تكون صيغة "قواعل" في الأصل جمعاً لاسم الفاعل المذكر، هذا ما يشير إليه ابن السراج، فقد بين أن "قواعل" صيغة لجمع "فاعل"، ومن ثم خصت هذه الصيغة لجمع اسم الفاعل من المؤنث، بمعنى أنها انتقلت عن أصلها لتدل على معنى التأنيث فيها⁽⁴⁾.

1. ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 3، ص: 302.

2. انظر: سيويه. الكتاب، ج: 3، ص: 617.

3. المبرد. المقنضب، ج/ 1، ص: 120.

4. ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 2، ص: 450.

يقول أبو جعفر النحاس في هذه الصياغة: " وإن جمعت ناجراً قلت: نواجر، لأن فاعلاً إذا كان اسماً غير نعتٍ جمع على فواعل. وإن كان نعتاً لمؤنث جمع على فواعل"⁽¹⁾.

وبناء على ما سبق يمكننا أن نتوصل إلى ما يأتي:
أولاً: الأصل في جمع اسم الفاعل مذكراً كان أم مؤنثاً على فواعل"، ولكن لما كانت صيغ الجمع للمذكر كثيرة، حاولت اللغة تخصيص هذه الصيغة للمؤنث فحسب.

ثانياً: ومن جانب آخر فإن اللغة تسعى للتفريق بين المؤنث والمذكر بالعلامات، فكانت علامات التأنيث هي الفارقة، ولو بقيت هذه الصيغة "فواعل" دالة على جمع اسم الفاعل من المذكر ومن المؤنث، لما كان فيها ما يدل على هذا الجنس من التذكير والتأنيث، فوقع بذلك اللبس.

ثالثاً: ومن هنا جاء التطور اللغوي بأن خصصت هذه اللفظة تماماً للدلالة على اسم الفاعل من المؤنث دون المذكر، وهي مرحلة تالية في هذه الصيغة للوصول إلى المعنى المراد دون التباس فيه.

وبناء عليه يتضح لنا كيف أن أمن اللبس أسهم في مزيد من التطور اللغوي ضمن صيغة "فواعل" الدالة على جمع اسم الفاعل، فإنها لو بقيت على أصلها الذي وضعت له لاختلط اسم الفاعل المذكر باسم الفاعل المؤنث، وهو ما لا تسعى إليه اللغة، الأمر الذي دفعها نحو التطور اللغوي الذي يقتضي بتخصيص هذه الصيغة للدلالة على اسم الفاعل المؤنث فحسب.

وأخيراً فإن الباحث يرى أنه من المهم أن يُجمل بعض النتائج التي توصل إليها:
1 . تمثل الصيغ باباً واسعاً من أبواب الصرف العربي، ولكن رغم ذلك لم يكن لأمن اللبس دور واضح وكبير في التأثير في التطور اللغوي ضمن هذه الصيغ، فالنماذج التي أوردها الباحث بعد التقصي والتحري ليست بالقدر الذي يشابه ما كان من الإعلال والإبدال وحتى الإدغام.

¹ . النحاس. عمدة الكتاب، ص: 105.

2 . ويرى الباحث أنه يعود السبب في قلة هذه النماذج المؤثرة في التطور اللغوي، والمرتبطة بأمن اللبس إلى طبيعة هذه الصيغ الصرفية، التي هي في غالبها متحولة عن اصل صرفي، فالتصغير متحول عن اسم غير مصغر، والنسب متحول عن اسم غير منسوب، والجمع متحول عن مفرد؛ لذا فإن أكثر الحالات التي طرأ فيها تحول صرفي متعلق بأمن اللبس كان أثره في الاسم الأصل، والفرع تبع له، لذا لا تظهر كثيراً هذه الآثار في الصيغ المتحولة.

3 . هناك شيء من التناقض في هذه الصيغ فيما يتعلق بجانب أمن اللبس ودوره في التطور اللغوي، وذلك مثلما رأينا في حديث النحاة عن سبب إبقاء الياء في "عيد" ضمن صيغة التصغير والجمع على حالها، وكان السبب أن اللغة لا تريد أن تخلط "عبيد، وأعياد" بـ "عويّد، وأعواد"، ومن هنا أبقّت على الياء على حالها، ثم يأتي التناقض حينما تحدث النحاة عن جمع "ريح" على أرواح، وتصغيرها على "رُوِيحة" على الرغم من اختلاط هذه بجمع روح على أرواح، وتصغيرها على "رَوِيحة" فأين أمن اللبس الذي تحدثوا عنه في "عيد"؟ ربما كان السبب عائداً في ذلك إلى النقل عن العرب، فإنهم - أي النحاة - يعللون ما يسمعون فحسب.

4 . لقد كان لأمن اللبس أثره في التطور اللغوي ضمن هذه الصيغ، سواء أكان هذا التطور:

أ . بالطريقة التقدمية: التي يكون فيها التطور سائراً نحو الأمام، أي بتحويل الأصل إلى فرع، وذلك نحو ما رأينا في تصغير "عيد" على "عبيد"، وجمعه على أعياد" في حين أن الأصل أن يُصغّر على "عويّد"، ويُجمع على "أعواد"، غير أن أمن اللبس حال دون ذلك، وأدى إلى هذا التطور.

ب . بالطريقة العكسية: أي أن يعود التطور إلى أصل الكلمة بعد تحولها، وذلك أمناً للبس، مثلما رأينا في عودة جمع "شاعر" على شعراء قياساً على الأصل المفترض في صفته وهو "شعير".

الخاتمة

وفي نهاية هذه الدراسة، وبعد أن قامت على أرجلها، فإن الباحث يرى من الضروري أن يبين مجموعة النتائج التي توصلت إليها، وهي على النحو الآتي:

قد يقع التطور اللغوي في الكلمة طلباً لمنع اللبس بين الألفاظ، فتتقلب بعض أصوات العلة إلى أصوات أخرى، مثل: ماء مليح، انقلبت إلى: ماء مالح، فكانت الياء قد أعلت، الأمر الذي أدى إلى انتقال الصيغة عن أصلها تماماً.

قد يكون أثر أمن اللبس بمنع التطور اللغوي من التأثير في الكلمة، وهذا ما كان في أكثر الأحيان، مثل ما رأينا في حديثنا عن "وجهة" فإن التطور اللغوي يقتضي أن تُحذف الواو، إلا أن أمن اللبس منع من هذا التطور، وأبقى الكلمة على صيغتها الأصلية دون إعلال، وذلك لئلا تلتبس بغيرها.

يمكن لنا أن نرى آثار أمن اللبس في التطور اللغوي ضمن باب الإعلال بوضوح في كافة فروع، سواء الأفعال، أم الأسماء، أم المشتقات، فإن أمن اللبس مائل في هذه الأنماط اللغوية جميعها على ما تبين لنا سابقاً.

لا يقتصر أمر أمن اللبس في الصيغ السابقة التي كان للإعلال أثر فيها على جانب المعنى فحسب، بل ربما كان الأمر مرتبطاً بالصيغ، يعني ذلك أنه لو وقع الإعلال وحتى الإبدال على ما سنبين في بعض الكلمات لأدى ذلك إلى التباس الصيغة بصيغة أخرى مختلفة، وهو ما لا تسعى إليه اللغة، وذلك مثل: الغثيان، فلو أبدلت الياء ألفاً، لاجتمع ألفان ساكنتان، ولكان لا بد من حذف إحدهما، فتصير الكلمة: غثان، فيلتبس هذا اللفظ بـ "فعال"، ومن هنا لم تتقلب الياء ألفاً.

كانت أكثر المظاهر الصرفية التي تطرقنا إليها فيما يتعلق بأمن اللبس ودوره في التطور اللغوي متعلقة بإبدال الواو ياء، خاصة في الصيغ التي تحتل قاعدة إبدال الواو ياء إذا سكنت أو لاهما، وكانتا في كلمة واحدة.

يؤدي أمن اللبس إلى إبطال الإبدال في بعض الحالات، كما رأينا في الأمثلة السابقة، أو يؤدي إلى تحقيق هذا الإبدال في الكلام، وهو ما يؤثر تبعاً على عملية التطور اللغوي.

لا يقف أثر أمن اللبس في التطور اللغوي على المعاني فحسب، بل يتعدى ذلك ليؤثر في الصيغ كذلك، فإن بعض مظاهر الإبدال تؤدي إلى اختلاط الصيغ، مثل: بويغ، وسوير، التي مضى الحديث عنهما في الصفحات السابقة.

يمثل الإدغام واحداً من أهم الأبواب التي كان لأمن اللبس أثره البالغ في تشكيل عناصر الكلمات وبنياتها المختلفة، إذ كان للإدغام حظه الأوفر من بين المظاهر الصرفية الأخرى في مسيرة التطور اللغوي، وما يتأثر به من مسألة أمن اللبس.

يمكننا القول إن أهم مظاهر أمن اللبس التي شاعت في مسائل الإدغام ما يتعلق بفك الإدغام، يعني أن اللبس يحصل في الكلام إذا وقع الإدغام، ومن هنا فإن اللغة ابتعدت عن الإدغام في الكلام فراراً من اللبس الحاصل مع هذا الإدغام، وذلك نحو ما رأينا في إدغام "عتد"، وإدغام "بنيغ" وغيرها من الألفاظ المبتوثة في ثنايا هذا الفصل.

ينقسم دور أمن اللبس في مسيرة التطور اللغوي إلى قسمين، الأول: ويختص بالصيغ، وذلك حين توقف التطور اللغوي عن التأثير في صيغ الإدغام المختلفة منعاً لاختلاط الصيغ بعضها ببعض، كأن يختلط المضعف بغير المضعف، وهكذا، والثاني: قسم يختص بجانب الدلالة، وهو ما كان فيه اللفظ يحمل معنى في حال فك الإدغام، ويحمل معنى آخر في حال الإدغام، مثل: صكك، عيب في الفرس، وصكك، كتاب القاضي.

يستوي في أمن اللبس ضمن باب الإدغام وأثره في التطور اللغوي إدغام المتماثلين، وإدغام المتقاربين، فكلا القسمين اشتمل على مجموعة من النماذج اللغوية التي حال فيها أمن اللبس دون إتمام مسيرة التطور اللغوي ضمن اللفظ.

يؤثر أمن اللبس في التطور اللغوي لصيغة التصغير في العربية، وكان ذلك من خلال طريقتين: الأولى: مجيء صيغة التصغير على غير أصل القاعدة منعاً للبس، مثل تصغير "عِي" فالأصل فيها: عُوَيْد، ولكنها لم تأت على صيغتها الأصلية منعاً للبس، والثاني: بامتناع مجيء الصيغة التصغيرية مطلقاً، مثل امتناع تصغير "حسبك" كي لا تلتبس بتصغير "الحسب" وامتناع تصغير "ذي، وذه" من أسماء الإشارة الدالة على المؤنث كي لا تلتبس بتصغير اسم الإشارة المذكر "ذا".

تمثل الصيغ باباً واسعاً من أبواب الصرف العربي، ولكن رغم ذلك لم يكن لأمن اللبس دور واضح وكبير في التأثير على التطور اللغوي ضمن هذه الصيغ، فالنماذج التي أوردها الباحث بعد التقصي والتحري ليست بالقدر الذي يشابه ما كان من الإعلال والإبدال وحتى الإدغام.

ويرى الباحث أنه يعود السبب في قلة هذه النماذج المؤثرة في التطور اللغوي، والمرتبطة بأمن اللبس إلى طبيعة هذه الصيغ الصرفية، التي هي في غالبها متحولة عن أصل صرفي، فالتصغير متحول عن اسم غير مصغر، والنسب متحول عن اسم غير منسوب، والجمع متحول عن مفرد؛ لذا فإن أكثر الحالات التي طرأ فيها تحول صرفي متعلق بأمن اللبس كان أثره في الاسم الأصل، والفرع تبع له، لذا لا تظهر كثيراً هذه الآثار في الصيغ المتحولة.

هناك شيء من التناقض في هذه الصيغ فيما يتعلق بجانب أمن اللبس ودوره في التطور اللغوي، وذلك مثلما رأينا في حديث النحاة عن سبب إبقاء الياء في "عيد" ضمن صيغة التصغير والجمع على حالها، وكان السبب أن اللغة لا تريد أن تخلط "عبيد، وأعياد" بـ "عويذ، وأعواد"، ومن هنا أبقت على الياء على حالها، ثم يأتي التناقض حينما تحدث النحاة عن جمع "ريح" على أرواح، وتصغيرها على "رؤيحة" على الرغم من اختلاط هذه بجمع روح على أرواح، وتصغيرها على "رؤيحة" فأين أمن اللبس الذي تحدثوا عنه في "عيد"؟ ربما كان السبب عائداً في ذلك إلى النقل عن العرب، فإنهم - أي النحاة - يعللون ما يسمعون فحسب.

لقد كان لأمن اللبس أثره في التطور اللغوي ضمن هذه الصيغ، سواء أكان هذا التطور:

أ . بالطريقة التقديمية: التي يكون فيها التطور سائراً نحو الأمام، أي بتحويل الأصل إلى فرع، وذلك نحو ما رأينا في تصغير "عيد" على "عبيد"، وجمعه على أعياد" في حين أن الأصل أن يُصغَّر على "عويذ"، ويُجمع على "أعواد"، غير أن أمن اللبس حال دون ذلك، وأدى إلى هذا التطور.

ب . بالطريقة العكسية: أي أن يعود التطور إلى أصل الكلمة بعد تحولها، وذلك أمناً لللبس، مثلما رأينا في عودة جمع "شاعر" على شعراء قياساً على الأصل المفترض في صفته وهو "شعير".

ثبت المصادر والمراجع

إبراهيم، عبد العليم (د.ت). **الإملاء والترقيم في الكتابة العربية**، مكتبة غريب، القاهرة - مصر.

ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد (1420هـ). **البدیع في علم العربية**، تحقيق ودراسة: فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - السعودية، الطبعة الأولى.

الأحمد نكري، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول (2000م). **دستور العلماء، أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون**، عربّ عباراته الفارسية: حسن هاني، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري (2000م). **تهذيب اللغة**، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء الكتب العربية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر (2000م). **شرح التصريح على التوضيح**، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

الاستراباذي، رضي الدين الحسن بن محمد (2004م). **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق: عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى.

ألبب، إبراهيم محمد (2005م). **ملاحم التوليد في التراث اللغوي**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد: 27، العدد الأول.

الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (1996م). **البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث**، تحقيق: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، الطبعة الثانية.

الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (1999م). **أسرار العربية**، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (2003م). **الإصناف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

بشر، كمال (د.ت). **دراسات في علم اللغة**، دار غريب للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، الطبعة الأولى.

البغدادي، عبد القادر بن عمر (1997م). **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، الطبعة الرابعة.

التهانوي، محمد بن علي (1996م). **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تقديم وإشراف: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، نقل النص الفارسي: عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل (2002م). **فقه اللغة وسر العربية**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء الكتب العربية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

الثمانيني، أبو القاسم عمر بن ثابت (1999م). **شرح التصريف**، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض - السعودية، الطبعة الأولى.

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب (1423هـ). **البيان والتبيين**، دار ومكتبة الهلال، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

الجارم، علي، وأمين، مصطفى (د.ت). **النحو الواضح في قواعد اللغة العربية**، الدار المصرية السعودية للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، د.ط.

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (1987م). **المفتاح في الصرف**، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

الجرجاني، علي بن محمد بن علي (1983م). كتاب التعريفات، ضبطه وصححه: مجموعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (1954م). المنصف: شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (2000م). سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (د.ت). الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة - مصر، الطبعة الرابعة.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (د.ت). اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، الطبعة الأولى.

الجوجري، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد (2004م). شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة - السعودية، الطبعة الأولى.

الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد (1987م). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، الطبعة الرابعة.

ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر (2010م). الشافية في علمي التصريف والخط، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب القاهرة - مصر، الطبعة الأولى.

حجازي، الدكتور: محمود فهمي (د.ت). علم اللغة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن الحداد، أبو عثمان سعيد بن محمد (1975م). كتاب الأفعال، تحقيق: حسين محمد محمد شرف، مراجعة: محمد مهدي علام، مؤسسة دار الشعب، القاهرة - مصر، د.ط.

الحريري، أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان (1998م). **درة الغواص في أوهام الخواص**، تحقيق: عرفات مطرحي، دار الكتب الثقافية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

حسان، تمام (2006م). **اللغة العربية معناها ومبناها**، دار عالم الكتب، القاهرة - مصر، الطبعة الخامسة.

حسان، تمام (د.ت.). **مناهج البحث في اللغة**، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة - مصر.

الحملاوي، أحمد بن محمد (د.ت.). **شذا العرف في فن الصرف**، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد، الرياض - السعودية، الطبعة الأولى.

الحميري، نشوان بن سعيد (1999م). **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم**، تحقيق: حسين بن عبد الله العمري، ومطهر بن علي الإرياني، ويوسف بن محمد بن عبد الله، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، ودار الفكر، دمشق - سوريا، الطبعة الأولى.

ابن الحنبلي، محمد بن إبراهيم بن يوسف (1987م). **سهم الألفاظ في وهم الألفاظ**، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار عالم الكتب، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف (1998م). **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى.

أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف (د.ت.). **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تحقيق: حسن هندراوي، دار القلم، دمشق - سوريا، الطبعة الأولى.

ابن درستويه، أبو محمد عبد الله بن جعفر بن محمد (1998م). **تصحيح الفصح وشرحه**، تحقيق: محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى.

دنقوز، شمس الدين أحمد (1959م). شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة - مصر، الطبعة الثالثة.

الرافعي، مصطفى صادق بن عبد الرزاق (د.ت). تاريخ آداب العرب، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (1985م). اللامات، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق - سوريا، الطبعة الأولى.

الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (1993م). المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو (د.ت). الفائق في غريب الحديث والأثر، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل (د.ت). الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.

السعران، محمود (1997م). علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار الفكر العربي، القاهرة - مصر، الطبعة الثانية.

ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (2002م). إصلاح المنطق، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

أبو سكين، إبراهيم محمد (د.ت). دراسات لغوية في أمهات كتب اللغة، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (1988م). الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، الطبعة الثالثة.

ابن سيده المرسي، أبو الحسن علي بن إسماعيل (2000م). المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزباني (2008م). شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (1998م). المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (2004م). معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، تحقيق: محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى.

شاهنشاه، عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود الملك المؤيد (2000م). الكناش في فني النحو والصرف، تحقيق: رياض حسن الخوام، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

الصاعدي، عبد الرزاق بن فراج (1418 / 1419هـ). موت الألفاظ في العربية، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة - السعودية، السنة: 29، العدد: 107.

الصاعدي، عبد الرزاق بن فراج (2002م). تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة - السعودية، الطبعة الأولى.

الصالح، صبحي إبراهيم (1960م). دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

الصقلي، أبو حفص عمر بن خلف بن مكي (1990م). تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، قدم له وقابل مخطوطاته وحققه: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

الطالبي، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم (1423هـ). الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

- عبد التواب، رمضان (1981م). التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى.
- عبد التواب، رمضان (1995م). بحوث ومقالات في اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، الطبعة الثالثة.
- عبد التواب، رمضان (1997م). المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، الطبعة الثالثة.
- العسكري، أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن إسماعيل (1402هـ). تصحيقات المحدثين، تحقيق: محمود محمد ميرة، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى.
- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد (1980م). ضرائر الشعر، تحقيق: السيد إبراهيم بن محمد، دار الأندلس للطباعة والتوزيع، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى.
- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد (1996م). الممتع الكبير في التصريف، مكتبة لبنان، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.
- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن الهمداني المصري (1980م). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، ودار مصر للطباعة، سعيد جودت السحار وشركاؤه، القاهرة - مصر، الطبعة العشرون.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (1995م). اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله النبهان وغازي طليمات، دار الفكر، دمشق - سوريا، الطبعة الأولى.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (1999م). إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث الشريف، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى.
- عمر، أحمد مختار عبد الحميد (1998م). أسس علم اللغة، دار عالم الكتب، القاهرة - مصر، الطبعة الثامنة.

عمر، أحمد مختار عبد الحميد (2003م). **البحث اللغوي عند العرب**، دار عالم الكتب، القاهرة - مصر، الطبعة الثامنة.

عمر، أحمد مختار عبد الحميد وآخرون (2008م). **معجم اللغة العربية المعاصرة**، دار عالم الكتب، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى.

العيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى (2010م). **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، المشهور بشرح الشواهد الكبرى**، تحقيق: محمد علي فاخر، وأحمد محمد توفيق السوداني، وعبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى.

الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم (1993م). **جامع الدروس العربية**، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان، الطبعة الثامنة والعشرون.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد (1979م). **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى.

الفرسي، أبو علي الحسن بن أحمد (1990م). **التعليقة على كتاب سيبويه**، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى.

فندريس، جوزيف (1950م). **اللغة**، تعريب: محمد القصاص، وعبد الحميد الدواخلي، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى.

القادوسي: عبد الرازق بن حمودة (2010م). **أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية تاج العروس نموذجاً**، رسالة دكتوراه بإشراف: الدكتور: رجب عبد الجواد إبراهيم، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة حلوان، مصر، 1431هـ.

القالبي، أبو علي إسماعيل بن القاسم بن عيذون (د.ت). **الإتباع**، تحقيق: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى.

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (1397هـ). **غريب الحديث**، تحقيق: عبد الله الجبوري، مكتبة العاني، بغداد - العراق، الطبعة الأولى.

القلقشندي، أحمد بن علي بن أحمد (د.ت). **صبح الأعشى في صناعة الإنشاء**، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

كفاوين، منصور عبد الكريم (2007م). ظاهرة الركام اللغوي بين القدماء والمحدثين، رسالة دكتوراة، جامعة مؤتة، الكرك-الأردن.

الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى (د.ت). **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.

الكندي، امرئ القيس بن حجر بن الحارث من بني آكل المرار (2004م). **ديوان امرئ القيس**، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية.

ليونز، جون (د.ت). **اللغة وعلم اللغة**، دار النهضة العربية، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى.

ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (1967م). **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (1990م). **شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (د.ت). **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - السعودية.

ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله (2002م). **إيجاز التعريف في علم التصريف**، تحقيق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (د.ت). **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، دار عالم الكتب، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم (1992م). **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

المرادي، أبو محمد حسن بن قاسم (2008م). **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى.

المنأوي، عبد الرؤوف بن تاج العارفين (1990م). **التوقيف على مهمات التعاريف**، دار عالم الكتب، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى.

ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي جمال الدين الإفريقي (1993م). **لسان العرب**، دار صادر، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة.

ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد (1428هـ). **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والترجمة، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى.

ابن الناظم، بدر الدين محمد بن جمال الدين بن مالك (2000م). **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، تحقيق: باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (2004م). **عمدة الكتاب**، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم، الجفان والجابي للطباعة والتوزيع، الطبعة الأولى.

الهاشمي، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى (د.ت). **جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع**، ضبط وتدقيق وتوثيق: يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

الهروي، أبو سهل محمد بن علي بن محمد (1420هـ). **إسفار الفصيح**، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة - السعودية، الطبعة الأولى.

ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد (1983م). **المسائل
السفرية**، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان،
الطبعة الأولى.

ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد (د.ت). **أوضح
المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار
الفكر، بيروت - لبنان.

الهمداني، أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد (1995م). **سفر السعادة وسفير
الإفادة**، تحقيق: محمد الدالي، تقديم: شاكِر الفحام، دار صادر، بيروت -
لبنان الطبعة الثانية.

الهوريني، أبو الوفاء نصر الله (2005م). **المطالع النصرية للمطابع المصرية في
الأصول الخطية**، تحقيق وتعليق: طه عبد المقصود، مكتبة السنة، القاهرة -
مصر، الطبعة الأولى.

وافي، علي عبد الواحد (د.ت). **علم اللغة**، دار نهضة مصر للطباعة والنشر،
القاهرة - مصر، الطبعة الأولى.

الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس (1999م). **علل النحو**، تحقيق:
محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض - السعودية، الطبعة
الأولى.

ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي (2001م). **شرح المفصل**، تقديم:
الدكتور: إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة
الأولى.

المعلومات الشخصية

الاسم: عبد المجيد هلال السوالقة

التخصص: دكتوراه اللغة العربية وآدابها

الكلية: الآداب

السنة: 2016